كيف نجح عبد الناصر

ر. ك. كارانجيا

تعريب : خيرى حماد

دار المعارف بمصر

كيف نجح عبد الناصر

HOW NASSER DID IT

BY R. K. KARANJIA

ر. ك. كارانجيا

كيف نجح عبد الناصر

تعريب وتعليق

خيري حماد

الطبعة الرابعة

دار المعارف بمصر

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . ع . م .

تقدمة المعرب

« هناك قلة من الناس فى تاريخ العالم ، أدوا أدواراً حاسمة ، وتركوا آثاراً بالغة الأهمية والخطورة فى تحويل مجرى التاريخ الإنسانى . وسيظل اسم جمال عبد الناصر فى طليعة هؤلاء الناس ، مشرقاً وضاء » .

. . بهذه العبارة ختم « كارانجيا » — الكاتب الهندى المعروف — كتابه هذا ، الذى نضعه باعتزاز بين أيدى قراء العربية ، ملخصاً فيها النتيجة التى توصل إليها من دراسته لثورتنا الكبرى . وما حققته فى عمرها القصير حتى اليوم من عظيم المآثر وجليل الأمجاد .

وليس أحب إلى الإنسان من تعريب مثل هذا الكتاب ، الذى يضم فى صفحاته القليلة خلاصة الدراسة التى قام بها كاتب كبير تميز بالنظرة الموضوعية الصادقة ، وبالحس السياسى المرهف ، وسلامة الحكم ، وسداد المنطق فى تقدير الأمور وتقويمها . . هذه الدراسة لأفكار رجل فذ بين الرجال ، وقائد من أعظم قادة العصر ، هو زعيم ثورتنا العربية الكبرى ، وقائدها فى طريق النصر ، الرئيس جمال عبد الناصر . وما انطوت عليه هذه الأفكار من عمق فى المذهب والعقيدة ، وفلسفة قائمة على الدرس والاستقصاء والابتكار ، ودعوة إلى أسمى الاتجاهات السياسية المرتكزة إلى التعايش السلمى وعدم الانحياز ، والإيمان بالسلام العالمى ، وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ، وتحقيق الاشتراكية طريقاً فى الحياة ، وسبيلاً إلى قيام مجتمع الكفاية والعدل ، والوصول بأهداف الأمة العربية الواحدة إلى نهايتها الظافرة فى الحرية والوحدة .

ولم تقتصر الدراسة على الأفكار والعقائد — التى لم تكن الهدف

الذى سعى إليه المؤلف فى كتابه — وإنما تعدتها إلى الواقع والتطبيق والعمل، وهو ما رمى إليه كارانجيا من دراسته هذه بالفعل، وذلك لأن ما حققته ثورة عبد الناصر (ليس فى الجمهورية العربية وحدها ، بل فى سائر أرجاء الوطن العربى الكبير ، وفى الدنيا الأفريقية الآسيوية كلها) ، يعتبر من أهم مظاهر التاريخ المعاصر وأبرزها ، لا فى النواحى السياسية فحسب، بل فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية أيضاً ، مما أثار التساؤلات فى كل مكان عن الطريقة التى اتبعها فى تحقيق هذه الأمجاد والانتصارات الثورية ، التى يقف السد العالى وتأميم القناة فى طليعتها ، بل فى قمتها .

وقد حاول كارانجيا فى دراسته الجديدة هذه ، التى تؤلف الحلقة الرابعة من دراساته عن الثورة العربية ، أن يرد على هذه التساؤلات ، فكان موفقاً كل التوفيق فى عرضه ، مجيداً كل الإجادة فى تسلسل أفكاره ، قوياً فى حجته ، سليماً فى منطقه ، صادقاً فى موضوعيته ونظرته غير المتحيزة — وإن نبعت عن الحب والتقدير والإعجاب — بشخص السيد الرئيس ، والإكبار لما حققه سيادته من أعمال عظيمة تؤلف أمجاد الثورة العربية ومفاخرها . ولولا بعض الهنات الهينات فى موضوع الدقة فى بعض التواريخ وأرقام المصادر لكان الكتاب فى مجموعه خالياً من كل ما يعرضه لأى نقد . لكن ما راعاه المؤلف فيه من موضوعية نادرة ، يجعله فى مصاف خير ما كتب فى خارج الوطن العربى عن ثورتنا المجيدة ، بل فى طليعتها .

والكتاب فى حد ذاته أحدث تقويم لما حققته الثورة ، بل أحدث دراسة لأفكارها وآرائها ، وأعمالها . . فهو يدرس النظم التى وضعتها الثورة وطبقتها ، والأساليب التى اتبعتها فى تحويل هذه النظم إلى واقع عملى ملموس يحل المشاكل التى واجهتها الثورة ، والتى تواجهها جميع الدول الحديثة النامية فى العالمين الأفريقى والآسيوى ، بعد تحررها من الاستعمار ، الذى خلف فيها بعد انحسار ظله البغيض أوضاعاً من الفقر

والتخلف ، هي النتيجة الحتمية لاستغلاله وابتزازه خلال ذلك الأمد الطويل من الحكم الاستعمارى .

وقد عنى المؤلف فى كتابه ببيان الأسلوب الذى اتبعه سيادة الرئيس فى حمل الثورة على أن تعيش مع واقع الحياة اليومية للشعب ، متجاوبة فى ذلك مع طبيعتها الثورية من ناحية ، ومتجاوبة من الناحية الأخرى مع الآلام والآمال التى عاشت كامنة فى أفئدة الشعب ردحاً طويلاً ، لتتفجر فى النهاية فى شكل ثورة تتميز بالحركة المستمرة . . ثورة تقوم بها الطليعة ، لتحقق دورها الذى رسمه التاريخ لها ، فيتجاوب معها الشعب العامل ، متحولة بذلك من مجرد حركة طليعية إلى ثورة شعبية عامة ، تنبثق من الشعب ، وتعمل للشعب . والمؤلف فى عرضه هذا يتحدث بكثير من الإسهاب والتفصيل عن النجاح الذى حققته الثورة فى ضمان المكاسب الفورية المجيدة للشعب ، ممثلة فى تأمين الغذاء ، والسلع الاستهلاكية الضرورية ، كى تحصل منه على العمل الطوعى الخلاق . والتضحيات الجليلة العظيمة اللازمة لمشاريعها الضخمة والطويلة المدى — كالسد العالى ، والصناعات الثقيلة ، واستصلاح الأراضى . . إلخ — مما يضمن له حياة سعيدة رغدة ، فى مجتمع الكفاية والعدل الذى تعمل الثورة بطريقها الاشتراكى الأصيل والقويم على تحقيقه .

والمؤلف ، عندما يكتب عن الثورة وقائدها ، ومنجزاتها ، لا ينطق عن هوى ، ولا يصدر عن جهل أو مجرد إلمام سطحى بموضوعه — كما يفعل بعض الكتاب المغرضين من الأجانب — وإنما يصدر قبل كل شىء عن موضوعية ، وعن علم تام بحقائق الأمور التى يكتب عنها .

فهو — أولاً — تقدمى الاتجاه والنزعات ، كاره للاستعمار الذى عانى منه شعبه أمداً طويلاً ، مؤمن بالدور الذى يتحتم على الدنيا الآسيوية الأفريقية أن تؤديه فى أحداث عصرنا الراهن . ومن هنا كانت قدرته على استجلاء الحقائق واستشفافها ، بعين بصيرة نافذة ، وفكر

متفتح ، ومنطق سليم ، ونأى عن الغرض ، ومن هنا كان الاطمئنان إلى سلامة تقديراته وأحكامه ، وتطابقها مع الواقع .

وهو — ثانياً — لا يكتب كما يفعل الآخرون ، « من منازلهم » ، مكتفياً بزيارة عابرة للجمهورية العربية المتحدة ، يقضى فيها بضعة أيام ، ليعود إلى برجه العاجى ، يكتب ما يعن له ، شاطحاً فى خياله — فى أحايين كثيرة — ليبتعد عن الحقيقة التى قد لا تعجبه ، ويندفع مع أهوائه وأغراضه . . وإنما دأب منذ قامت الثورة على أن يزور أرضها كل عام ، دارساً مستقصياً ، ومتابعاً كل ما حققته وتحققه ، ومتحدثاً إلى قائدها ، حديث الإنسان الذى يريد أن يطلع وأن يعرف ، يسأل فيجاب ، وفى أسئلته وضوح الفكر الموضوعى ، وفى الردود التى يحصل عليها صراحة القائد الواثق من نفسه ومن الأرض التى يقف عليها ، ودقته فى تبيان الحقائق التى ترضى اعتزازه وفخاره بما حققه .

والمؤلف — وثوقاً منه من دقة ما كتبه ، وتصويره لما رآه — لا يتردد لحظة واحدة فى أن يدعو رؤساء الدول الأفريقية والآسيوية وقادتها ، الذين سيؤمون القاهرة ، لحضور مؤتمرهم التاريخى ، (وقد أموها بالفعل ، فى هذه الأيام الخالدة فى تاريخ الإنسانية ، ليشهدوا مؤتمر دول عدم الانحياز والحياد الإيجابى) إلى أن ينتهزوا فرصة وجودهم فى أرض الجمهورية العربية المتحدة ، ليطلعوا بأنفسهم على ما حققته ثورة عبد الناصر ، فى وطنها ، وليأخذوا من منجزاتها وحلها لنفس المشاكل التى تواجههم فى بلادهم ، الدروس والعبر ، التى تفيدهم فى النهوض بشعوبهم ، والسير بها فى طريق الاشتراكية السليمة .

وقد عالج كارانجيا فى كتابه القيم هذا — برغم صغر حجمه — بأسلوبه الرشيق الواضح ، جميع النواحى البارزة التى تتصل بالثورة ومنجزاتها ، معالجة رائعة .

فهو يتحدث عن المحتوى العقائدى لاشتراكية عبد الناصر ، ونظرياته فى الحرية والوحدة والسلام العالمى وعدم الانحياز . . وهو يشرح بكثير من التفصيل ما عناه التطبيق العربى للاشتراكية فى المجال الزراعى وملكية الأرض ، مستمداً أقواله من حقائق الإصلاح الزراعي والمراحل التى مر بها ، وأهميتها فى حياة الفلاح المصرى الذى غدا مع أخيه العامل الصناعي ، الدعامة الأساسية فى الثورة ، وفى تحولها الاشتراكى .

. . وهو يعالج فى الفصل الثالث من كتابه موضوع السد العالى ، معالجة فيها الكثير من البحث الدقيق والإنصاف ، واصفاً إياه بالهرم الأكبر ، الذى يخلق الحياة الأفضل ويؤمن قيام مستقبل أكثر رخاء وازدهاراً ، لا لشعب مصر وحدها ، بل للشعب العربى كله ، والشعوب الأفريقية جمعاء . . وهو يرى فيه النصب التذكارى العظيم لثورة عبد الناصر ، الذى يضع فيه عمال مصر — طائعين مختارين — أسس التقدم فى طريق المستقبل الاشتراكى الأفضل .

ويصف المؤلف الجمهورية العربية المتحدة — فى فصله الخاص بالاشتراكية العربية — بأنها النموذج الرائع للبناء الاشتراكى المناهض للاستعمار فى آسيا وأفريقيا ، وأنها مختبر الاشتراكية وقاعدة تجاربها فى الوطن العربى . وهو يتحدث فى فصله هذا ، (معتمداً على الأرقام والبيانات الإحصائية الدقيقة) ، عما حققته الاشتراكية فى الجمهورية العربية ، بعد أن تحولت الثورة منذ مطلعها إلى حركة جماهيرية منظمة تعادى الاستعمار وتحاربه فى جميع قواعده ، وتنصرف إلى الاشتراكية التى ترى فيها الضمان الأول للعمل المنتج . وبعد أن يعرض المشاريع التصنيعية الضخمة التى حققتها الاشتراكية فى خطتها الخمسية وخطتها العشرية ، عرضاً دقيقاً رائعاً ، يتوصل إلى القول بأن جوهر الاشتراكية التى تطبقها الجمهورية العربية لا يقوم على كونها وسطاً بين الرأسمالية والاشتراكية العلمية ، وإنما يتمثل فى تطبيق هذه الاشتراكية العلمية على

المجتمع العربى بعد تعديلها بما يتفق مع واقع هذا المجتمع وظروف الحياة فيه ، ورسالته الحضارية .

وينطلق كارانجيا بعد ذلك إلى البحث فى الوحدة العربية ، فيؤكد بأن ثورة عبد الناصر قد وضعت نصب عينها منذ قيامها ، تحقيق حلم العرب الدائم فى وحدتهم فى ظل دولة عربية متحدة وقوية ، مستشهداً بأقوال السيد الرئيس منذ قيام الثورة ، وبما حققه فى المجال العملى فى الطريق إلى هذا الهدف السامى للأمة العربية . ويعرض المؤلف فى الفصل الذى يعالج هذا الموضوع تاريخاً مسلسلاً للمراحل التى مر بها تحويل المبدأ القومى إلى هدف وحدوى ، وينتهى من ذلك إلى القول بأن ما تميزت به ثورة عبد الناصر من حيوية وحركية يجعل إخلاصها فى هدفها الوحدوى وتصميمها على العمل من أجله ، قادرين على « تحويل حياة الأمة العربية كلها الآن تحويلاً كاملاً » ، ويقربان اليوم الذى يتحقق فيه الحلم الذى طالما راود العرب منذ أمد طويل » .

وينهى المؤلف كتابه بفصل أخير عن تحويل مجرى التاريخ ، مقيماً الدليل بما ساقه من براهين وحقائق مستمدة من الواقع ، على صحة ما قاله الرئيس الهندى الراحل نهرو ذات يوم ، من أن الرئيس عبد الناصر هو أحد الرجال القلائل الذين حولوا مجرى التاريخ .

ولا ريب فى أن هذا الكتاب الرائع ، الذى راعيت فى تعريبه الدقة والأمانة فى النقل كل الدقة والأمانة ، مهم فى موضوعه ؛ كبير فى محتواه ، شائق فى أسلوبه ، صحيح فى مفاهيمه وآرائه . . وهو ولا شك جدير بأن يقرأه كل عربى ، ليطلع على نظرة موضوعية صافية ، من كاتب غير عربى ، فى ما حققته ثورته الكبرى من منجزات تكلل هاماتها وهامة قائدها بهالات من المجد والفخار . .

القاهرة فى ٤ أكتوبر ١٩٦٤ .

خيرى حماد

الإهـداء

إلى

محمد حسنين هيكل

الزميل العربي الحبيب ، ورئيس تحرير الأهرام ، الذى جعل من الصحافة مهنة كريمة ، بتحويله إياها إلى صوت صادق أمين لثورة عظيمة . .

« كارانجيا »

مقدمة

شاء لى حسن الطالع أن أزور القاهرة مرة كل عام ، مذ قام عبد الناصر بثورته فى عام ١٩٥٢ ، وأن أكون والحالة هذه الشاهد الدائم والمستمر للتاريخ الجديد والمجيد الذى تكتب صفحاته على ضفاف نهر النيل .

وقد حملنى مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى مستهل هذا العام ، إلى تلك العاصمة الناهضة ، المزدانة بأعلام الدول العربية الزاهية الألوان .. فانتهزت هذه الفرصة لأقوم بجولة سريعة فى أرجاء الجمهورية العربية المتحدة ، أتفقد فيها المنجزات الواضحة والمحددة لثورة تعتبر أكثر الثورات الاقتصادية والاجتماعية نجاحاً فى آسيا وأفريقيا .

وتنشد هذه الدراسة التى قصدت منها فى البداية أن تكون تقريراً أرفعه إلى المغفور له الرئيس نهرو ، والتى سرعان ما توسعت فيها لتغدو فى شكل هذا الكتيب ، الكشف عن السر فى هذه الإنجازات التى حققتها ثورة عبد الناصر ، والرد على السؤال الذى طالما تبادر إلى خواطر مراقبى هذه الحقيقة التاريخية التى أجمع العالم كله على الاعتراف بها ، عن الطريقة التى تمكن بها عبد الناصر من إحراز هذا النجاح .

وليس هذا الكتاب الذى أضعه بين أيدى القراء إلا استمراراً للدراسات الثلاث التى أوحت لى بها هذه العواصف الجياشة من الأحداث التى هزت الجمهورية العربية المتحده ــ التى كانت تسمى (مصر) ــ منذ تحررها ، وسجلاً للاتصالات الشخصية التى أقوم بها مع قادة هذه الثورة العظيمة ، وفى طليعتهم الرئيس جمال عبد الناصر نفسه ، الذى

جعل من هذه المنطقة الهامة الحساسة فى العالم وطناً ثانياً لى !

ولقد حاولت فى دراستى الأولى « الفجر العربى » أن أروى الأحداث الخلاقة التى سبقت حرب السويس وتلتها ، على ضوء جذورها التاريخية . ثم عدت فى كتابى الثانى « فجر أم ظلام » ، فتابعت نفس الموضوع بتحليل للعلاقات بين الدول العربية . ولما كان من المستحيل تفهم التركيب السياسى والعاطفى للثورة العربية دون معالجة الأزمة الناجمة عن خلق إسرائيل ، الجيب الغربى للصهيونية فى الوطن العربى ، فقد أتبعت الكتابين الأول والثانى بكتاب ثالث بعنوان « خنجر إسرائيل » ، تحدثت فيه عن أهداف الصهيونية وارتباطاتها بالقوى الاستعمارية العالمية . وليس هذا الكتاب الراهن إلا استمراراً للثلاثية التى أسلفت الإشارة إليها ، وإن كنت قد راعيت فى إعداده اعتبارات واضحة أخرى .

فلقد حان الوقت للقيام بتقويم شامل لثورة عبد الناصر فى إطار الحركة الشاملة التى اجتاحت الناس والعقول فى آسيا وأفريقيا . ولا ريب فى أن دراسة النظم والطرائق التى اتبعتها الجمهورية العربية المتحدة فى حل المشاكل التى واجهتها والتى ما زالت تواجهها، ستساعد الدول الأفريقية والآسيوية الأخرى مساعدة ضخمة على حل مشاكلها .

وأنا أعرف أن ليس ثمة مجال لأية مقارنة مبتسرة ، أو موازنة مصطنعة ، بين مشاكل الجمهورية العربية المتحدة ومشاكل الدول الأفريقية والآسيوية الأخرى ، بحيث تصلح هذه الموازنة أساساً لدراسة مقارنة . فلكل مشكلة من المشاكل التى تتطلب حلاً من كل دولة من هذه الدول، طبيعتها القومية الخاصة بها . ومن هنا كان لابد لحلها من أن يتفق مع العبقرية القومية الخاصة بهذه الدولة . لكن هناك أساساً — على أى حال — لدراسة مقارنة من نوع ما .

فمن الحقائق المسلم بها أن ثمة مجالاً فسيحاً للاشتراك فى المواقف

– بين الدول الأفريقية الآسيوية – بإزاء مختلف المشاكل : كمشكلة الاندماج القومى ، والموازنة بين إنتاج الغذاء وتعداد السكان ، والقضية الشاملة للسلام والحرب . . إذ تتشابه جميع البلاد التى كان الاستعمار يجثم على صدرها أيضاً فى مشكلة الفاقة الحادة ، والمتناهية فى الأهمية ، من ناحية جذورها وتطورها . . كما تتشابه القيم التى تبنتها مراكز السلطان الجديد فى هذه البلاد ، فى سبيل حل هذه المشاكل ، فى صورتها وشكلها . ولا ريب فى أن هذه البلاد كانت قد أدركت منذ مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ ، الفائدة من تبادل التجارب بينها فى هذا الصدد. ولقد تألفت منذ ذلك الحين منظمات عدة – على الصعيدين الرسمى والشعبى – لتحقيق هذا الهدف .

على أنى قد حصرت نفسى فى هذا الكتيب فى مجالات النشاط الرئيسية للدول القومية الحديثة ، وبحثت فى مدى التقدم الذى حققته ثورة عبد الناصر بالنسبة إلى هذه المجالات . ولست أرى داعياً يدعونى إلى تلخيص النتائج التى توصلت إليها فى هذه المقدمة – فإن ذلك يؤلف موضوع هذا الكتاب – لكننى أعتقد على أية حال بوجوب إلقاء الأضواء على أوجه الشبه بين ثلاث مشكلات رئيسية :

فمن ناحية أولى كان أعظم ما حققته ثورة عبد الناصر إعادة بناء الاقتصاد المصرى على أسس غير تلك التى كان يقوم عليها فى العهد الاستعمارى . . فقد ابتكرت نظماً تضمن التنمية السريعة والثابتة لاقتصاد لا رأسمالى – وقد لجأت إلى استعمال هذا التعبير ، أى « الاقتصاد اللارأسمالى » ، وإن كنت أؤمن أن ما تحقق فى الجمهورية العربية المتحدة لا يقل فى جرأته ، وإلهامه ، وعظيم جزائه ، عن التطوير لشكل آخر من أشكال الاشتراكية يتميز بالتحرر من إلزام العقيدة المترمتة . لكننى استعملت هذا التعبير لأتجنب الدخول فى نقاش يخلق لسوء الحظ شيئاً من الارتباك والاضطراب فى المفهوم الإنسانى النبيل للاشتراكية .

ولقد كنا فى الهند أول الناس الذين جعلوا من الاشتراكية الهدف فى سياستهم القومية ، وخطوا شعارها على علم الحرية الذى رفعوه . ولسنا نذيع سراً إن قلنا إننا واجهنا فى هذا الصدد عواصف هوجاء . فقد فشل التطور فى القطاعين الخاص والعام فى خلق الأشكال التنظيمية اللازمة ، والاندفاع الحركى للإسراع فى عملية تحويل الاقتصاد الاستعمارى القديم إلى اقتصاد اشتراكى حديث . ولا ريب فى أن ثورة عبد الناصر تؤمن لنا ، فى هذا المجال ، دروساً قيمة أنتجتها التجارب التى لا تختلف اختلافاً كبيراً عن تجاربنا .

ومن ناحية ثانية ، فقد أثبتت ثورة عبد الناصر أيضاً أن سياسة عدم الانحياز القومية ، ليست سياسة صحيحة على الصعيد الأخلاقى فحسب ، بل إنها تؤدى أيضاً إلى إبراز المصالح القومية فى العلاقات الدولية والحفاظ عليها ، وتحقيقها بصورة فعالة . وبالرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة جاءت إلى « منطقة سلامنا » متأخرة ، إذ جاء وصولها بعد الهند ، وبورما ، وسيلان[1] ، فإنها قد باتت الآن حاملة اللواء فى سياسة عدم الانحياز فى الشئون الدولية ! . . فلقد كنا نحن الطليعة فى هذا المجال أيضاً ، لكن سياسة عدم الانحياز عندنا تعرضت — بعد الغزو الصينى فى عام ١٩٦٢ ، ولا سيما بعد وفاة جواهر لال نهرو ، الذى التزمت حكومة خلفه باتباعها التزاماً جدياً — لهجمات عنيفة من أولئك الذين يرفضونها ، تحت ستار ما يسمونه بالمصلحة القومية . ولست أجد حاجة إلى القول بأن ثورة عبد الناصر قد واجهت أيام حرب السويس اختباراً يفوق فى عنفه ما نواجهه اليوم ، ولكنها تغلبت على ما ألحقه هذا الاختبار بها من « دم ونار » ، برفضها الانحراف شعرة واحدة عن سياستها المستقلة السيدة ، القائمة على عدم الانحياز .

(١) يقصد الكاتب هنا أن تحرر الجمهورية العربية المتحدة من الاستعمار المباشر وغير المباشر جاء متأخراً من الناحية الزمنية — إذ وقع بعد معاهدة الجلاء فى عام ١٩٥٥ — بينما استقلت الدول الثلاث عام ١٩٤٧ . (المعرب)

ومن ناحية ثالثة ، تمكنت ثورة عبد الناصر أيضاً من حل مشكلة الفساد فى الحكم ، والتفسخ على الصعيد الوطنى ، بطريقة فريدة : ذلك أنها — خلافاً لما تفعله معظم الدول الأفريقية الآسيوية الهادفة إلى بناء الاشتراكية فى بلادها — قد ربطت مصير جماعات العمال والفلاحين عندها بالاشتراكية ، ربطاً عضوياً وفورياً ومحدداً . ولا ريب فى أن النظم التى وضعها عبد الناصر لإرساء قواعد صلدة وإقامة وشائج وثيقة العرى بين الشعب والاقتصاد الاشتراكى هى عين النظم التى وضعها لتحطيم أسس الفساد فى الحكم والقضاء على النزعات التفسخية والانفصالية . .

ومن حقنا هنا فى الهند أيضاً أن ندرس شكل هذه النظم ، وطبيعتها ، سيما وأن هاتين المشكلتين — أى مشكلة الفساد ومشكلة الميول الانفصالية — تؤلفان وباء يهدد بلادنا . ولا ريب فى أن العقبة الرئيسية الكأداء التى واجهتنا فى سيرنا نحو قدرنا ، كانت العجز عن ابتكار الجهاز الصالح ، والطريقة السليمة ، لمحاربة سرطان الفساد المستشرى ، ومكافحة التفسخ القومى .

وأرى لزاماً على المسئولين عن مصائر القارتين الأفريقية والآسيوية أن ينتهزوا فرصة وجودهم فى القاهرة لحضور مؤتمر الدول غير المنحازة ، لا لمشاهدة الثمرات التى حققتها ثورة عبد الناصر فحسب ، بل لدراسة النظم والوسائل التى تتبعها الجمهورية العربية المتحدة فى حل المشاكل التى تشترك فيها جميع الدول التى تقع فى هذا الجزء من العالم .

ولو قدر لهذه الدراسة أن تساعد فى حل أى من هذه المشاكل ، ولو على نطاق ضيق ، فإنى أعتبر أن مابذلته من جهد فى وضعها يكون قد حقق أعظم جزاء . على أية حال ، فأنا أعتبر أن قيامى بأى عمل يؤدى إلى توثيق الصلات الصديقة والحميمة التى أقامها الرئيس عبد الناصر ورئيس وزرائنا المتوفى المرحوم جواهر لال نهرو ، طيلة تلك السنوات التاريخية الطويلة والحافلة بالأحداث ، عن طريق تعاونهما الأخوى الوثيق فى كافة المجالات القومية والدولية ، مصدر فخار لى ، على الصعيدين القومى والشخصى .

وإنى لأرى أخيراً أن من واجبي وأنا أقدم هذا الكتيب إلى القارئ الكريم ، أن أعترف بجميل صديقى وزميلى « راميشى سانجفى » محرر الشئون الخارجية فى مجلة « بليتز » على ما غمرنى به من فضل كريم ، واحتمله من عناء فى البحث عن الحقائق والأرقام الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لهذه الدراسة وتجميعها . ولزام علىّ أيضاً أن أشكر « أرثر سوزا — جوديهو » ، الزميل القديم على ما عاناه من مشقة فى مراجعة أصول ومسودات هذا الكتاب .

« ر. ك. كارانجيا »

بومباى — فى ١٥ يوليو ١٩٦٤

الفصل الأول
محتوى الناصرية ومفاهيمها

« لست أدرى لم كان يخيل إلى دائماً أن فى هذه المنطقة التى نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه ، يبحث عن البطل (١) الذى يقوم به »

« جمال عبد الناصر » فى (فلسفة الثورة)

.. وقد وجد هذا الدور الهائم الحالى فى التاريخ ، فى الثانى والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، البطل الذى يقوم به ، والذى يجعل منه « دوره » ، يؤديه بنجاح ضخم وعظيم . وكان هذا البطل هو جمال عبد الناصر .

وكانت المنطقة المسماة بالشرق الأوسط عند أبناء أوربا ، (والتى تسمى بآسيا الغربية عند أبناء الشرق ، وبأفريقيا الشمالية عند أبناء تلك القارة العظيمة) ، هى المؤهلة لهذا الدور. وكان التاريخ قد بارك هذه المنطقة فجعلها مهد العلم والثقافة، والدين ، والتجارة ، والحضارة .. وكانت تمثل قلب العالم : إذ أنها البقعة التى تلتقى فيها الطرق « الاستراتيجية » الهامة التى تصل بين القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوربا) . . وهى صلة الوصل التى تربط العالمين الأفريقى والآسيوى فى نضال مشترك من أجل مصير واحد ، وضد عدو مشترك . وفيها يقوم أيضاً مفتاح الطريق المائى المسمى بقناة السويس ، والذى يصل الغرب بالشرق . وكانت مصر تمثل صلة الوصل فى هذه المنطقة العظيمة .

---

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر فى هذه الفقرة من (فلسفة الثورة) يتحدث عن دور مصر ، ويتخيلها البطل الذى ينتظره دوره فى المنطقة كلها ومع شعوبها . ولم يكن يتحدث عن بطل فرد .

(المعرب)

وعندما وجد الدور البطل الذى يؤديه ، ارتفع الستار فى الثانى والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، وراح التاريخ يلقى استهلاله ، بلسان عبد الناصر ، عندما بدأت الثورة المصرية العظيمة مسرحيتها الصخمة ، عارضة إياها على أنظار أبى الهول . الذى يقبع منذ خمسة آلاف عام فى مكانه ، يتولى حراسة أهرامات الفراعنة . . وراح البطل يقول :

« فى حياة الشعوب أجيال ، يواعدها القدر ، ويخصها دون غيرها ، بأن تشهد نقط التحول الحاسمة فى التاريخ . .

« وهذا الجيل من شعب مصر ، من تلك الأجيال التى واعدها القدر ، لتعيش لحظات الانتقال العظيمة التى تشبه مهرجان الشروق . .

« لقد عشنا ساعة الفجر ، ورأينا انتصار النور الطالع على ظلمات الليل الطويل . .

« لقد عشنا وشاهدنا فجر الاستقلال . .

« ولقد عشنا وشاهدنا فجر الحرية . .

« وعشنا ورأينا فجر العزة والكرامة . .

« وعشنا ورأينا فجر القوة . .

« وعشنا ورأينا الأمل فى بناء مجتمع سعيد . .

« واليوم نعيش ونرى فجراً جديداً رائعاً . .

« لقد بدأ مشرق الوحدة » (١).

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى مجلس الأمة بمناسبة إعلان أسس الوحدة بين مصر وسوريا فى الخامس من فبراير سنة ١٩٥٨ . (المعرب)

١

عندما بدأت طبول النجاح تدق للعالم ، معلنة انتصار ثورة عبدالناصر ، فيرجّع العالم صدى دويها ، اعتبر العالم بأسره ثورة مصر تعبيراً آخر جديداً وقوياً ، عن البعث الأفريقى الآسيوى. وعندما تحقق لهذه الثورة النصر الأساسى بتحرير مصر ، هلل العالم لهذا النصر ، كجزء من المنجزات المتعلقة بمصير سبعين فى المائة من أبناء الجنس البشرى ، الذين تمتد أوطانهم فى أفريقيا وآسيا فوق ما يربو على ستة وخمسين فى المائة من وجه الكرة الأرضية !

ولقد كانت هناك روابط وثيقة من المذهبية والنظرة العقائدية ، تشد حركة مجلس قيادة الثورة — الذى يتولى عبد الناصر زعامته — إلى حركة البعث الأفريقى الآسيوى . ولا ريب فى أن هذه الوحدة العضوية الفعلية هى التى حملت جميع أولئك الذين امتشقوا الحسام ، فى سبيل تأكيد الوجود الآسيوى الأفريقى ، على الترحيب الحار والقلبى بثورة مصر . وقد أدى تحرر مصر ، وتقدم لواء عبد الناصر صفوف الثوريين ، إلى وجود حافز جديد ، وخلق مزيد من الثقة عند أولئك الذين كان كفاحهم من أجل الحرية ينتظر الظهور . ولم يكن بدع فى هذا ، فمصر هى المحور المركزى للعملاقين الآسيوى والأفريقى ، وقد أفاقا من سبات القرون الطويلة ليقفا على أقدامهما ، بعد أن يحطما ما يقيدهما من أصفاد . .

وانسجمت ثورة مصر — فى أهدافها الفورية ، وغاياتها النهائية — مع التطلعات الشاملة التى اجتاحت البلاد الخاضعة للاستعمار . وكان لها الفضل فى توجيه ضربة قاصمة إلى النظام الاستعمارى — الذى أخذ يسير فى طريق الانحلال — فى قطاع آخر من قطاعات سلطانه . . فحثت بذلك سير العملية التى تؤدى إلى الاستعاضة عنه بنظام آخر يتميز

بالعدل والإنصاف .

وكانت القوة الدافعة لهذا التيار الأفريقى الآسيوى الجارف ، الذى لم يسبق له مثيل فى ضخامة مجاله ونتائجه المؤثرة فى التاريخ الاجتماعى للجنس البشرى ، تتمثل فى حافز لا يقاوم لتحقيق حلم مجيد . وقد ارتكز هذا الحلم النابع عن أمجاد الماضى العريق ، وتراث الشعوب ومقاومتها لطغيان الحكم الأجنبى فى أفريقيا وآسيا ، على مفاهيم من الحرية القومية غير المقيدة ، ومن حق الإنسان الذى لا يتطرق إليه الشك فى صياغة مصيره طبقاً لإرادته وأفكاره .

وكانت الملايين فى أفريقيا وآسيا قد تطلعت إلى هذه الأمانى التى أبرزها القادة أمامها ، مستمدين إياها من فنونهم الشعبية وحضاراتهم المجيدة ، وحركاتهم الاجتماعية والسياسية . وعندما أهل القرن العشرون على العالم ، وجدت هذه الأمانى قادة لا يجدون صبراً على تحقيق هذه الأحلام والأمانى فى حياة شعوبهم اليومية وأعمالهم . . فلما أزفت ساعة النضال الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية ، رأى الشعب أمامه شعارات ترتفع مطالبة — بصورة محددة — بالحرية فى أكمل معانيها وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولا ريب فى أن « جواهر لال نهرو » الذى يعتبر من عمالقة هؤلاء القادة الذين يصوغون مصائر الناس ، قد أراد هذه الأهداف لشعبه ولغيره من الشعوب الأخرى .

ولم يضعف عزم نهرو على تأكيد وجود هذه الأهداف فى الهند ونشرها — بعد أن حققت الثورة نجاحاً جزئياً فيها — فلقد تحول على النقيض من ذلك إلى قائد طليعى من قادة اليقظة الأفريقية الآسيوية . ولقد تحدث نهرو إلى البرلمان الكندى قبل ثلاثة أعوام ونصف العام من قيام ثورة عبد الناصر ، فبين للغرب أن آسيا وأفريقيا ، وهما أم القارات ومهد حضارات التاريخ الكبرى ، قد استيقظتا الآن . وكانت قيادة هذه النهضة تمثل الحركية الديناميكية التى لا تقهر للقوى التى تمكنت من

تسجيل نصر على خيبة الأمل والاضطهادات التى ولدتها قرون طويلة من الحكم الأجنبي . وقد حدد نهرو طبيعة هذه القوى فقال : « إنها قوى قومية فى طابعها الغالب ، تنشد الحرية السياسية ، ولكن يقف وراءها دافع قوى وحيوى لتحسين الأوضاع الاقتصادية لجماهير الشعب » .

وقد مجّد الزعيم الهندى هذه القوى فوصفها بأنها تعكس « النضال المشروع الذى تقوم به شعوب عريقة وكريمة ضد صلف بعض الدول الغربية وغرورها » ، اللذين يظهران فى النظرية « اللاإنسانية » التى تحملها وتمارسها فى عملية التفرقة العنصرية . وانتهى إلى القول بأن دفع التاريخ وحركيته هما اللذان أعلنا بعث آسيا وأفريقيا ، وأن الهزيمة لابد أن تكون نصيب أولئك الذين يحاولون إرجاع عقارب الزمن ووقف حركة التاريخ بالقوة الوحشية الضارية .

ولا ريب فى أن ثورة عبد الناصر قد عكست ، بكل صراحة ووضوح ، هذه الحركات المشتركة التى تمثل البعث الآسيوى والأفريقى . . فمنذ الأيام الأولى لقيام العهد الثورى الجديد وهو يعلن أن التحرر السياسى من السيطرة الاستعمارية هو الهدف الأول من أهدافه الستة ، إذ جاء فى البند الأول من هذه الأهداف ما نصه :

« فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فى منطقة قناة السويس ، كان المبدأ الأول هو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين » .

ولقد كانت الأسرة المالكة التى أقصيت عن الملك بإرغام ممثلها فاروق على النزول عن العرش هى التى تمثل المحور الذى ترتكز إليه السياسات الاستعمارية ، وهى التى تحكم « بالمصلحة والهوى ، وتفرض المذلة والخنوع » .

. . وسار الاندفاع إلى التحرر السياسى — كما أكد نهرو — جنباً

إلى جنب مع الرغبة والتصميم على العدل الاجتماعى والتكافؤ الاقتصادى .
وقد عاد بناة الثورة المصرية فأكدوا هذا الهدف ، المرة تلو المرة . وبعد أن تمت تصفية العهد الملكى الفاسد ، راح عبد الناصر يقول :

« تبدو القيمة الحقيقية للثورة فى مدى شعبيتها ، ومدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ، ومدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل ، ومدى ما يمكن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض إرادتها على الحياة . . .

« . . والجماهير لا تطالب بالتغيير ، ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه ، خلاصاً من الملل ، وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل . .

« والديمقراطية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبياً »

ولقد مضى عبد الناصر يعرّف الاشتراكية الديمقراطية بأنها المجتمع السلم الذى لا يستطيع فيه إنسان أن يستغل شقاء الآخرين لمصلحته ، ولا تستطيع أقلية أن تفرض سلطانها على مصائر الأكثرية . ولقد كانت هذه الرؤيا فى البداية شاملة ، وغامضة ، ولكنها سرعان ما تحققت مع مضى السنين بكثير من الدقة . وتجمعت التجارب ، وتحققت المنجزات ، مسجلة ما يمكن أن يسمى بالعملية الثورية المستمرة .

ولقد كان إبراز هذه المثل ، وتحويلها إلى واجبات محددة فى عملية بناء العالم الأفريقى الآسيوى ، مسئولية تفوق فى صعوبتها — عشرات الأضعاف — مهمة التخلص من الاستعمار وأدواته فى الملكوت السياسى . وصار حتماً على كل مجموعة قومية — فى هذه الجماعة الأفريقية الآسيوية — أن تكيف سير عملها بحيث ينسجم مع واقعها التاريخى . ولا ريب فى أن هذا كان يؤلف تجربة مرة — على أكثر من صعيد — لطراز القيادة ونوعيتها ، ولمحتوى كل ثورة من الثورات .

وكان استمرار الحكم الأوربى ونفوذه الذى لا ينازع ، مباشراً أو غير مباشر ، على الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، للشعب كله . العامل الضخم الأوحد ، عندما حلت ساعة دفع الثورة السياسية إلى الأمام ، وانطلاقها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وكانت إحدى النتائج الباقية للحكم الأجنبى ، اختفاء المظاهر السياسية القومية السابقة اختفاء كاملاً . يضاف إلى هذا ، أن النظم الاقتصادية التى نشأت فى العصور القديمة — والتى كانت تسند البنيان الاجتماعى الذى سبق مجىء الحقبة الاستعمارية — كانت قد تحطمت ، أو توقفت ، لكنها انحرفت على أى حال عن الأهداف التى كانت قد أقيمت من أجلها . وأخيراً أدى استمرار السيطرة الأجنبية أمداً طويلاً إلى إخماد روح الوعى القومى عند هذه الشعوب .

وعندما درست مشكلة بقاء الشقاء والفاقة مسيطرين على الجماهير ، على ضوء التزايد السريع فى تعداد السكان ، بدت المشكلة صعبة على الحل ، بحيث تستعصى على كل أمل فى احتمال حلها . وكان الإجحاف فى توزيع الثروة والسلطان ، الرفيق الطبيعى لهذه الفاقة المعيبة . وأسدل ضياع الوعى القومى طيلة أيام العبودية ستاراً حجب عن جماهير الشعوب تطلعاتها بالنسبة إلى دورها فى المجالات الإنسانية .

وكانت هذه هى المشاكل الأساسية والدولية ، وقد اشتركت فيها جميع الأمم الآسيوية والأفريقية ، فى الفترة التى سبقت عهد التحرر السياسى . وكان حلها يتطلب إيلاءها الأولوية .

وواجهت كل ثورة من الثورات — سواء فى الهند ، أو فى إندونيسيا ، أو الصين ، أو بورما ، أو مصر — مشقة اختيار الأسلوب الذى تراه أكثر فاعلية وصلاحاً فى حل هذه المشاكل الملحة . وقد اعتمد دوام الحرية السياسية — التى تحققت — على مدى النجاح الذى يتحقق فى تلك المجالات .

وكانت هناك ثلاث طرق لإعادة صياغة الحياة القومية لهذه الأمم الحديثة التحرر ضمن محتوى الواقع فى أواسط القرن الحالى . وقد تمت تجربة طريقتين من هذه الطرق الثلاث : كانت أولاهما من نصيب الغرب السياسى ، والأخرى من نصيب الشرق . وقد تطلبت طريقة الحياة الغربية ، كما يسمونها – كشرط أساسى أولى – التوسع غير المقيد فى نظام المشروعات الفردية فى الاقتصاد ، والتطبيق المحدود لمفهوم دايسى Dicey [١] فى حكم القانون . وترتكز الطريقة الماركسية على دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتارية) ، وعلى الصراع الطبقى ، وهى تلحف على ضرورة التأميم الكامل لكافة وسائل الإنتاج .

أما السبيل البديل الثالث فيعتمد على تجارب الغرب والاتحاد السوفييتى ، ولكنه يرفض فى الوقت نفسه قبولها كلها على علاتها . ولما كانت الثورة الهندية قد سبقت غيرها ، فقد كان من نصيب نهرو أن يصوغ هذا السبيل الثالث ، وقد آثر أن يسميه « الطريق الوسط » ، وشرح محتواه على النحو التالى :

« فى العالم عدد مختلف من السياسات والمذاهب والنظريات . وإنى لأفترض وجود بعض الصحة فى كل واحدة منها . لكن عليك عند الممارسة ، على أية حال ، أن تأخذ حقائق الوضع ، وأن تكيف نفسك ونظرياتك على ضوئها . . ولا ينجح من هذه السياسات – سواء فى الهند أو فى غيرها من البلاد – إلا تلك التى تعد بتحقيق النتائج . وليس ثمة من سبيل أخرى للاختيار »

(١) « البيرت فين دايسى » ، (١٨٣٥ – ١٩٢٢) ، من فقهاء القانون الإنجليز . درس القانون فى أكسفورد وأصبح محامياً فى عام ١٨٥٨ . وله عدة كتب ، من أهمها : « محاضرات فى العلاقات بين القانون والرأى العام فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر » .

(المعرب)

وقد هدف « الطريق الأوسط » الذى تبناه نهرو إلى دعم الحرية السياسية وتعزيزها ، وإلى إدخال العدالة الاجتماعية كعنصر فى الحياة القومية . وقد ارتكز على التحرر (الليبرالية) فى وجهة النظر ، على الصعيد المذهبى وعلى الذرائعية[1] على الصعيد التطبيقى . وقد قبلت معظم الأمم الحديثة التحرر هذه الطريقة تقريباً ، مع إدخال إضافات وتعديلات عليها تتفق مع الخصائص القومية لكل منها . وقد اكتسبت خصائص مختلفة فى البلاد المختلفة التى تبنتها ، وأطلقت عليها أسماء مختلفة أيضاً . لكنها على أية حال أضحت الموجه لتفكير القادة الثوريين فى أفريقيا وآسيا ، باستثناء الصين التى تبنت الطريقة الماركسية ، وباستثناء دول أخرى (كالباكستان) مثلاً اقتبست الطريق الغربى .

ولم تكن ثورة عبد الناصر مختلفة عن التطبيق العام لهذه الطريقة المزدوجة التى تجمع بين المثالية والذرائعية . وفى وسع عبد الناصر — فى أى تقييم للحقبة ولتجارب « الطريق الأوسط » — أن يزهو بأنه حقق الحد الأقصى من النجاح فى طريق المنافع المحددة التى أثرت على حياة شعبه وعمله ، وعلى تقدم بلاده وازدهارها . ولكن الثورة اغتنت — بالإضافة إلى هاتين الظاهرتين العامتين — ببعض الخصائص المميزة التى كانت خاصة بها .

٢

ومن الطبيعى أن يكون عبد الناصر قد ترك أكثر الانطباعات أثراً على الثورة التى حملت اسمه ، لتميزها عن الجيشانات الثورية الأخرى التى مر بها التاريخ المصرى والعربى . وليس فى هذه الحقيقة أى طابع غير

---

(١) التوسل بالذرائع لتحقيق الغايات .

عادى أو دكتاتورى . فكل ثورة من الثورات تخلق قيادتها التى تتحمل المسئولية عن تحقيق أهدافها .

ولم يكن عبد الناصر قد بلغ السادسة والثلاثين من عمره ، عندما تزعم مجلس قيادة الثورة ، ليعلن دخول مصر فى عهد جديد . وكان — كرجل عسكرى — مصمماً على إنهاء النظام القديم المنحل والفاسد ، ولكن تصميمه هذا لم يكن يضاهيه إلا تردده فى أن يحمل على عاتقه مهمة إقامة النظام الجديد . وكان يؤمن بأن واجب الجيش الوحيد هو أن يموت على حدود الوطن ، ولذا فإن مفهوم الحكم عن طريق قيادة عسكرية كان بعيداً عن تفكيره .

وقد استحوذت عليه وعلى زملائه فى سنوات الإعداد للثورة فكرة مثالية ، هى أن يؤدى الجيش دوراً ثورياً حاسماً ، لكنه محدود ، وذلك بالنسبة إلى ما تميز به القادة السياسيون من فساد ، وتدهور فى المعنويات . وقد اعترف عبد الناصر بهذه الحقيقة بمنتهى الصراحة — التى لا مثيل لها لدى قادة الحركة الثورية التى تنظمها الجيوش — بعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة ، عندما قال :

« كان الموقف يتطلب أن تقوم قوة يقرب ما بين أفرادها إطار واحد ، يبعد عنهم — إلى حد ما — صراع الأفراد والطبقات وأن تكون هذه القوة من صميم الشعب ، وأن يكون فى استطاعة أفرادها أن يثق بعضهم ببعض ، وأن يكون فى يدهم من عناصر القوة المادية ما يكفل لها عملاً سريعاً حاسماً ، ولم تكن هذه الشروط تنطبق إلا على الجيش » .

وكان هذا الوضع الذى أشار إليه الرئيس عبد الناصر ، هو ذاك الذى طالما سيطر عليه وعلى زملائه كالكابوس ، إذ أنه تحداهم للمرة الأولى على

ميادين فلسطين المحتلة (أو ما يسمونها بإسرائيل) . وكان هذا الوضع يمثل حصاراً مضروباً على مصر ، كذلك الحصار المضروب على (الفالوجة) . فلقد حاصرت وطنه المشاكل والأعداء ، وغرر به ، ثم دفع إلى معركة لم يكن مستعداً لها ، بأسلحة قديمة وعتاد فاسد . ولعبت بأقداره المطامع والمؤامرات والشهوات . وكما كان الجنود يتعرضون فى الفالوجة وهم عزل من السلاح لنيران إسرائيل ، كان الشعب المصرى يتعرض فى وطنه لكابوس الفساد .

وقد اتخذت القرارات الأولى لتنظيم عملية ثورية للإطاحة بهذا النظام الفاسد والبالى ، فى تلك الميادين الدموية . وكان من المقرر أن تنضج الخطة وأن تصبح معدة للتنفيذ فى وقت ما فى غضون عام ١٩٥٥ ، ولكن أحداث السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ ، عندما وقع حريق القاهرة ، وأخذ فاروق والساسة من رجاله يتراقصون مثل نيرون[1] ، قد عجلت بيوم الخلاص لمصر . وعندما قرر لواء عبد الناصر المضى إلى العمل ، كان هو وزملاؤه قد قرروا دورهم وحددوه بدور الطليعة ، فى اندفاعة ثورية جماهيرية ضخمة . . وفى هذا يقول عبد الناصر :

« وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين ، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ، يأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير » .

لكن هذا الحلم لم يتحقق . « وكانت الجموع التى جاءت ، أشياعاً متفرقة ، وفلولاً متناثرة » . وواجه عبد الناصر المشكلة المعقدة : فلقد راح — وهو المؤمن طوال عمره بالجندية وحياتها — يتهم نفسه وزملاءه (كما قال فى فلسفة الثورة) ، بالحماقة والجنون « لما صنعناه فى الثالث

---

(١) إمبراطور رومانى عاش فى القرن الثانى للميلاد . وقد أصيب بنوبة جنون وأحرق (روما) إشباعاً لرغبة فى نفسه ، هى أن يراها وهى تحترق ! (المعرب)

والعشرين من يوليو» ، واقتنع آنذاك — بقلب يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة — «بأن مهمة الطليعة لم تنته فى هذه الساعة ، بل إنما من هذه الساعة بدأت».

ولقد تحدث إلىّ عبد الناصر ، عن أنه كان وزملاؤه — صبيحة يوم الثورة — يودون إعادة الحكم البرلمانى الذى حطمه فاروق إلى البلاد ، وتسليم السلطة إلى الأحزاب والزعماء السياسيين ، ليعود الجيش إلى ثكناته. وقد أجرى لهذه الغاية محادثات مع النحاس (باشا) ورجال الوفد ، وغيرهم من قادة الأحزاب الأخرى . وكان جل ما أراده قادة الثورة تطبيق برنامج معتدل للإصلاح الزراعى والاجتماعى . ولكن النحاس وغيره من الباشوات ، رفضوا رفضاً قاطعاً القيام بأى إجراء لنزع ملكية الأرض من أصحابها ، الأمر الذى أدهش رجال الثورة . ولم يخف هؤلاء الباشوات الحقيقة الواقعة ، وهى أن أحزابهم السياسية رهن إشارة الإقطاعيين وغيرهم من ذوى المصالح الذين يرفضون السماح بأى إصلاح اجتماعى . وكان هذا الموقف ينطبق على البرلمان أيضاً .

ولم يجد عبد الناصر ورفاقه ، وهم يواجهون هذه المقاومة العنيدة ، مناصاً من تولى زمام الحكم ومسئولياته . ولا ريب فى أن الموقف السلبى الذى وقفته الأحزاب القائمة وقادتها من إعادة توزيع ملكية الأرض — وهى حتمية كان لا بد من وقوعها — عرّت هذه الأحزاب وطبيعتها ، تعرية صحيحة أمام عبد الناصر ، وجعلته يحمل منذ تلك الساعة للحكم الحزبى والديمقراطية البرلمانية الزائفة ، نظرة تنطوى على الزراية . .

وكانت الطليعة أهلا لتحمل مسئولية المصير التى وقعت أعباؤها عليها . وبالرغم من أن عبد الناصر ورفاقه لم يكونوا قد وضعوا خطة دقيقة لإزالة ما تعانيه البلاد من آلام وتحتمله من شرور ، إلا أنهم كانوا رجالا ناضجين يتميزون بالحكمة البالغة .

وكانت عزيمة الشباب جل ما يملكونه من رأسمال ، وكان الإخلاص

والمشاعر الإنسانية هى السلاح الذى اعتمدوه فى تحقيق أهدافهم . يضاف إلى هذا أن استشفافهم للتاريخ كان فى منتهى الوضوح . وبالرغم من أنهم كانوا من رجال الجيش ، إلا أنهم لم يكونوا يحملون تلك النزعات التقليدية التى يحملها أصحاب الانقلابات العسكرية ، الذين لا همّ لهم إلا القبض على ناصية الحكم ، والذين يفعلون ذلك — فى حالات كثيرة — لخدمة بعض المصالح الأجنبية . لكنهم ، أى عبد الناصر ورفاقه ، كانوا يمثلون مجموعة من الرجال الخلص الصادقين ، الذين ارتبطت حياتهم ، منذ نعومة أظفارهم ، بالنضال الأكبر والأوسع لتحرير الوطن .

لقد كانوا جميعاً ثمرة الحماسة العظيمة لاندفاعة شعب — لم تكتمل بعد — فى طريق الحرية . وقد صقلتهم محنها وآلامها ، فجعلتهم رجالاً أصلب من الصلب . وكان عبد الناصر ، وهو لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره ، قد تحول إلى جندى فى معركة الحرية ، يبحث عن الرفاق ليبددوا معه أجواء اليأس التى وصفها بالبناء الضخم ذى الأبعاد المتناهية . وراح وهو طالب ، أثناء بحثه عن أسلحة النصر ، يقود المظاهرات الجماهيرية بمنتهى الحماسة والروح الثورية ، مصطدماً برجال الشرطة ، ومنضماً إلى الوفود التى تطالب بالاستقلال التام ، وباتحاد الزعماء السياسيين فى جبهة وطنية واحدة .

وأدرك ، حتى فى تلك السن المبكرة ، أن الاستعمار هو العدو الأول للعرب . ولم ينس هذا الهدف قط طيلة الفترة التى قضاها يتدرب فى الجندية منذ عام ١٩٣٧ . ولم يمض عامان حتى كان يلتقى بعبد الحكيم عامر فى الإسكندرية ، وبغيره من الرفاق من أمثال أنور السادات وزكريا محيى الدين . وقد حمل هؤلاء الشباب من الضباط — الذين لم يبلغ أكبرهم الخامسة والعشرين — فى قلوبهم بذور الثورة التى قدر لها أن تنضج بعد حقبة من الزمن .

وقوّت حرب فلسطين — بما وقع فيها من مآس ومن خيانات لا يصدقها العقل — الصلات بين هؤلاء الرفاق ، وبلورت أفكارهم ، بلورة كاملة . وفى فلسطين ، وفى خنادق معاركها ، تألفت (تحت نيران الأسلحة المتفوقة التى كان الإنجليز والأمريكيون قد زودوا الصهيونيين بها) أولى خلايا الضباط الأحرار ، وكان حصار الفالوجة من المعارك البطولية العنيفة التى لا يمكن أن تنسى . وهناك تمكن صلاح سالم وزكريا محيي الدين من اختراق الحصار والوصول إلى عبد الناصر فى الفالوجة .

ووضعوا هناك ، وتحت وطأة الحصار ، الخطة لأداء واجبهم المقدس تجاه وطنهم . ولم تكن تراودهم ، وتراود أولئك الذين بذلوا أرواحهم فى ساحة القتال ، إلا فكرة واحدة . وكانت الكلمات الأخيرة التى صدرت عن أحد الشهداء — وهو أحمد عبد العزيز — «إن ميدان الجهاد الأكبر هو فى مصر ! » . . ولم تكن الأفكار التى سيطرت على عقولهم مجرد تعبير عن الإشفاق على أوضاعهم ، بل كانت الحافز على تشكيل الحرس الإسبارطى [1] الذى حقق الثورة .

وبالرغم من أن هؤلاء الضباط الشبان كانوا ضحايا خيانات فاروق ، وسياسات رجال الوفد التى تفتقر إلى المبادئ ، إلا أنهم لم يختاروا طريق الثورة سعياً وراء الثأر لأنفسهم . ولقد أوضح عبد الناصر هذه الحقيقة فى فلسفة الثورة . عندما قال :

« وليس صحيحاً أن ثورة الثالث والعشرين من يوليو قد قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين . وليس صحيحاً كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها

---

(١) نسبة إلى حرس مدينة إسبارطة اليونانية الذى تميز بالصلابة والإصرار على النضال. (المعرب)

الضباط والجنود . وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال من أن السبب كان أزمة انتخابات نادى ضباط الجيش . إنما الأمر فى رأيى كان أبعد من هذا وأعمق أغواراً » .

فلقد كانت الأسباب الفورية عارضة ليس إلا . « ولو كان ضباط الجيش قد حاولوا أن يثوروا بدافع الثأر لأنفسهم لأنه قد غرر بهم فى فلسطين ، أو لأن فضيحة الأسلحة الفاسدة أرهقت أعصابهم ، أو لأن اعتداء قد وقع على كرامتهم فى انتخابات نادى ضباط الجيش ، لما كان الأمر يستحق أن يكون ثورة ، ولكان أقرب الأشياء فى وصفه أنه مجرد تمرد » . لكن جذور ثورة الثالث والعشرين من يوليو كانت عميقة كل العمق فى تاريخ مصر . ولم يكن ثمة من هو أكثر وعياً لهذه الحقيقة من عبد الناصر نفسه . فلم يكن ما حدث إذن انقلاباً أو تمرداً ، وإنما كان تحقيقاً لأمل كبير راود شعب مصر ، منذ سبع حقب على الأقل ، وهو أن تقوم هناك ثورة شعبية ، بكل ما فى هذه الكلمة من معان . أجل ، كانت الثورة ذروة الجهود الطويلة التى بذلها شعب مصر ليحقق ذاته ، وتكون له الكلمة العليا فى تقرير مصيره . وفى هذا يقول عبد الناصر :

« كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو تحقيقاً لأمل كبير راود شعب مصر ، منذ بدأ — فى العصر الحديث — يفكر فى أن يكون حكمه فى أيدى أبنائه ، وفى أن تكون له نفسه الكلمة العليا فى مصيره » .

ولم تكن الإشارة إلى أحداث النضال التى سبقت الثورة تعبيراً عن وطنية تختلج فى نفس عبد الناصر ، ولا محاولة من جانبه للعثور على المبرر التاريخى ، وإنما نشأت عن الفهم الكامل للحقيقة الواقعة ، وهى أن ثورة عبد الناصر إنما بدأت على أسس كانت الثورات السابقة قد خلفتها فى أرض مصر ، كما كانت بمثابة الإشارة الواضحة إلى علامة الخطر التى

تركتها عيوب الثورات السابقة وأخطاؤها .

ولا ريب فى أن هذا الاستشفاف التاريخى كان الطابع الخاص الأول الذى ميز ثورة عبد الناصر . وبالرغم من أن العمل الذى قام به الضباط الشبان هو الذى أعلن مولد الثورة الجديدة ، إلا أنها اعتبرت استمراراً لفورات الجيشان الجماهرية التى سبقتها ، والتى أوحت لحركة الضباط بحيويتها وحركيتها . ولقد حدد عبد الناصر ثلاثاً من هذه الثورات ، عرفت الاثنتان الأوليان منها باسم ثورة عرابى ، وعرفت الثالثة باسم الثورة الوطنية لعام ١٩١٩ والتى اتصلت باسم سعد زغلول .

٣

وقد ارتفعت راية الثورة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث فى أعقاب الثورة الفرنسية ، وكان رافعوها على التوالى : السيد عمر مكرم ، وجمال الدين الأفغانى ، وأحمد عرابى . وكان هدف هؤلاء الثائرين تنظيم حركة وطنية متحدة لمقارعة الحكم العثمانى . وكان نضالهم هذا كفاحاً ضد طغيان الإقطاع ، وسعياً وراء الحكم الديمقراطى .

ولقد بدأت تباشير هذه الثورة منذ وصلت جيوش نابليون الثورية إلى أرض مصر . فقد أدى مجىء الفرنسيين إلى نتيجتين : أولاهما ارتفاع شعارات الثورة الفرنسية الثلاثة — وهى الحرية والمساواة والإخاء — على ألسنة المثقفين المصريين ، ليتحدوا مع جماهير الشعب فى كفاحها من أجل التحرر من السيطرة العثمانية . وكانت النتيجة الثانية أن نابليون — رغبة منه فى تحطيم سيطرة الطبقات غير المصرية الحاكمة على الأرض — أقام مجلساً أو « ديواناً » جمع أعضاءه من المصريين ، وعهد إليهم بإدارة الشئون العامة .

وقد خلّفت التبدلات المذهبية والتنظيمية التي أدخلها الاحتلال الفرنسي القصير الأمد ، آثاراً بعيدة المدى في الحياة المصرية ، قدر لها أن تعمر طويلاً . وأدى التعاون الجديد ، والمتزايد ، بين الجماهير والمثقفين إلى نجاح مؤقت ومحدود تمثل في تعيين محمد علي والياً على مصر . لكن هذا النجاح كلف ثمناً غالياً ، إذ أن الباب العالي (السلطان العثماني) لم يكن راغباً في ذلك ، وحاول إقامة جبهة وطنية قدر لها أن تفشل ، نتيجة عوامل عدة ، لعل من أهمها طغيان محمد علي نفسه وخداعه .

وراح جمال الدين الأفغاني — وهو قائد روحي — يكمل رسالة عمر مكرم . وكان الخديو إسماعيل ، في هذه الآونة ، قد رهن مصير البلاد لدى الدائنين البريطانيين والفرنسيين . وقد أفاد الأفغاني من اليقظة الفكرية السابقة ، وعندما وجد أن الظروف الوضعية صالحة لتوجيه نداء للوطنية المصرية راح يجعل من الوعي الوطني المصري الجديد ، الموضوع الرئيسي في دعوته المذهبية .

وجاء أحمد عرابي بعد الأفغاني ، وكانت المشاعر الوطنية قد وجدت مستقراً لها لدى أعداد وافرة من رجال الطبقة الوسطى ونسائها . والتحق أبناء الطبقة الوسطى في هذه الفترة بالجيش ، وكانوا هم الذين تولوا زمام القيادة في الثورة العرابية . وكانوا هم أيضاً أول من قاوم سلطان الخديو ، والحكم التركي المستبد ، مقاومة فعالة .

وكانت أوضاع ضباط الجيش في عام ١٨٧٩ لا تختلف كثيراً عن أوضاعهم في عام ١٩٤٩ . وكانت رواتبهم منخفضة ، كما كانت الحرب الحبشية التي خاضوها باهظة التكاليف ، نتيجة جهل قوادهم الشراكسة ، وخداعهم وغرورهم . وقد شنت الحرب دون إعداد صحيح لها أو تخطيط ، تماماً كما حدث في حرب فلسطين الأخيرة .

وبعد ثورة تمهيدية قادها الضابط « سليم » ، تولى عرابي قيادة جماعة الضباط المصريين الذين كانوا قد أعلنوا عن عزمهم على إزالة أسباب

تذمرهم ضمن إطار أكبر لإصلاح جهاز الحكم . وحققت ثورة عرابي بعض النجاح في الجولة الأولى . وقد أرغم الخديو إسماعيل على النزول عن الحكم ليخلفه فيه ولده توفيق ، لكن هذا النجاح أثار حفيظة البريطانيين والفرنسيين الذين قرروا التدخل مباشرة لضمان هزيمة عرابي والقضاء على حركته .

وقامت الاضطرابات في الإسكندرية بعد الصدام العلني الذي وقع بين عرابي والخديو في ميدان قصر عابدين . وسرعان ما وصلت السفن الحربية البريطانية والفرنسية وشرعت في قصف الإسكندرية بمدافعها . وغزا الإنجليز مصر من ناحية الشرق ، وانتصر المستعمرون في المعركة غير المتكافئة التي دارت بينهم وبين قوات عرابي . وجاءت معركة (التل الكبير) الحاسمة والأخيرة ، وتعرضت الثورة لخيانة الانهزاميين والخونة .

وكانت تبعية الخديو المطلقة للبريطانيين ، النتيجة الحتمية للمعارك الحربية . غير أن هذه المعارك نقلت النضال الوطني إلى مرحلة جديدة ، بعد أن تفهم الشعب مدى قوته وسلطانه . وتركت السنوات الأربع — (بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٢) ، التي سيطرت فيها ثورة عرابي على المسرح المصري ، ملقية الرعب في أفئدة الاستغلاليين الأتراك والبريطانيين والفرنسيين — أثراً دائماً في البلاد ، ما لبثت أن توارثته باعتزاز ثورة عبد الناصر .

ولا يمكن إنكار ما تركته ثورة عرابي من أثر على ثورة عبد الناصر . ولقد تحدث « محمد مصطفى عطا » — في كتابه العلمي « مصر بين ثورتين » الذي قدمه عبد الناصر — عن هذا الحادث فقال :

« لقد كانت الثورة العرابية حركة وطنية صميمة عاتية ، قام بها — لأول مرة في تاريخ مصر الحديث — مصري صميم ينحدر من الطبقة المتوسطة العاملة ، يهدف من ورائها إلى أن تكون مصر للمصريين ، فلا تدخل لأجنبي ولا سيطرة لتركي .

إن عرابى أول من نادى بهذا المبدأ الخطير وقام على إنفاذه بكل ما فيه من عزم وقوة ، واستطاع أن يثبت هذا المبدأ فى نفوس المصريين وأن يجعله عقيدة لهم ، لا ينكصون عنه على الرغم مما قدموا من تضحيات جسيمة . ترى هذا واضحاً فى مؤازرة الكتلة الشعبية لحركته مؤازرة منقطعة النظير » .

وكان ظهور الطبقة الوسطى فى شكلها الجديد فى مصر ، والترابط الوثيق بين الضباط وبين الجماهير ، وروح الوطنية ، التراث المباشر الذى خلفته ثورة عرابى . وكانت هناك نتيجة أخرى للحركة الوطنية فى هذه الفترة ، لا تقل فى دوامها واستمرارها ، وأعنى بها علمانية الوطنية المصرية . وقد حلل « عطا » هذا الأثر بقوله :

« ومن جهة أخرى فقد كان الخديو لما يزل مرهوب الجانب من أغلبية المصريين ، وقد استمد هذه الرهبة من السلطان العثمانى ذى المكانة الدينية ، فهو رمز الجامعة الإسلامية والحافظ لها من هجمات الصليبيين ، أو على الأقل هذا ما ألقى فى روع المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وإن كذبت الحوادث والأحداث هذه العقيدة ، إذ كان الهدف الأول والأخير للخليفة العثمانى هو دعم مركزه والمحافظة على كيان قومه ، واستغلال هذا المنصب الدينى الخطير لمصلحة تركيا وحدها ، عندما ضعفت وأصابها الهزال وصارت تلقب بالرجل المريض . . »

وهكذا ظهر خطأ الشعار القائل بأن « الإسلام فى خطر » ، وكان ظهوره معاصراً للحركة الوطنية الجديدة . وقد أعان هذا شعب مصر فى السنوات التالية على أن يرى فى المشاريع المختلفة للاستعماريين والرجعيين ــ الذين كانوا ينشدون تحويله عن طريقه القدرى لتحقيق مصيره القومى عن طريق الدعوة إلى الجامعة الإسلامية ــ وسيلة مضللة !

وهزت ثورة عام ١٩١٩ الوطنية ــ التى ارتبطت باسم الزعيم الوطنى

المعتدل سعد زغلول — إلى الأبد ، قواعد السيطرة البريطانية بعيد الحرب العالمية الأولى . فعندما كان الرئيس « ويلسون » يذيع نقاطه الأربع عشرة المشهورة ، كانت مصر لا تزال محمية بريطانية تئن تحت نير الأحكام العرفية . وكان المستعمرون قد أوقفوا جمعيتها التأسيسية عن العمل وكمموا صحافتها . ووقفت القوى الوطنية فى مصر . كما وقفت فى الهند ، تطالب الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين بأن يفوا بعهودهم ، وأن يعترفوا باستقلال مصر بلا قيد أو شرط . وقرر المصريون إرسال وفد إلى لندن للإلحاف على الحكومة البريطانية بتحقيق مطالبهم ،وأن يمضى الوفد بعد ذلك إلى باريس للاتصال بقادة الدول المنتصرة العاكفين على وضع معاهدات الصلح . وكان الوضع فى مصر لا يختلف عما كان عليه فى الهند فى تلك الأيام . فكما أراد سعد زغلول أن يذهب على رأس وفده إلى باريس لإثارة موضوع حرية مصر كقضية دولية ، أراد « بال قندهار تيلاك » ورفاقه من زعماء المؤتمر الهندى أن يذهبوا إلى العاصمة الفرنسية لنفس الغاية .

وألهب رفض البريطانيين الاستجابة لهذه المطالب المشروعة حماسة الجماهير ، ووقع الاصطدام . وكان رد البريطانيين على مطالب الوفد المصرى التى قدمها فى الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ ، توجيه إنذار بريطانى إرهابى ، واعتقال سعد زغلول ورفاقه ، وإبعادهم عن البلاد ، وفرض حكم الإرهاب عليها .

ويمكن معرفة مدى هذا الصراع وشدته من الحقيقة الواقعة ، وهى أن البريطانيين صبوا جام نقمتهم على مصر ، مما أدى إلى تدمير عشرات القرى ، وإلى إصدار أحكام الإعدام على المئات . وكانت القوات العسكرية البريطانية تهاجم بأسلحتها النارية ورشاشاتها المدنيين العزل . فتقتل منهم الكثيرين ، وبينهم عدد كبير من النساء والأطفال !

لكن الاستعمار فشل فى تحقيق بغيته . وأدى فشله فى حملة إرهابه

إلى تطورات عدة ، منها الاعتراف الشكلي باستقلال مصر ، ووضع الدستور الصالح لهذا الاعتراف موضع التنفيذ . ووافقت القيادة الوطنية المعتدلة ، على أية حال ، على بقاء القوات البريطانية فى البلاد وعلى سيطرتها على قناة السويس . وهكذا لم ترتفع يد الاستعمار الغليظة عن البلاد ، وإنما لبست قفازاً جديداً !

وأسفرت ثورة زغلول عن عبرتين واضحتين : فلقد أدت — وهذه حسنة من حسناتها — إلى ظهور الوطنية الاقتصادية . وفى هذا يقول الأستاذ عطا :

« ولعل من نتائج الثورة البارزة ، اليقظة الاقتصادية . فإن المصريين رأوا أن مدافعة الاحتلال من شعب أعزل لن تجدى إلا إذا حورب المحتل حرباً اقتصادية ؛ وعمدت البلاد إلى الاعتماد على نفسها والأخذ بنظام الاكتفاء الذاتى » .

أما العبرة الثانية فكانت سلبية إلى حد ما : فلقد أدى تطبيق الشكل البرلمانى فى الحكم إلى ظهور عدد من الأحزاب السياسية . وغدت هذه الأحزاب مقر النشاط العدائى لمصالح الوطن ، يعززه الأجانب وأذنابهم من المصريين . وأدى فشلها بالتالى فى تحقيق جبهة وطنية متحدة ، إلى هزيمة الموجة الثورية وإلى تفاقم الخلافات الحزبية والانحلال السياسى . أجل ، لقد حلت شرور هذا النظام كلها بمصر .

وأدت تجربة المرحلة الثالثة من الحركة إلى قيام مدرسة تنادى بالاكتفاء الذاتى الوطنى على الصعيد الاقتصادى ، وإلى الكشف عن مساوئ الديمقراطية السياسية التى تقوم على تعدد الأحزاب . ولا ريب فى أن ثورة عبد الناصر قد وعت هاتين الحقيقتين عندما أفلحت فى استخلاص السلطان وانتزاعه من أيدى ممثلى الاستعمار .

ولم تغب أهمية هاتين العبرتين قط عن أذهان عبد الناصر وأعضاء

مجلس قيادة الثورة ، لحظة واحدة . وفى هذا يقول عبد الناصر ، فى حديث له :

« لا ريب فى أن الثورات السابقة فى تاريخ بلادنا ، كانت مصدر إلهام لثورتنا الراهنة . ولكن لا ريب أيضاً فى أن الصعوبات التى واجهناها فى الماضى ، وحالات الجمود التى طبعت الجهود الوطنية السابقة للثورة بطابعها ، وعجزها عن التطلع إلى أهداف محددة ، كلها كانت عوامل إلى حد ما فى استفادتنا الحاضرة من عبر الماضى ودروسه » .

٤

وكان النضوج السياسى الذى تميزت به قيادة ثورة عبد الناصر — وما رافقه من تفهم — الطابع الرئيسى البارز للثورة ، بالإضافة إلى استشفافها التاريخى العظيم . ومن أهم ما ميز الروح التى سيطرت على مصر بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، خلوها من أى أثر أو ميل إلى سفك الدماء . ولعل هذه الأهمية تتضح بصورة خاصة إذا عرفنا أن نقل السلطان قد تم عن طريق القوة العسكرية . ولقد كان جميع قادة الثورة ، وكلهم من الثوار ، يعون وعياً كاملاً حدود القوة ، ويكرهون العنف كرهاً جماً .

وقد تميزت النواحى النافعة للنضج السياسى الذى اتصفت به القيادة ، فى تفهم أصول الثورة وجذورها ، وفى تفهم تطورها فى المستقبل . ولقد أدرك عبد الناصر منذ البداية — على سبيل المثال — الطبيعة المزدوجة لمهمته . ولم يكد الشعب يهلل للثورة ، مبتهجاً بمقدمها ، حتى كان عبد الناصر يعلن للشعب :

« ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان ، ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه . . وثورة اجتماعية ، تتصارع فيها طبقاته ، ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد » .

ولقد أدرك عبد الناصر تمام الإدراك أن جميع الشعوب مرت بالثورتين ، ولكنها لم تعشهما معاً ، وإنما فصلت مئات السنين بين الواحدة والأخرى . . وأن على الشعوب المستعمرة — فى مراحل تحررها الوطنى — أن تدفع هاتين الثورتين إلى العيش معاً ، والتفاعل فى وقت واحد . وقد أدرك أيضاً أن لكل من الثورتين ظروفها المختلفة التى تتنافر تنافراً عجيباً ، وتتصادم تصادماً مروعاً . . وكان العمل بنجاح بين ما أسماه «بشقى الرحى هذين» ، التحدى الصحيح للقيادة الجديدة ، فهو يقول :

« وبين شقى الرحى هذين ، قدر لنا أن نعيش اليوم فى ثورتين : ثورة تحتم علينا أن نتحد ، ونتحاب ، ونتفانى فى الهدف . . وثورة تفرض علينا — برغم إرادتنا — أن نتفرق ، وتسودنا البغضاء ، ولا يفكر كل منا إلا فى نفسه » .

وفى هذا التصوير المرهف والدقيق للأوضاع فى مصر ، تتلخص المشكلة الأساسية التى تواجه جميع الثورات الوطنية فى أفريقيا وآسيا . وكثيراً ما أدى شعار الوحدة الوطنية إلى تحطيم احتمالات التقدم فى طريق العدالة الاجتماعية ، كما أدت الصراعات الطبقية العنيفة إلى تدمير الوحدة الوطنية فى كثير من البلاد . ولا ريب فى أن الافتقار إلى التوازن بين الثورتين كثيراً ما يلقى العون من الأعداء الذين وقعت هزيمتهم فى المرحلة الأولى من الثورة . وكثيراً ما أدى فشل القيادة فى تفهم الازدواجية الضرورية للثورة إلى تعطل النمو فى كثير من الحركات الثورية ، فى عدد من الدول الأفريقية الآسيوية ، ووقف اندفاعها .

وليس ثمة من شك فى أن عبد الناصر ، وهو الجندى الذى قضى حياته قبل الثورة بعيداً عن العمل السياسى ، ولم يكن له أى نصيب مهما ضؤل فى التجارب السياسية — خلافاً لجواهر لال نهرو ، أو أحمد سوكارنو — قد أدرك هذه الحقيقة ، أى وجود الثورتين ، وكان إدراكه لها ميزة ضخمة يجب الامتناع عن المبالغة فى التأكيد عليها . ولا ريب أيضاً فى أن نجاحه التالى فى تحقيق مهمته ، فى الوقت الذى كان فيه أقرانه الأقدم عهداً وشهرة من القادة الثوريين فى آسيا وأفريقيا يقترفون الأخطاء الثانوية ، لا يكاد يقارن بما حققه على الصعيد الفكرى من اختزان للحكمة العميقة الجذور فى تقييمه للعمل المذهل العجيب الذى أخذ على عاتقه القيام به .

وقد تسلح مجلس قيادة الثورة بهذا التفهم النظرى الرائع والدقيق ، فراح يطور برنامجه الذى أعلنه فى نقاطه الست . وهنا يظهر أثر عبد الناصر الواضح أيضاً فى إعداد الإعلان وصياغته ، بأسلوب مشرق واضح ، محدد المعانى عرف به العسكريون فيما يكتبونه . وكانت المبادئ الستة التى كرست ثورة عبد الناصر نفسها لتحقيقها هى كالتالى :

القضاء على الاستعمار .
القضاء على الإقطاع وتصفيته .
القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
إقامة عدالة اجتماعية .
إقامة جيش وطنى قوى .
إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

وكان وضع هذه المبادئ الستة على هذا النحو يقسمها فى الواقع إلى مجموعتين ، تضم الواحدة منهما ثلاثة مبادئ تتتابع بشكل منطقى . فلم يكن فى الإمكان تحقيق القضاء على الاستعمار وعلى الاحتكار دون تنظيم

جيش قوى وعداده . وكان لابد من القضاء على الإقطاع وتصفيته لضمان قيام ديمقراطية سليمة . وهكذا جاءت الأهداف الستة التى تعرضت للنقد عند إعلانها ، معبرة عن وحدة عضوية بين بنودها ، بحيث باتت التعبير الصادق عن مهمة متصلة لا انقطاع فيها ، هى مهمة الثورة ورسالتها .

وسرعان ما قامت على هذه المبادئ الستة — فى السنوات التالية ، بعد النجاح المتزايد فى تحقيقها — مفاهيم « الاشتراكية العربية » . ولكن قبل تطور هذه المفاهيم الثابت والمستمر ، كان لابد من نشر هذه المبادئ الستة على الشعب وحمله على تفهمها . ولا ريب فى أن الطريقة التى اتبعتها قيادة ثورة عبد الناصر فى الثقة بشعبها ، كانت لا تقل حركية وديناميه عن طرائقها الأخرى . فلم يكن سبيل الدعاية وأجهزتها هو الذى اتبعته ثورة عبد الناصر فى الوصول إلى عقول أبناء شعبها ، وإنما اعتمدت كل الاعتماد على السماح للشعب نفسه بأن يصل هو إلى الاستنتاجات التى يستخلصها من تجاربه يوماً بعد يوم .

الفصل الثانى

الأرض لمن يفلحها

« مشكلة الأرض هى مشكلتنا الرئيسية ، كما أنها مشكلة آسيا بأسرها »

نهرو فى كتاب « ثورة الهند »

وضعت الثورة الآسيوية الأفريقية — منذ انضمت الملايين الحاشدة من الناس إلى صفوفها للعمل تحت لوائها — مشكلة الزراعة فى قمة المشاكل التى أخذت على عاتقها حلها . ولقد حمل الشعار الملهم بأن « الأرض لمن يفلحها » والذى كتب على رايتها النضالية ، معنى الالتزام بحل المشكلة الزراعية . وما زال الإصلاح الزراعى هو المحك الذى يقرر وفاء حركات التحرر الوطنى بالتزاماتها وعهودها . ولا ريب فى أن جميع البلاد الأفريقية الآسيوية قد أقبلت على هذه المشكلة تحاول حلها ، فور نجاحها فى تحقيق ثوراتها السياسية .

لكن درجة النجاح فى تحويل الأفكار والأهداف المثالية التى يحملها شعار « الأرض لمن يفلحها » ، تفاوتت بين هذه البلاد . وقد ظهر فشل بعضها فى مختلف الصور والأشكال : فبالإضافة إلى مشاعر السخط البادية على الفلاحين الذين استيقظوا من سباتهم الطويل ، بدا الفشل واضحاً فى عجز هذه البلاد عن إطعام أبنائها ، وفى اعتمادها على ما تستورده من مواد غذائية ، وذلك نتيجة العيوب الكامنة فى برامج الإصلاح الزراعى التى اتبعتها والتى أدت إلى نقص واضح فى الإنتاج الزراعى .

وكانت تجربة ثورة عبد الناصر هى الجزء المشرق الوحيد فى هذه الصورة القاتمة . ولا ريب فى أن أية بلاد أخرى لم تعالج هذه المشكلة بمثل الحيوية والعزيمة والحسم فى تحقيق النتائج التى عالجتها بها ثورة عبد الناصر

فى مصر . ولا ريب أيضاً فى أن نجاحها فى حلها ، وهو نجاح مجز فى حد ذاته ، قد أدى إلى الإسراع فى حل المشاكل السياسية والاقتصادية — الاجتماعية الأخرى ، إذ أنها جميعها كانت ترابط ترابطاً وثيقاً مع مشكلة الأرض الرئيسية .

١

وكان سلطان الطبقة التى تحتكر الأرض هو المظهر الطاغى على الحياة المصرية كلها قبل عام ١٩٥٢ . فقد كانت زمرة صغيرة من ملاك الأرض — لا تمثل أكثر من نصف واحد فى المائة من مجموع السكان — تملك ما لا يقل عن ٣٧ فى المائة من مجموع الأراضى المزروعة فى البلاد! .. وكان هذا التركيز البالغ فى ملكية الأرض ، فى مصلحة فئة لا يزيد تعداد أفرادها على الاثنى عشر ألف نسمة ، بينهم أفراد أسرة محمد على المالكة ، (الذين كانوا يملكون فى وقت ما ، ما يعادل عشرين فى المائة من مجموع الأراضى المنزرعة كلها !) . وكان السلطان الاقتصادى لجماعة الباشوات الإقطاعيين يمكنهم من فرض سيطرتهم على حياة البلاد السياسية ، والاجتماعية أيضاً . ولقد وصف خبير أمريكى فى شئون آسيا الغربية الأوضاع فى مصر قبل ثورة عبد الناصر ، على النحو التالى :

« وكان الإقطاعيون ملاك الأرض يتزعمون أحزاب البلاد السياسية الرئيسية ، ويتحكمون فى البرلمانات المتعاقبة ، ويقررون شكل التشريعات التى تسن وتستصدر وتنفذ ، كما يسيطرون على سياسات الحكم الداخلية والخارجية . وكان السلطان السياسى فى مصر معادلاً لملكية الأرض . وكان معظم السياسيين البارزين فى البلاد ينتمون إلى فئة الذين يملكون ما يربو على الخمسين فداناً لكل منهم، والذين لاتعلو نسبتهم ٤ فى المائة من مجموع سكان البلاد » .

وكلما كانت الأراضي التي يملكها أي سياسي شاسعة وكبيرة المساحة ، أوغل هذا السياسي في اتجاهاته المحافظة . وكانت الفئة الصغيرة التي يملك كل من أفرادها ما يربو على المائتي فدان ، تنتمي إلى تلك الحلقة الفاسدة الصغيرة — والتافهة — التي تحيط بالملك . أما الفئة الثانية فتضم أولئك الذين تقل ملكية الواحد منهم عن هذا المعدل ، وهم يشكلون أحزاب الجناح اليميني من الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، والشعبيين . وكان زعماء حزب الوفد نفسه ، (الذي ألفه سعد زغلول ، وهو من أبناء الطبقة الوسطى) ، قد استهوتهم شهوة ملكية الأرض ، وتحولوا إلى سادة إقطاعيين . وعندما قامت ثورة عبد الناصر ، لتظهر اللوحة التي تمثلت عليها صورة الحياة المصرية ، كان زعماء الوفد قد انضموا بدورهم إلى فئة الطفيليات التي تعيش على دم البلاد ، والتي لا يزيد تعدادها على ٤ في المائة .

وكان المستعمرون الغربيون — بالطبع — قد اشتركوا مع الأسرة المالكة في تعزيز الإقطاع واحتكار الأرض . لأنه يمثل القاعدة الاجتماعية التي يرتكزون إليها ، مهما كانت هذه القاعدة ضيقة ومحدودة . وسرعان ما انضمت إلى فئة الملاك طبقة أخرى من الرأسماليين الناشئين . وكانت الاحتكارات الأجنبية تعتمد بدورها وإلى حد كبير على طبقة الإقطاعيين . وهكذا نجد أن الحلقة الشريرة من أعداء التقدم المصري قد بنت وجودها كله على احتكار الأرض .

وأدى السلطان السياسي والاجتماعي للملاك الإقطاعيين إلى دفع جميع من يغتنون إلى تصيد الأرض وسلبها . وكان هذا عاملاً من عوامل ارتفاع أسعارها . ولما كان جميع الإقطاعيين القدامى والمحدثين الذين ازداد عددهم في فترة ما بين الحربين ، لا يعرفون عن الزراعة شيئاً ، وإنما يمثلون ملاكاً غائبين ، فإنهم لم يحركوا ساكناً لإصلاح الأوضاع الزراعية ، مما أدى إلى هبوط مستمر في معدل الإنتاج . وأسفر هذا بدوره عن ارتفاع ضخم

فى أسعار المنتجات الزراعية ، كانت جماهير الشعب العادية ضحيته بل ضحية النظام الشرير كله ، إذ أن هذا الارتفاع فى الأسعار كان يبتز من الفلاحين الفقراء كل ما تبقى لديهم .

وكان الشعب فى مجموعه ينقسم إلى فئتين : فئة الذين يملكون بعض الممتلكات التى لا وزن لها فى الحياة الاقتصادية ، وفئة الذين لا يملكون شيئاً يبيعونه سوى عملهم . وتضخم الفقر الدائم عند طبقة الفلاحين . وقصمت الأعباء المثلثة التى يفرضها ابتزاز الإقطاعيين ، ونظام الضرائب المجحف ، والفوائد الباهظة التى يجنيها المرابون منهم ، ظهورهم التى ناءت بأثقالها . . وأصبحت فاقتهم المرعبة مصدر ما يعيشون فيه من جهل وتعلق بالخرافات ، وما يتعرضون له من أوبئة وأمراض . وكانت قوى التعصب والجهل المتحالفة تحالفاً وثيقاً مع الإقطاعيين تساعد هؤلاء على فرض سيطرتهم على الشعب . واستغل الملاك بدورهم ما أتيح لهم من فرص لا حدود لها ، لدفع النظام السياسى إلى الانحراف . وغدا الحكم البرلمانى فى مثل هذه الأوضاع نظاماً مخزياً من البيع والشراء للدوائر الانتخابية المتعفنة!

وهكذا تمثلت المشكلة الزراعية فى أوجه عدة ، لكل وجه منها أهميته التى لا تقل عن الأوجه الأخرى . وتطلب القضاء على الاستعمار استئصال الاحتكار الإقطاعى للأرض . وتطلبت إقامة النظام الديمقراطى السليم أيضاً تحطيم سلطان الإقطاعيين . وتمثل جوهر العدالة الاجتماعية فى إنصاف جماهير الشعب التى عنت – ضمن إطار المجتمع الزراعى – جماهير الفلاحين . ولم يكن ليقدر للثورة أخيراً البقاء إلا إذا حققت لنفسها قاعدة اجتماعية راسخة وقوية فى حياة البلاد الريفية . وهكذا تحتم على ثورة عبد الناصر ، منذ اليوم الأول لنجاحها على الصعيد السياسى ، أن تشغل نفسها فى مشاريع الإصلاح الزراعى العظيمة والمعقدة .

وكان لابد من تحديد المشكلة تحديداً واضحاً قبل معالجتها . وكان لا بد من نقلها من صعيد الشعارات إلى صعيد الأهداف والغايات المحددة.

وقد حددها مجلس قيادة الثورة بتوزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين المعدمين الذين يمثلون غالبية السكان . وتطلب هذا التوزيع تحديد الحد الأعلى لملكية الأرض ، وانتزاع ملكية ما يفيض على هذا الحد المقرر من ممتلكات الإقطاعيين . وكان الهدف من هذه الخطوة تحسين الوضع الزراعى عن طريق توزيع الأرض توزيعاً أكثر عدالة وإنصافاً ، على اعتبار أن هذا التوزيع وسيلة لتحقيق غاية . وانطوى المشروع على معالجة كافة مشاكل العلاقات بين الملاك والفلاحين ، والعمال ومستأجرى الأرض ، وتحسين أوضاع التسليف الزراعى والتسويق ، وإعادة تنظيم الاستثمارات الزراعية ، وأخيراً إقامة تعاونيات زراعية .

وقد تطورت البرامج التشريعية التى استهدفت هذه الغاية ، فى ثلاث مراحل منفصلة ، كانت كل مرحلة منها تمثل التقدم بالنسبة إلى سابقتها ، وتعتمد على التجارب التى مرت بها المرحلة السابقة . وكان لابد من تحقيق النضج السياسى والاجتماعى عند جماهير الفلاحين ، إذ أن هذا النضج يعتبر عاملاً بالغ الأهمية فى كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث للبرنامج المقرر . وكان لموقف الإقطاعيين أثر مباشر فى المحتوى الكيفى لتسلسل الأحداث اللاحقة .

ولم تكد تمضى على نجاح الثورة بضعة أسابيع ، حتى كان مجلس قيادتها يصدر القانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٥٢ ، لمعالجة موضوع الملكية الزراعية . وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على تقرير مائتى فدان كحد أعلى لما يملكه الفرد . وقد أصاب هذا التحديد كبار الملاك الإقطاعيين ، بينما أتاح للمتوسطين منهم المجال للاستمرار مؤقتاً فى ملكيتهم خارج نطاق التشريع الثورى .

ولما كان كبار الإقطاعيين يحسون بالاطمئنان إلى الثروات الضخمة التى جمعوها بمختلف الأساليب الشريرة عبر القرون الطويلة ، وكانوا

يعارضون الثورة من الناحية السياسية ، فإنهم لم يذعنوا بالطبع بسهولة ودون نضال للتشريع الجديد . . وإنما أعلنوها حرباً شعواء على الإصلاح وعلى الحكومة الجديدة ، واعتمدوا فى حربهم على أسلحة كثيرة ومختلفة . وكانوا يتحدون سلطة الثورة تحدياً مادياً عندما تتاح لهم الفرصة ، أما عندما كان المجال لا يسمح لهم باستخدام الأساليب العنيفة ، فإنهم كانوا يلجأون إلى أسلحة التخريب ، ونشر الاضطراب بين الفلاحين . . الذين استهواهم الإصلاح الزراعى ، وإن كانوا قد رأوا فيه تجربة ثورية جديدة .

وكان هذا التحدى هو الصراع الطبقى للثورة الثانية التى تحدث عنها عبد الناصر فى فلسفة الثورة . وكان قد أعد نفسه وزملاءه لمواجهة هذا الوضع . وهكذا جاء الرد الحاسم على دسائس الإقطاعيين ومكائدهم فاصلا ، ومتميزاً بالإصرار والحزم . وشنت الثورة — طبقاً لخطة تشبه فى دقة تفاصيلها الخطط التى توضع للعمليات العسكرية — هجوماً شاملاً على الإقطاع فى ثلاث جبهات . ودام الصراع المرير طيلة السنة الأولى للثورة.

. . فى المنصورة ، وهى قلعة من قلاع الإقطاع ، كان الإقطاعيون يتآمرون ضد الإصلاح الزراعى . وراح مجلس قيادة الثورة يحشد فيها قوة كبيرة من سلاح المدرعات ، لإقناع الإقطاعيين بأن الثورة جادة فى إجراءاتها الإصلاحية من ناحية ، ولبعث الأمل والطمأنينة فى أفئدة جماهير الفلاحين ، من ناحية أخرى . وفى المنيا أقيمت محكمة عسكرية للنظر فى قضايا أولئك الذين كانوا لا يزالون يحلمون — وهم فى دور سقوطهم — بسلطانهم الوهمى الزائل ، ويحاولون تحدى سلطة الثورة . وأنزلت العقوبات الصارمة والسريعة بالمتمردين منهم ، فضربت الثورة بذلك المثل لأولئك الذين لا يرغبون فى التخلى عن « حقهم المقدس » فى استغلال الثروة القومية ، وعرق الفلاحين ، لمصالحهم الخاصة . وصدر فى الوقت نفسه قانون يقضى بإخراج جميع القضايا المتعلقة بتحدى قانون

الإصلاح الزراعى ، من سلطة المحاكم العادية ، وإحالتها إلى محاكم أمن الدولة . وكانت هذه هى الجبهة الأولى التى شنت الثورة هجومها عليها.

وراح مجلس قيادة الثورة ، بعد ذلك ، يعين لجنة للإصلاح الزراعى يرأسها أحد أعضاء المجلس ، وقد أوكلت إليها مهمة تنفيذ مبادئ القانون الإصلاحى وأهدافه تنفيذاً فورياً ناجحاً. وكان على هذه اللجنة أن تحارب أعمال التخريب التى يدبرها كبار الإقطاعيين ، وأن تضمن بقاء الإنتاج الزراعى على حاله ، وتحسينه فى فترة الانتقال . وسلحت اللجنة بمبلغ مليون من الجنيهات ، صدر الأمر للبنك الأهلى باعتماده ووضعه تحت تصرفها . . فراحت تبتاع بهذا المبلغ البذار والأدوات الزراعية والسماد والوقود للفلاحين . وكان الملاك الذين انتزعت منهم أراضيهم قد أخفوا البذار والمعدات الزراعية والسماد والوقود عن الفلاحين ، وأتلفوا ما استطاعوا إتلافه منها ! . . ولم يكن الفلاحون المعدمون الذين تسلموا الأراضى الموزعة يعرفون طريقاً للحصول على ما يحتاجونه من هذه المواد ، فتولت اللجنة التى أقامتها الثورة تزويدهم بالمال اللازم لشرائها . وهكذا تمكنت الجبهة الثانية للهجوم من إحباط أعمال التخريب التى قام بها الإقطاعيون ، وحماية الإنتاج الزراعى .

وكانت المهمة « الثالثة » ، أكثر أهمية من سابقتيها ، إذ كان على الثورة أن تزرع فى نفوس الفلاحين الإحساس بانتمائهم إلى الأراضى الموزعة عليهم ، وإلى الثورة وأهدافها ، لما فى ذلك من أهمية سياسية بالغة . وقد تولى عبد الناصر بنفسه هذه المهمة . .

. . كان يخرج من القاهرة — طيلة أيام هذا الصراع العظيم — متنقلاً فى أرجاء الريف . ورفض ، فى عام ١٩٥٣ ، الاحتفال بالذكرى السنوية للثورة فى المدن الكبيرة ، مؤثراً عليها القرى والدساكر ، والتجمعات الريفية ، حاملاً رسالة الثورة إلى جماهير الفلاحين . وكان صوته ينطلق على أرض

الدلتا ، من شمالها إلى جنوبها ، وفى الضياع والعزب والتفاتيش المصادرة من الإقطاعيين والملك وأفراد أسرته — فى دمياط والزعفران — معلناً لأبناء مصر وفلاحى تربتها : « إنها أرضكم ، إنها حريتكم ، خذوها ، وتعالوا، للإفادة منها » .

وكان يمضى إليهم فى قراهم ، لا كصانع للثورة المصرية ، ولا كقائد لمجلس قيادة ثورتها ، ولا باعتباره رجل القدر المنتظر للانطلاقة العربية ، بل كواحد منهم ، يتحدث إليهم بمنتهى الثقة والتواضع والصراحة . وكان يقول لهم إنه فلاح وابن فلاح ، ومن أسرة من الفلاحين فى قرية (بنى مر) بمحافظة أسيوط . وكان يعرف ما تعنيه الأرض لفالحها . أما وقد نجح الآن فى إسقاط حكم الإقطاعيين ، فقد بات فى وسعه أن يكون مع الفلاحين ، يقاسمهم ثمار ثورته الكبرى ، ويؤكد لكل فلاح حقه فى الأرض التى يفلحها .

وكان نجاح حملته هذه ، ظاهرة طبيعية عجيبة . وكان الفلاحون — وقد انتابتهم الشكوك فى البداية ، نتيجة مخاوفهم السابقة واتجاهاتهم المحافظة — قد انضووا تحت لواء الإصلاح الزراعى بشىء من التردد الذى ما لبثوا أن تخلوا عنه ، بعد أن أصبح لهم شأن فى الثورة التى حققت لهم رغبات عاشت فى صدورهم مئات السنين . وسرعان ما تبنوا الثورة التى قام بها ضباط الجيش ، والتى لم يكن لهم يد فيها فى مراحلها الأولى . ولكن عبد الناصر تمكن من تجنيدهم فى صفوف الثورة . وكان كل ما فعله ، هو أنه حول الثورة التى نظمها وقام بها أعضاء مجلس قيادتها ، إلى ثورة شعبية أصيلة وصادقة .

وجاءت المرحلة الثانية للإصلاح الزراعى بعد أن تحقق النصر على العدوان الاستعمارى الثلاثى على السويس . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لعام ١٩٥٨ ، على استبدال المادة الأولى من قانون عام ١٩٥٢ ، بالنص التالى :

«لايجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ، كما لا يجوز أن تزيد على ثلاثمائة فدان من تلك الأراضى جملة ما يمتلكه شخص هو وزوجه وأولاده القصر إذا آلت الزيادة إليهم أو إلى بعضهم بطريق التعاقد ، على ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التى تمت قبل العمل بهذا القانون» .

وكان السبب الذى دعا إلى التعديل مزدوجاً : فلقد كانت الحاجة ماسة ، من الناحية الأولى ، إلى بتر سلطان الفئة المتوسطة من الملاك ، إذ أن هذا البتر كان ضرورياً للإسراع فى عملية التحديد المتكافئ للعلاقات الزراعية . وكان عهد هذه الفئة فى السلطان قد طال ، منذ انتزاع ملكيات كبار الإقطاعيين ، وقدحان الوقت لحملهم على التجاوب مع الرسالة القومية التى تمثلت الآن فى الاشتراكية .

وكان هذا التعديل ضرورياً من الناحية الأخرى ، لإحباط مناورات كبار الإقطاعيين لتخريب أهداف الإصلاح عن طريق التضليل فى انتقال ملكية الأراضى الفائضة على الحد المقرر فى قانون عام ١٩٥٢ ، إلى نسائهم وأطفالهم الصغار . وقد جاء التعديل الجديد لعام ١٩٥٨ قاضياً على هذه المحاولات ، ولم يعترف بالاستثناء إلا لحالة واحدة ليس إلا ، وهى أنه فى حالة انتقال الملكية إلى المالك أو زوجه أو أطفاله بموجب القانون فإن هذه الملكية لا تبطل ، وإنما تحدد بما يبلغ مجموعه ثلاثمائة فدان .

وجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة فى أعقاب القوانين الاشتراكية العظيمة التى حوّلت الأساس فى الاقتصاد القومى كله إلى الاتجاه الاشتراكى . فقد نص القانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ ، على تحديد الحد الأعلى للملكية الزراعية بمائة فدان . وتمثلت أهمية هذا التعديل فى أسبابه الموجبة التى تقول :

بأن ملكية الأراضى الصحراوية تعتبر تماماً كالملكية الزراعية . وكان القصد من هذه الأسباب الموجبة إحباط التمييز المصطنع الذى خلقه الملاك بين الأراضى الزراعية من ناحية وبين الأراضى الصحراوية والأراضى التى تزرع موسماً من كل موسمين من الناحية الأخرى ، طمعاً منهم فى الإبقاء على أراضيهم .

وقد نفذت الإجراءات القانونية فى هذه المراحل الثلاث ، طبقاً لخطة إنسانية ، صممت بدقة وعناية .

٢

وقد أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعى إلى إدخال تجربة فريدة فى نوعها فى حياة الفلاحين المصريين الذين يؤلفون العمود الفقرى للبلاد . ولم يكن الشيوخ منهم يصدقون أن ما يرونه بأعينهم ، حقيقة واقعة . أما الشبان منهم فقد عمهم شعور طاغ من الحماس ، ولا ريب فى أن ما تميزت به عملية تحقيق الحلم القديم للفلاحين بتملك الأرض ، من تصميم وإصرار وتقدم ، قد حملت الشيوخ منهم أيضاً — وهم الذين ارتبطت حياتهم بالأرض فى حياتهم وبعد مماتهم — على قبول الوضع الجديد الذى ذهلوا من حدوثه ، مما دفعهم إلى مواصلة القول : حقاً إنها لمعجزة !

وقد دبت حياة جديدة فى الريف بعد تنفيذ القانون الأول فى سبتمبر عام ١٩٥٢ . فلقد كان هذا القانون بمثابة بداية حياة جديدة للفلاحين ، ولأسرهم وقراهم . ولعل خير شرح لما وقع يمكن سرده فيما حدث لدائرة الأمير السابق يوسف كمال ، ومزارعيه وأجرائه ، وهو من أقرباء فاروق وكانت ممتلكاته تقوم فى (نجع حمادى) ، فى أواسط الصعيد .

كان يوسف كمال ، التجسيد الكامل للنظام الإقطاعى فى آسيا وأفريقيا . فقد تمكن — عن طريق الإرهاب والطغيان — من الاستيلاء على ثلاثين ألف فدان من أراضى الفلاحين . وكانت قلعته الإقطاعية

تقوم فى نجع حمادى ، البلدة الإقطاعية النموذجية ، إذ يقع نحو أربعة عشر ألف فدان منها حول البلدة نفسها ، مما جعل الناس يعتبرون البلدة من ممتلكاته الخاصة ! وكان يتحكم فى حياة الناس المقيمين فيها ، وفى المناطق المحيطة بها ، فهو المسيطر على خزان المياه ومحطة توليد الكهربا اللذين أقامهما فى قصره ، بحيث كان تزويد الناس بالماء والكهربا فى البلدة وضواحيها ، رهن إشارة الأمير وتصرفه .

ولم يكن يوسف كمال ، بوصفه من أمراء البيت المالك ، ليهتم بما يرفعه الناس ضده من شكاوى إلى حكومة القاهرة ، إذ لم يكن فى وسع أية سلطة تستمد سلطانها من الدستور أن تمس قصره أو قلعته الإقطاعية ! وكان المسيطر بالفعل على عدد من المناطق الانتخابية ، فى ظل النظام البرلمانى السائد ، فهو الذى يصل برجاله إلى عضوية البرلمان ، ولذا فهم يأتمرون بأمره . وقد تمكن بعضهم من الوصول إلى مقاعد الوزارة . وكان عدد من الساسة — وبينهم عدد من رجال الوفد — يتقربون إليه بسبب ثرائه الطائل ، ودمه الملكى ، وسيطرته على عدد من الدوائر الانتخابية فى المنطقة ! . .

وكان ذلك يعنى — بالنسبة للفلاحين الذين يعملون لديه ، ولأفراد عصابته — حياة من الذلة التى لا حدود لها ، ومن العبودية . وكان طغيانه يولد بالطبع الفاقة والمرض والافتقار إلى الأمن . . والفاقة بدورها تؤدى إلى سوء التغذية والجهل والإيمان بالخرافات . وكان الفلاحون يدفعون الضرائب الباهظة والغرامات التى يبتزها الإقطاعى وأعوانه بصورة غير رسمية . وكان المشايخ ، من الناحية الأخرى أيضاً ، يعملون فى خدمة الأمير ، فيضطهدون الفقراء ويرهبونهم ، ويبينون لهم أن كل محاولة لتحدى سلطان الأمير ، إنما هى مروق عن العقيدة !

ولم تكن هناك أية خدمات صحية على الإطلاق ، كما لم يكن فى المنطقة كلها إلا مدرستان ابتدائيتان . وقد اشتهرت نجع حمادى والمناطق

المحيطة بها بأن الحياة فيها أحط مستوى من أى مكان آخر فى البلاد ، وكان المعروف أن رجالها ونساءها إنما يخلقون لخدمة الأمير ، وكانت حياتهم معرضة دائماً للعذاب والإرهاب وحتى الجلد بالسياط !

وكانت تفاتيش الأمير يوسف كمال خارج نطاق سلطة الدولة وقوانينها . وكان رجال شرطته – الخاصون به ! – يركزون نشاطهم فى ابتزاز الأموال . . وهكذا أصبحت المنطقة أرضاً صالحة للصوص وأفراد العصابات من المجرمين الذين يعيثون فى الأرض فساداً . وكان الشائع أن السيد الفاسد كان يعقد مع هؤلاء المجرمين اتفاقات غير مكتوبة ، تقضى بأن يشترك معهم فى ماينهبونه ، مقابل تعهده بحمايتهم ، عن طريق عدم التدخل فى جرائمهم !

ولم تردد تفاتيش يوسف كمال إلا الصدى الخافت للرعد القاصف الذى هز صرح فاروق فى يوليو عام ١٩٥٢ . وراح هو وزمرته من المأجورين يتوقعون أن تنتهى هذه الظاهرة الطبيعية التى مثلتها ثورة عبد الناصر فى غضون سبعة أيام ! . . وبالرغم من إرغام فاروق على الخروج من البلاد ، فقد بدا الحكم الجائر – حكم يوسف كمال ، فى « دولته » الخاصة – غير متأثر فى مظهره بكل ما حدث ، حتى جاء قانون سبتمبر عام ١٩٥٢ .

وحاول يوسف كمال أن يتمرد على قوى التاريخ . لكن جنود الثورة قضوا على تمرده فى لحظات . وسرعان ما انتقلت أراضيه كلها – باستثناء ثلاثمائة فدان منها – إلى الشعب ، لتوزع على الأجراء الذين عانوا من الظلم والإرهاق دهراً طويلاً ، والذين كانت مصايرهم فى قبضة الأمير !

. . وكان خدمه السابقون من أوائل الذين تسلموا أنصبتهم من الأرض الموزعة . وكان « أحمد سليمان » أحد هؤلاء . لم يكن قد سبق له أن عرف شيئاً غير العبودية ، ولذا فقد هتف عندما تسلم صك تمليك أرضه الجديدة :

« عجيبة ، عجيبة ، الحمد لله ! » . وكان أحمد سليمان هذا قد قضى خيرة سني حياته تابعاً خاصًّا للأمير ، يشرف على استحمامه ، وإلباسه ملابسه ، ويربط له شريط حذائه !

وقد سلمت هذه الدائرة الإقطاعية أولاً إلى الهيئة العليا للإصلاح الزراعي التي قامت بتجزئتها إلى وحدات اقتصادية قادرة على الحياة . وقد اعتبر توزيع هذه الوحدات على أولئك الذين عملوا في خدمة يوسف كمال ، « عملاً عظيماً » ، من عدة نواح ، لا من ناحية واحدة . أجل ، فقد كانت العملية لهم بمثابة رحلة إلى المجهول الذي لم يعرفوه إلا في أحلامهم وأحلام أسلافهم !

وأخذت الهيئة العليا للإصلاح على عاتقها ، أول ما أخذت ، تزويد الملاك الجدد بالمعدات اللازمة للزراعة . وقد لجأ يوسف كمال — كغيره من أفراد زمرته في مصر — إلى التخريب في البداية . وقد سلمت الهيئة إلى الفلاحين معدات كان يوسف قد قام إما بتعطيلها أو سلبها منهم . كما قدمت الهيئة إليهم البذار والسماد ، بدل الكميات التي كان الشيطان الإقطاعي السابق قد أتلفها . وأخيراً أعطتهم بعض الآلات التي لم يكن الأمير قد كلف نفسه في يوم ما عناء استعمالها . وقد تم التسليم عن طريق الجمعية التعاونية التي ألفتها الهيئة فور الانتهاء من عملية توزيع الأراضي .

وقد حدث هذا كله منذ سنوات . . كما شهدت (نجع حمادى) وما يحيط بها في هذه الحقبة الأخيرة حياة جديدة ، وطهرت المنطقة من العشش والأكواخ ، التي لا يخلو منها الريف في أي بلد آسيوي أو أفريقي ، والتي لا تقل في بشاعتها عن العشش في المدن الصناعية . وسرعان ما بنيت المساكن الجديدة لسادة الأرض الجدد . وكان كل مسكن منها يتألف من غرفتين وصالة ومطبخ وحمام . وأقيمت أبنية واسعة وملأى بالغرف في جميع القرى لتكون مقرات للجمعيات التعاونية .

وأصبحت (نجع حمادى) مركز الحياة الجديدة ، وأصبح جميع

الراشدين فيها - سواء من الرجال أو النساء - ينتخبون أعضاء مجلس المدينة فيها . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصبح للمرأة فيها حق الانتخاب ، ولم يكن هذا الحق نابعاً إلا عن التبدل الثوري في وضع المرأة المصرية . وقد أصبح للمرأة الحق ، لأول مرة في تاريخها ، في أن تصبح مالكة للأرض أيضاً[١] إذ وزعت عدة وحدات جديدة على النساء اللائي لا عائل لهن.

وقد بدا الاعتزاز على الدكتور كمال مرعي ، رئيس مجلس المدينة ، عندما طلب إليه في عام ١٩٦٣ أن يقدم تقريراً عما وقع من تبدلات في منطقته . وكانت هناك مبررات عدة صالحة تدعوه إلى هذا الاعتزاز : فقد بات في وسع هذه البلدة التي كانت قلعة مظلمة من قلاع الإقطاع والجهل ، أن تفخر بوجود تسعين مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية ، بالإضافة إلى بعض المدارس المهنية ، حيث يتلقى نحو عشرين ألفاً من أبناء « مصر عبد الناصر » العلم . وقامت في المنطقة سبعة مجمعات يضم الواحد منها مستشفى وعيادة طبية ، ومدرسة مختلطة ، ومركزاً للشئون الاجتماعية . وأخذت هذه المجمعات تخدم جماهير المواطنين التي كانت منذ أمد قصير تخشى سلطان سيد إقطاعي واحد هو يوسف كمال .

وقد تكررت قصة (نجع حمادي) المرة تلو المرة في جميع أرجاء البلاد . في يناير عام ١٩٥٤ تم توزيع ستة عشر ألف فدان على الفلاحين . وسلم عبد الناصر بنفسه في أبريل ومايو من نفس العام سندات الملكية المتعلقة بأربعة آلاف ومائة وثلاثين ، وأربعة آلاف وخمسة وتسعين فداناً وتم في أغسطس التالي توزيع ألف ومائتي فدان من أراضي الوقف . . كما انتقلت في سبتمبر - بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لقانون الإصلاح الزراعي - ملكية ثلاثين ألف فدان إلى الفلاحين .

واستمرت عملية إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين من الفلاحين

---

(١) يبدو أن الأمر قد التبس على المؤلف في هذا الصدد ، فإن حق المرأة في ملكية الأرض حق قديم أقرته لها الشريعة الإسلامية منذ بدء الإسلام .

بسرعة متزايدة طيلة عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ . ولم تؤد السحب المتجمعة للعاصفة القادمة من العدوان الاستعمارى إلى الإبطاء فى عملية تنفيذ الإصلاح الزراعى . وما كان عبد الناصر ليسمح لأية قضية تتعلق بالأزمات ، أو حتى بالحرب ، أن تقف فى طريق تحقيق الرسالة التى حملتها ثورته .

ولا ريب فى أن الاعتزاز الجديد بالكرامة الذى أحس به فلاح مصر بعد الاعتراف بحقه ودوره فى الحياة القومية ، بعث تياراً منعشاً من الهواء الطلق ، فى الدهاليز المظلمة والمرعبة فى حياة المجتمع الريفى فى مصر . ولقد بات الفلاح — بعد أن أحس بمساهمته فى حياة بلاده — جندياً مخلصاً من جنود الوطن ، والحارس الأمين لثورته

وسقط غبار القرون عن صورة الفلاح المصرى . فلقد بات عاملاً شريفاً مجداً ، يحب الحرية ويخلص لها. وساعدته أجواء الحرية الجديدة على المزيد من الاندفاع فى طريق العلم والمعرفة . وبدأت سيطرة الخرافات والتقاليد غير المعقولة عليه ، تنحسر أمام تيار واقع العدالة الاجتماعية والعلم الحديث الزاحف إلى الريف . وأصبحت الثورة تمثل لفلاح مصر إيماناً جديداً .

ولا ريب فى أن التجربة التى مر بها شعب مصر ، والتى غيرت له أوضاع حياته تغييراً شاملاً ، قد زادت من ثقته بحكامه الجدد . وبدأت المزارع الخضراء ، بما فيها من الحصاد المتزايد ، تعلن بزوغ عهد جديد . وعززت ابتسامات الزوجات والبنات ، ورؤية الأطفال وهم يمضون إلى مدارسهم ، إيمان الفلاحين بثورة عبد الناصر ، التى كانوا فى بداية الأمر قد استقبلوها استقبالاً فاتراً . وأصبح الإصلاح الزراعى قلب الثورة الشعبية وروحها ، بل قوتها الحركية الدافعة .

٣

وقد عنى تعبير الإصلاح الزراعى أكثر من مجرد توزيع الأرض . أجل ، كان التعبير أكثر شمولاً . فلقد كان القصد منه — عندما حدد معناه لأول مرة — التجديد الشامل الكامل فى البنيان الزراعى . وقد تم فى الحقبة الأولى التى انقضت منذ صدور قانونه الأول تنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين ، والأساليب التقنية (التكنولوجية) فى العمل الزراعى ، والضرائب على الأرض والجمعيات التعاونية ، لتحقيق الغاية من الإصلاح الزراعى . ولقد تم تأليف الجمعيات التعاونية فى أعقاب توزيع الأراضى . إذ لم يكد الملاك الجدد يتسلمون سندات تمليكهم ، حتى راحوا يؤلفون تلك الجمعيات . وكان المبرر لهذه الخطوة فى منتهى البساطة ، فلم يكن فى استطاعة الأفراد أو أى نظام للمشاريع الخاصة أن يؤمن للفلاحين الخدمات التى أضحوا فى حاجة إليها بعد تملكهم للأرض . وكانت الغاية من إنشاء هذه الجمعيات أيضاً تمكين الفلاحين من استخدام أساليب الزراعة الجماعية الواسعة النطاق، بالنظر إلى أن ملكياتهم كانت ضيقة المساحة . وقد شدت المساحات الضيقة من الأرض التى يملكها الفلاحون الأفراد ، إلى كتلة أضخم للجمعيات ، عن طريق استخدام الابتكارات التقنية (التكنولوجية) الموحدة والحديثة ، والآلات وأساليب الرى المحسنة ، وطرق مكافحة الأوبئة والحشرات الزراعية . كما أخذت الجمعيات تساعد الفلاحين أيضاً فى تسويق إنتاجهم ، لسد متطلبات الاستهلاك المحلى .

وهكذا كانت الفائدة الأولى للجمعية التعاونية ، من وجهة النظر القومية ، هى الحيلولة دون تفتيت الأراضى المزروعة ، وهو التفتيت الذى بدا حتمياً عند توزيع الملكيات الزراعية الإقطاعية على الفلاحين . وبدت المشكلة فى مراحلها الأولى حافلة بالمتاعب والصعاب . فمنذ اللحظة الأولى

التي يصبح فيها الفلاح مالكاً لمساحة صغيرة من الأرض كان يخشى أن يهبط الإنتاج ، وأن تزول جميع مزايا الزراعة على النطاق الواسع . وقد وجدت الجمعية التعاونية الحل لهذه المشكلة ، إذ أنها سمحت للفلاحين بأن يظلوا ملاك أراضيهم ، بينما حفظت للزراعة الواسعة فوائدها ، بل أضافت إليها فوائد جديدة .

ونظمت الجمعيات التعاونية أيضاً أنظمة الدورات الزراعية ، بطريقة تضمن استمرار خصوبة الأرض . وقد سهلت عليها مهمتها هذه ، الطريقة التي اتبعت عند توزيع الأرض ، فلقد وزعت الأرض على ملاكها الجدد بحيث أصبحت لكل منهم أرضه فى ثلاث تقسيمات محصولية ، وكان هذا ضرورياً للغاية لتوفير اليد العاملة ، ولاستخدام الري والآلات بطريقة أفضل.

وكان لمجال آخر من المجالات التي شملها عمل الجمعيات التعاونية أثر مهم على الصعيد القومي : فلقد كانت الجمعية ، فى الواقع ، المدرسة الأولى لتعلم الاشتراكية . وأصبح مجلس إدارة الجمعية صلة الوصل بين الإدارة الحكومية والفلاحين .

ومثلت الجمعية أيضاً التعبير الصحيح عن التوازن وعن الكبح اللازم أحياناً ، وهما عنصران أساسيان فى الحكم الصالح . فلم يكن من السهل ، مثلا ، معالجة موضوع توزيع الآلات الزراعية . ولقد اعترض الفلاحون عن طريق جمعيتهم التعاونية فى قرية (الزعفران) ، وهي من قرى الوجه البحري ، على الأسلوب الذي يتبع فى تطبيق مرسوم تأليف الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ، إذ تقرر أن تقوم شركة للمحاريث الحرارة الزراعية بأعمال الحراثة الآلية للفلاحين جميعاً ، مقابل جعل مالى صغير . وقد طالب الفلاحون بتغيير هذا الإجراء ، وبأن تتولى الجمعيات التعاونية نفسها العمل بدلاً من الشركة المذكورة . كما طالبوا بإمداد الجمعيات ببعض القروض لتمكينها من شراء المحاريث الآلية التي تحتاج إليها . ولا ريب

فى أنهم كانوا على حق فى طلبهم هذا ، مما دفع الإدارة إلى إقرار وجهة نظرهم.

وتماثل سلطات الجمعية السلطات التى تملكها الوكالات الحكومية المحلية ، وذلك لأن الحكومة منحت الجمعيات الحق فى إصدار المراسيم اللازمة لإقامة المدارس والمستشفيات ، وإضاءة القرى ، وشق الطرق ، وبناء المساكن . وكان لابد من الاشتراك والتعاون بين جميع الجمعيات لاستخدام هذه الصلاحيات . وبذلك تولدت روح العون الذاتى والعون المشترك بحكم الواقع والضرورة . وهكذا ، عندما كانت النيران تشتعل فى إحدى قرى الدلتا ، كانت الجمعية التعاونية فى القرية المجاورة لها تسارع إلى نجدتها وإغاثتها .

وعلمت مدرسة الاشتراكية ، هذه ، الفلاحين دروساً أخرى : إذ غدت مركز الإحساس فى المعرفة السياسية والجهد الوطنى . وأضحت فى الوقت نفسه أيضاً المقر الرئيسى للإصلاح الاجتماعى. وكان مجلس إدارة الجمعية يواجه مشكلات القرية على تنوعها وتعقيدها ، ويقوم على حلها . وهكذا نجد أن الجمعية التعاونية المصرية تمثل فى الواقع ما يسمى فى الهند بمجالس القرى « بنشايات » ، مع وجود فارق نوعى واحد ، وهو أن لهذه الجمعيات سلطاناً فعلياً على النواحى القضائية والإدارية والاجتماعية ، وغيرها ، نتيجة سيطرتها على نواحى النشاط الاقتصادية .

٤

وهناك ناحية أخرى من نواحى الإصلاح الزراعى كثر الحديث عنها ، وهى محاولة توسيع الأراضى الصالحة للزراعة عن طريق استصلاح الأراضى والإسكان فيها . وكانت عمليات الاستصلاح محصورة فى الأراضى الزراعية فى منطقتى الدلتا ومجرى النيل فى الصعيد ، بينما اتجهت عمليات الإسكان إلى نقل السكان إلى الصحراء الغربية .

وكانت عمليات استصلاح الأراضي في وادى النيل قائمة منذ سنوات طويلة . ولا ريب في أن هذا الاتجاه كان أمراً حتمياً بالنظر إلى الحقيقة المرعبة القائمة والقائمة وهي أن خمسة وتسعين في المائة من أراضي مصر مناطق صحراوية . وكانت المساحات التي تستصلح في العام الواحد قبل الثورة لا تزيد على ٢٥٠٠ فدان . وكان كبار الإقطاعيين هم الذين يقومون بهذا العمل ، بالتعاون أحياناً مع وزارة الأشغال العامة . وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يبتلع الإقطاعيون هذه المساحات المستصلحة ، وأن لا تترك عمليات إصلاح الأراضي أي أثر في حياة الشعب .

لكن ثورة عبد الناصر أضفت — في عام ١٩٦٠ ، وبعد دراسات علمية مستفيضة — طابعاً قومياً على مشاريع تعمير الصحارى واستصلاح الأراضي ، وضمنتها خطة تنمية قومية لعشر سنوات ، وقد رصدت الثورة ميزانية هائلة تقدر بمائة وأحد عشر مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه للعمل الذى يجب أن يتحقق في النصف الأول من الخطة .

وقد تم في السنوات الست الأولى من الثورة — أي بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٩ — استصلاح ٧٧,٣٥٨ فداناً في وادى النيل ليس إلا ، بسبب انشغال البلاد بالعدوان والعواصف التي تعرضت لها . ولكن خطة التعمير بدأت بعد هذا التاريخ على أوسع نطاق ، فتم في السنوات الثلاث الأولى من مدة الخطة تم استصلاح ١٩٨,٧٢٥ فداناً . وارتفع الرقم في العامين التاليين إلى ٣١٢,٤٨٨ . وبلغ مجموع المساحات التي تم استصلاحها منذ قيام الثورة ٦٧١ ألف فدان .

وكانت المرحلة الثانية للخطة بالطبع أكثر طموحاً في مشاريعها وأهدافها : فقد رصدت الحكومة ميزانية تقدر بمائتين وثلاثين مليوناً من الجنيهات . وهي عازمة على استصلاح ٣١٢ ألف فدان في شرق الدلتا وفي السهول المجاورة الواقعة إلى الجنوب من بورسعيد ، عن طريق الهيئة العامة لإصلاح الأراضي . وسيتحقق هذا المشروع بشيء من العون

الدولى . وسيقوم المجهود المشترك باستصلاح ٧٥٠ ألف فدان من الأرض ، بمعدل مائة وخمسين ألف فدان فى العام .

وبدأت المعركة ضد الصحراء ، فى أراضى الوادى الجديد فى الصحراء الغربية . وهناك مشاريع أخرى ترمى إلى استصلاح الأراضى للإفادة منها فى أعمال الزراعة والمراعى ، على السواحل الشمالية الشرقية والشمالية الغربية ، وفى منطقة مريوط .

وهكذا غدت معركة الإنسان مع قوى الطبيعة — مجسدة فى استصلاح أراضى الوادى والصحراء — الشعار الغالب على الإصلاح الزراعى . ولهذا التطور أسباب فى منتهى البساطة : فالأرض فى مصر محدودة ، وعدد السكان آخذ فى الازدياد . ولا يمكن للتصنيع الجارى على قدم وساق أن يستوعب من هذه الزيادة إلا نسبة معينة ، مما يحتم ضرورة العثور على أراض جديدة لها .

وقد أعلن الرئيس عبد الناصر الشروع فى مشروع الوادى الجديد الضخم فى عام ١٩٥٨ . وراح الرئيس بصوته الهادئ والواثق والآسر لعواطف الجماهير ، يبلغ شعبه أن من الواجب شن الحرب على الصحراء للفوز بثلاثة ملايين فدان منها . وقد تقرر تنفيذ المشروع فى ذلك المنخفض الجغرافى فى الصحراء الذى تنتشر فيه الواحات ، مما يشير إلى وجود مياه جوفية فيه .

وأدت معركة البحث عن الماء إلى اكتشاف بحيرة جوفية واسعة تمتد من منخفض القطارة فى الشمال ، إلى الأطراف الجنوبية من سلسلة الواحات الممتدة فى الصحراء . وقد تم الاكتشاف بعد سلسلة طويلة ومستمرة من أعمال البحث والتنقيب قام بها خبراء من مصر والاتحاد السوفييتى ويوجوسلافيا وأمريكا . وقد حفرت حتى الآن آبار جوفية تكفى لرى أربعين ألف فدان .

وهكذا نجد أن الحياة قد عادت من جديد إلى الصحراء بعد قرون طويلة من الجفاف والجدب . وتمكن السلطان الإنسانى أخيراً ، فى واحات سيوة والداخلة والخارجة ، من إعادة الحياة العريقة إلى منطقة كانت مأهولة فى غابر العصور ، إذ تشير الدلائل إلى أن الإنسان المصرى كان يعيش فى هذه الأماكن فى أزمنة قديمة . وهناك نقوش على جدار معبد آمون فى سيوة تشير إلى أن هذه المناطق كانت مأهولة بعدد كبير من السكان . وهكذا يعيد التاريخ نفسه .. وتعود صوامع الغلال التى عرفها الأقدمون إلى أداء مهمتها الإنسانية فى العالم .

وقد اختيرت (الخارجة) عاصمة للوادى الجديد ، حيث يقوم مطار عصرى ، يعلن بزوغ عهد جديد . وقد قامت الهيئة العامة للإصلاح الزراعى حتى الآن بتوزيع عشرة آلاف فدان من الأرض المستصلحة والمروية على البدو ؛ وبدأت قرى جديدة تظهر إلى حيز الوجود على سطح الصحراء الماحلة حول الواحات. وأخذت المنازل الجديدة ترتفع فوق سطح الأرض ،وغيرت الألوف منها الصورة التى كانت تبدو فيها الواحات الداخلة والخارجة .

ولو حقق مشروع الوادى الجديد لصانعيه ومخططيه ومنفذيه الآمال التى يعلقونها عليه ، فإن فائدة هذا المشروع الذى يعتبر أعظم عملية فى استصلاح الأراضى وإسكانها فى العالم ، لن تكون محصورة فى مصر أو الجمهورية العربية المتحدة وحدها ، وإنما ستمتد إلى الشمال الأفريقى كله ، حتى الصحراء الكبرى ، فى الجزائر . إنها تجربة ضخمة تتطلب الجهد المشترك على صعيد التعاون الدولى .

وهكذا فإن عصا الإصلاح الزراعى السحرية لا تقتصر على تجديد العلاقات الزراعية على أسس جديدة فحسب ، وإنما تمثل الحافز الجديد للإنسانية كلها ، التى يؤلف عملها وحبها نقطة الأساس فى الحياة المصرية وثقافتها اليوم ، كما كان فى القرون الغابرة . ولا ريب فى أن قرار الإصلاح الزراعى وتعميمه قد أدى إلى خلق الإنسان من جديد .

ولقد انتهت الآن الحياة المشلولة التى كان يعيشها فلاحو مصر التقليديون ، والتى كانت تثير الإشفاق والازدراء عند الحكام الأجانب ، وانقضى أمرها ولم تعد للفلاح المحافظ الذى تكبله التقاليد وتقيده الخرافات والأوهام ، والذى عرفه العهد البائد ، أية علاقة بالشكل المصرى الجديد الذى خلقته ثورة عبد الناصر . فهو يخطو الآن خطوات واسعة فى طريق مصيره ، عاملاً فوق الأرض الضيقة التى خلفتها الصحراء له والتى لا تعدو الخمسة فى المائة من مجموع مساحة البلاد ، ليكسب قوته منها ، وليتحدى الصحراء عن طريقها ، محاولاً السيطرة عليها وإخضاعها لإرادته برغم قوتها الجبارة .

ولقد كان الجمل يمثل — فى الأزمنة الغابرة — صورة التنقل فى الصحراء . أما اليوم فتحلق الطائرة فوق الرمال البيضاء . وقد تبدلت صورة أولئك الجياع من رعاة الإبل الذين يكادون يتضورون جوعاً وفاقة ، وأولئك الأدلاء الأذلاء الذين كانوا يحملون السائحين إلى الواحات وإلى مراكز الحضارة المصرية العريقة . وحل محلهم رجال يلبسون مع أفراد أسرهم لباس الكرامة ، والعمل ، والعزة القومية . . ولا تهتف قلوبهم إلا بنداء واحد : « الأرض أرضنا وسننتصر عليها » !

ولئن كان شعار « الأرض لفلاحها » الذى شرعت فى ظله ثورة عبد الناصر عملها فى تجديد شباب ريف مصر وخلقه من جديد ، شعاراً قديماً . حاولت عدة دول أفريقية آسيوية فى السنوات القصيرة التى انقضت علىها منذ تحررها ، جاهدة ، تحويله إلى عمل وتطبيق ، واختلف مدى نجاحها وفشلها فى بلوغ هذا الهدف . . فإن ثورة عبد الناصر ، وحدها ، هى التى أدخلت على هذا الشعار القديم أبعاداً جديدة ، وأحالته إلى جهاد قومى ، بعد أن جعلته جزءاً لا يتجزأ من الحياة القومية . . ثم صاغته فى شكل « كلمة السر » التى تنطلق بها شفاه شعب الأرض وهم يشقون طريقهم زاحفين إلى التقدم والازدهار . . .

الفصل الثالث

الهرم الأكبر في أسوان !

« إذا ما استثنينا القمر الصناعى " سبوتنيك " ، أمكننا القول بأن السد العالى هو أروع مشروع هندسى شهدته الكرة الأرضية فى تاريخها الطويل . إنه مشروع حياة أو موت لبلاد بات نفوذها فى العالم الإفريقى الآسيوى لا يقل عن نفوذ الهند نفسها . . إنه مشروع يمثل التقدم الصناعى لجميع الدول النامية » .

« ديزموند ستيوارت » ، فى مجلة (نيشن) الأمريكية

فى ذلك اليوم القائظ ، وفى ساعات بعد الظهيرة من اليوم الرابع عشر من مايو عام ١٩٦٤ ، اهتزت الأرض ، وهى تصغى لدوى الانفجار الهائل ، الذى حول مجرى نهر النيل الخالد — لأول مرة فى تاريخه الطويل — والذى أخرج من بطن التربة الإفريقية ، ذلك المولود الهائل المسمى بسد أسوان العالى . ولقد قام بالتفجير أربعــة من القادة ، لا ليجعلوا تلك الأمواج المتلاطمة المزبدة ، (التى شبهها البعض « بالجياد البيضاء » والتى تقطع أربعة آلاف ميل قادمة من منابعها فى مرتفعات القارة العظيمة الوسطى) ، فى خدمة ثورة عبد الناصر فحسب ، بل ليغيروا بتفجيرهم هذا سير التاريخ للقارتين الإفريقية والآسيوية !

وكانت الأيدى التى لمست بأصابعها زناد التفجير ، أيدى : جمال عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ونيكيتا خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى ، وعبد السلام محمد عارف رئيس جمهورية العراق ، وعبد الله السلال رئيس جمهورية اليمن . . مسجلين بعملهم هذا

تحقيق التعاون العربى السوفييتى . ولقد أطار هذا التفجير سداً مؤقتاً لتنفتح الطريق إلى قناة صنعها الإنسان تمتد ميلا وربع الميل طولاً ، ومائتى قدم عمقاً ، ومائة ياردة عرضاً وكانت هذه القناة ، هى قناة التحويل الأمامية التى تحمل مياه نهر النيل فى قوس كاسح ، لتعبر الأنفاق بعيدة عن السد العالى . ولتفسح المجال أمام بناء الهرم الأكبر لثورة عبد الناصر .

ولقد ولدت أعجوبة أسوان وسط الأنواء والأزمات ، السياسية منها والاقتصادية ، القومية منها والدولية . ولا ريب فى أن تاريخ مصر منذ تحررها يدور حول هذا المشروع العظيم .

ولقد كان فى الإمكان – كما ذكرت صحيفة (لايف) الأمريكية ، بشىء من الأسى العميق – « أن يكون الرئيس " ليندون جونسون " هو رفيق عبد الناصر هنا ، فى أسوان ، فوق قمة تلك الكتل الهائلة من الجرانيت ، لولا تلك الخطيئة الدبلوماسية التى ستظل موضع الجدل والحوار أمداً طويلا . ولكن ضغط القوى التاريخية ، ومتطلبات ثورة عبد الناصر ، وضعا خروشوف فى محل جونسون ، على قمة ذلك الهرم التاريخى الجديد الأكبر الذى شيده عبد الناصر » . وهكذا اضطرت مجلة « لايف » ، (وهى أذن أمريكا وعينها) ، إلى القول :

« ووقف نيكيتا سيرجيفيتش خروشوف يرقب ، بشىء من الذهول ، مصرياً يرتدى الملابس الفرعونية يرتقى بسرعة عجيبة هرم خوفو الأكبر ، فى أقل من خمس دقائق ، ليطلق من فوق قمته بعض الحمام الأبيض ، ثم يعود مهرولاً إلى خروشوف ليتلقاه فى أحضانه ذاهلاً مستغرباً . حقاً إنه تعبير صريح عن الشكر الذى تحس به مصر للزعيم الروسى الذى أعانها فى بناء سد أسوان العالى » .

ولتاريخ الصراع حول السد ، قصة فى منتهى الأهمية . ولعل الكثيرين

يجهلون أن الاتحاد السوفييتى كان أول من عرض – فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٥٥ – مساعدته على مصر فى بناء السد العالى . وراحت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (بريطانيا) تعدان ، فى ١٧ ديسمبر من نفس العام ، بالمساعدة فى تنفيذ المشروع . ولكن الولايات المتحدة عادت فى التاسع عشر من يوليو عام ١٩٥٦ فسحبت عرضها بالمساعدة ، نتيجة للأزمة الاقتصادية والعسكرية التى وقعت بين مصر والدول الغربية فى الشهور الأولى من العام نفسه ، لتحذو المملكة المتحدة حذوها فى اليوم الذى تلاه . ولم يمض أسبوع واحد على ذلك ، حتى كان عبد الناصر يوجه ضربته المقابلة ، لهذا التهديد الاقتصادى الغربى ، بتأميم قناة السويس فى السادس والعشرين من يوليو ! . . . ولم يكن عمله هذا صادراً عن مجرد الزهو ، وإنما كان النتيجة التى لابد منها لضغط اقتصادى طاغ . وكان على عبد الناصر أن يجد التمويل للمشروع ، إذ بدونه لا يمكن للاقتصاد المصرى أن يبقى ، بله أن يتوسع .

وأدى تأميم القناة بدوره إلى العدوان الثلاثى على مصر . ولقد قامت إسرائيل بهجوم على الأراضى المصرية فى التاسع والعشرين من أكتوبر ، وحذت بريطانيا وفرنسا حذوها فى الواحد والثلاثين منه . وأحالت المقاومة المصرية – وما تبعها من سخط عالمى على الاعتداء ، وإدانة له – حرب السويس إلى حرب « انتحارية » للمعتدين . ووقع عبد الناصر المنتصر مع الاتحاد السوفييتى اتفاقاً رسمياً للاشتراك فى إقامة السد العالى ؛ وذلك فى الثالث والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٨ .

ولقد أطرت مجلة « لايف » نفسها عبد الناصر وخروشوف على ما حققاه فى بناء السد الذى يعتبر من « أنبل المبررات للتعايش السلمى » . ولا ريب فى أن هذا الإطراء فى محله . فالسد يمثل تمثالا من أروع التماثيل التى تجسد مذهب عدم الانحياز الذى تبنته أفريقيا وآسيا ، وتصور الاشتراكية التى تشترك فيها « مصر عبد الناصر » مع « هند نهرو » .

ولا ريب فى أن « روسياخروشوف » — (التى حطمت الستار الحديدى الذى أقامته انعزالية ستالين ، لتشترك بمنتهى الحماس فى مثل هذا العمل العظيم من أعمال الإنشاء لفائدة دولة غير شيوعية ، تعتز باستقلالها وسياستها غير الانحيازية ، من دول المجموعة الأفريقية الآسيوية ، بالرغم من معارضة حليفتها الصين الماكرة لها) — إنما تقيم الدليل على ما للقيادة السوفييتية الجديدة المتحررة الفكر ، والبعيدة النظر ، من مجد وفخار .

ويبدو كل شىء حاول الإنسان القيام به على الأرض ، فى تاريخه الطويل والحافل بالجهد والنصب ، تافهاً وقميئاً أمام سد أسوان العالى .

وعندما ينتهى العمل فيه بين عام ١٩٦٨ و ١٩٧٠ ، سيكون طول بنيانه الضخم ثلاثة أميال ونصف الميل ، وعرضه ميلاً واحداً يمتد من الجنوب إلى الشمال ، وارتفاعه ٣٥٠ قدماً ، أى يكبر أكبر الأهرامات القائمة بسبع عشرة مرة . وستتسع البحيرة الهائلة التى سيقيمها ، والتى تبلغ أربعمائة ميل طولا وستة أميال أو سبعة عرضاً ، لنحو من ١٥٧ مليون متر مكعب من الماء .

وسيسيطر المشروع على نهر النيل الذى اعتمدت عليه حياة مصر منذ أقدم عصور التاريخ ، ويتصرف فى مياه فيضانه فى كل عام ، عن طريق اختزانها فى البحيرة ، ثم الإفادة منها فى الرى بالقدر الذى تحتاج البلاد إليه . ومن المنتظر أن يرفع مساحة الأرض المنزرعة من ستة ملايين إلى ثمانية ملايين فدان ، وأن يضاعف الطاقة الكهربائية المولدة لتبلغ عشرين مليون كيلوواط فى الساعة ، بالإضافة إلى تخفيض تكاليفها .

وعندما تتحقق جميع المنافع من السد العالى ، ستتمكن الجمهورية العربية المتحدة من زيادة دخلها القومى السنوى بنسبة ٢٥٠٠ مليون روبية هندية[١] ، مما يسدد نفقات المشروع وتكاليفه كلها فى سنتين

---

(١) تعادل الروبية الهندية ثمانية قروش مصرية تقريباً .

إنتاجيتين ليس إلا . وسيظل سد أسوان العالى – كما قال خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى الذى جاوز حدود الحكمة إلى غايتها عندما سارع إلى نجدة ثورة عبد الناصر كما سنرى ، عندما حاولت الدول الغربية وقف المشروع – « رمزاً للمجد والفخار الخالدين، مهما حملت الأيام والسنوات القادمة من مشاريع » .

١

لم يمض شهر واحد على إعادة الثورة للأرض إلى أصحابها من الفلاحين الفقراء الذين كان الإقطاع قد سلبهم إياها ، حتى كان الحلم القديم بإقامة السد العالى فى أسوان قد أصبح الهدف الأساسى لملحمة الثورة البطولية . وأعلن عبد الناصر فى أكتوبر من عام ١٩٥٢ ، أى بعد أربعة أسابيع فقط من إعلان قانون الإصلاح الزراعى ، تصميم مجلس قيادة الثورة على تحقيق مشروع السد العالى وبنائه .

وقد بعث هذا الإعلان فى مصر كلها موجة عارمة من الأمل الجديد والثقة ، وذلك لأن صورة السد العالى كانت تلهب خيال الفلاحين المتعطشين إلى الأرض والماء ، عبر القرون ، وتمنيهم بفردوس من القوة والوفرة والخير . وكما كان هناك دور ثورى ينتظر من يؤديه – على حد تعبير عبد الناصر نفسه – فى المنطقة ، كذلك كان الإنسان يحس دائماً فى أسوان القديمة بشعور خفى من القوة الطبيعية ينتظر التحقيق !

وإذا كان هذا المشروع الثورى ، وما يقوم وراءه من مبادرة بطولية باسلة ، قد خلق كل ما وقع من انتصارات ومآس ، فإنه حمل فى الوقت نفسه الجزاء لعبد الناصر ، بل للوطن العربى بأسره ، فى شكل ذلك التضامن الذى أقام بنيان الجمهورية العربية المتحدة كدولة تجمع آمال العرب أجمعين ، على أنقاض حرب السويس . وعندما ينتهى العمل فى هذا

المشروع الهائل العظيم ، فإن انتهاءه لابد وأن يزود هذا البنيان الذى لم يكتمل بعد ، بالمحتوى الصاب لبناء الوحدة العربية الشاملة .

وقد عنى إعلان مشروع السد العالى للثورة فى عام ١٩٥٢ ، ثلاثة إنجازات ضخمة وهامة : أولها أن الثورة تحمل أملا اقتصادياً عظيماً وضخماً لوجود الشعب ، ورفع مستوى معيشته . . وثانيها أن للثورة محتواها الاجتماعى الخاص بها ، بالنسبة إلى أن المشروع لن ينفذ إلا ضمن القطاع الاشتراكى للإنتاج القومى . وآخر الإنجازات الثلاثة ، أن المشروع يحمل فى طياته تحقيق حلم قومى ، لا لشعب مصر وحده ، بل للشعب العربى كله فى جميع ربوع وطنه .

وقد كان المحتوى الاقتصادى للمشروع ، أكثر محتوياته وضوحاً ، فمن الضرورى قيام السد لتوسيع مساحة الأرض المنزرعة ، وتمديد نطاق الصناعة ومجالها . وكان هذان الهدفان يتصلان اتصالا وثيقاً بحل مشكلة تأمين العمل والحياة الكريمة للعدد المتزايد من السكان .

وقد أدت الزيادة الكبيرة فى عدد السكان إلى الهبوط الحتمى فى الحصة الفردية من الأراضى الزراعية والصالحة للزراعة ، إذ أن هذه الأراضى كانت لا تعدو الخمسة فى المائة من مجموع مساحة البلاد ، التى يشمل ما تبقى منها مناطق صحراوية مجدبة . وكانت حصة الفرد المصرى من الأراضى المنزرعة فى عام ١٩٣٠ لا تعدو ١,٢٢ من الفدان . وهبطت هذه النسبة فى عام ١٩٤٧ إلى (٠,٣) من الفدان . ولم يكن فى الإمكان وقف هذا الهبوط المؤلم فى نسبة الحصة الفردية من جراء الزيادة فى عدد السكان حتى بعد الانتصارات الأولى التى حققتها الثورة . فعدد السكان يتزايد بنسبة (٥٤٠) ألفاً فى كل عام ، وكان لابد للحصة الفردية أن تستمر فى الهبوط بالرغم من التحسين فى وسائل الرى ، وبالرغم من استصلاح الأراضى ، لتصل فى عام ١٩٥٧ إلى حدها الأدنى أى بنسبة (٠,٢٦) من الفدان للفرد الواحد !

ولم يكن فى وسع الإنتاج الصناعى فى غضون السنوات الخمس الأولى من الثورة أن يزداد إلى حد يكفى لموازنة الهبوط فى القدرة الإنتاجية الزراعية ، من جراء العبء المتزايد على الأرض . وكان فى وسع الصناعة أن تؤمن العمل لنسبة لا تعدو (٥,٠٩) فى المائة من مجموع الدخل القومى ، وهى نسبة بالرغم من ارتفاعها الكبير عما كانت عليه قبل الثورة ، لم تكن قادرة على تغيير الوضع الأساسى للمجتمع المصرى ، وهو الوضع الزراعى .

وقد عبر عبد الناصر عن هذه المشكلة المعقدة التى تبدو عسيرة على الحل بقوله :

« كنا لا نزيد على واحد وعشرين مليوناً من الناس فى بداية عهد الثورة ، وكنا نملك ستة ملايين فدان . أما اليوم فقد أصبح عددنا ستة وعشرين مليوناً ، وظلت الأرض المزروعة على حالها . ولهذا يتحتم علينا أن نزيد فى إنتاجنا ، لنرفع مستوى المعيشة فى بلادنا » .

وتتعلق الزيادة فى الإنتاج على هذا الصعيد بالقطاعين الزراعى والصناعى . ولن يؤدى التوسع فى إنتاج الطاقة الكهربية عن طريق السد العالى إلى المزيد من إنتاج الثروة القومية فحسب ، بل سيخفف أيضاً الأعباء عن الأرض بتحويل جزء من اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة . وسيؤدى استصلاح الأراضى من الصحراء ، وريها بمياه النيل المتجمعة فى خزان السد العالى ، إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، كما سيفتح مجالات إضافية للعمل للعدد المتزايد من السكان .

ولا ريب فى أن الاحتمالات الضخمة للسد العالى ، من زراعية وصناعية ، تتفق مع طبيعة المشاريع الإنشائية التى تجرى فى معظم البلاد الأفريقية الآسيوية ، بالرغم من أنها تبزها فى ضخامتها . وبالرغم من أن

قادة هذه البلاد كلها لا يعترفون لـ « لينين » بالفضل فى ابتكار الشعار بأن « الإصلاح الزراعى والكهربة يعنيان المرحلة الأولى للاشتراكية » ، إلا أنهم سارعوا على أية حال إلى تطبيقه بمنتهى الجد والحزم . فصورة المشكلة واحدة بالنسبة إلى هذه البلاد كلها ، ولذا لابد لطبيعة الحل من أن تكون موحدة أيضاً إلى حد كبير .

ولقد كانت مصر ، كغيرها من الدول الأفريقية الآسيوية ، تسعى جاهدة للحاق بقافلة الزمن ، واستعادة الفرص الضائعة ، عن طريق الإسراع فى ثورتها الصناعية . وكان إبعاد القارتين الآسيوية والأفريقية عن سباق التصنيع ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، نتيجة طبيعية للسيطرة الاستعمارية . ولما كانت هاتان القارتان قد عجزتا عن السير بسرعة مع الاكتشافات العلمية ، والانتقال إلى العهد الصناعى ، فإنهما تأثرتا بالغ التأثر من الاقتصاد المائل وغير المنتظم . وقد بانت طبيعة هذا الاقتصاد كما فى مصر ، فى الاستغلال غير الاقتصادى للزراعة والمواد الأولية ، والنمو البطىء والتافه فى الميدان الصناعى . وكانت الدول الاستعمارية ، وهى تسيطر على جزء من سكان أفريقيا وآسيا ، تتحكم فى تسعين فى المائة من الإنتاج الصناعى للاقتصاد غير الشيوعى . واقتصرت العشرة الباقية (التى كانت من حصة الملايين من أبناء الشعوب المستعمرة) على إنتاج المواد الأولية وأعمال التعدين .

ولم تكن فى مصر قبل تحررها — كما لم تكن فى الهند وإندونيسيا — أية صناعة للحديد أو الصلب ، أو المواد الهندسية والقوى المولدة . وكان وضع هذه القوى المولدة يقرر إلى حد ما تطور الفروع الأخرى فى الصناعة والقدرة الإنتاجية العمالية . وكانت معظم المستعمرات تنتج من القوة الكهربائية نسبة تقل نحو ثلاثين أو خمسة وثلاثين ضعفاً ، للفرد الواحد ، عنها فى البلاد الرأسمالية النامية . وكان على جميع الدول الأفريقية والآسيوية الناشئة أن تعالج هذه المشكلة . وقد تم فى الهند تنفيذ

مشروعات القوى للرى والكهربا ، كمشروع سد (بها كرا ـ نانجال) ، بتكاليف باهظة فى المال والعدل . وكان لابد للدولة أو القطاع العام أن يتوليا تنفيذ هذا المشروع الهائل ، الذى يكلف ما يوازى خمسة آلاف مليون روبية ، (إذ لم يكن فى وسع أى مشروع من مشاريع القطاع الخاص أن يقوم بإنشائه) . وكانت إرادة الشعب المصرى وحيويته ، وطاقاته المالية ، هى القادرة وحدها على تحويله إلى واقع . وبدت إقامة المشروع فى السنوات الأولى من الثورة ، عندما كان القطاع العام فى طور النشوء ، مهمة اشتراكية هائلة . وقد ظل هذا الوضع أيضاً فى السنوات التالية . ولكن المشاريع الصناعية كانت قد نشأت فى القطاع العام . وأصبحت الاشتراكية جزءاً من حياة الشعب .

وكان السد العالى أخيراً حلماً فى منتهى الطموح ، تعلقت به آمال أجيال عدة ومتعاقبة من المصريين خاصة والعرب عامة . وكان هذا الحلم يؤلف جزءاً من النفسية القومية والإيمان المجيد ، لا يضاهيه فى مكانته أى هدف آخر . فى قدرته على حماية العزة القومية وتحقيق الأمجاد والمفاخر . ولم يكن فى وسع ثورة عبد الناصر أن تبقى ، إلى حدما ، دون أن تبذل جهداً صادقاً لتحويل هذا الحلم الذى تعلقت به الأمة العربية إلى واقع . ولقد أصبح بقاؤها بالفعل متوقفاً على تحقيق المشروع منذ عام ١٩٥٦ ، نتيجة الزيادة الهائلة فى عدد السكان ، وهى الزيادة التى هددت جميع ما حققته الثورة من مكاسب وعرضتها للخطر .

وأدركت الثورة منذ البداية أنها تفتقر إلى المال والخبرة التقنية (التكنولوجية) اللازمين لبناء السد العالى . وكان هذا الإدراك بالطبع الثمرة المرة لبذور الفقر المادى والتعليمى التى نشرها المستعمرون أيام سيطرتهم . وكان لابد فى مثل هذه الظروف من بذل الجهود للحصول على عون من الخارج ، سواء فى الأموال أو فى التجارب التكنولوجية وبدت الولايات المتحدة الأمريكية ـ فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ـ أقرب الدول

احتمالاً لتقديم هذه المعونة طوعاً وباختيارها. وكان لابد أيضاً من الحصول على موافقة أمريكا على المشروع ، قبل أن يغدو البنك الدولى راغباً فى التقدم بالمعونة . إذ ليس سراً أن يقال بأن هذا البنك لا يعدو أن يكون مؤسسة تسيطر عليها أمريكا .

وتطلب الإسراع فى المفاوضات ، لضمان معونة الولايات المتحدة ، أمداً طويلا ، وكانت الحكومة الأمريكية — كعادتها — تريد أن تقتنع ، عن طريق خبرائها الفنيين ووكالاتها المتعددة ، بأن أولئك الناس من أهل البلاد قادرون على القيام بالمشروع . واحتمل عبد الناصر ، بكثير من الصبر وطول الأناة ، هذه الإجراءات التسويفية ، أملاً فى أن تزيل أمريكا من نفسها تلك الشكوك التى كانت هى الخالقة لها . وكانت الثورة قد أعدت مخططات كاملة للمشروع ، وقدرت تكاليفه كلها بما يعادل خمسة آلاف مليون روبية ، مع التأكيد بأن هذه المبالغ سيسددها المشروع نفسه فى غضون عامين من الشروع فى استغلاله .

٢

وكان العام الثالث من ثورة عبد الناصر حاسماً فى نضالها البطولى من أجل البقاء والنجاح . وتركزت الجائحات التى وقعت فى عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ حول هذا الحلم القديم ، وحول ما يفرضه هذا المشروع العظيم من ضغط .

واتضح فى عام ١٩٥٥ أن « شايلوكات »[١] الولايات المتحدة من

---

(١) جمع « شايلوك » ، وهو المرابى اليهودى الذى أورده شكسبير فى مسرحيته المشهورة « تاجر البندقية » . وقد ذهب هذا الاسم مثلا للجشع ، والقسوة ، والوحشية ، إذ أنه فرض على تاجر معروف أراد أن يستدين منه المال أن يعطيه رطلا من اللحم من صدره فى حالة تأخره عن الوفاء . . وقد أصر — عند ما حل الموعد — على تنفيذ هذا الشرط ! (المعرب)

المرابين الجشعين يريدون ابتزاز الثمن من الثورة المصرية مقابل تعاونهم فى إقامة السد العالى . ولا ريب فى أن « جون فوستر دالاس » ، الذى كان يسيطر على السياسة الأمريكية فى تلك الأيام ، والذى اعتقد أن باستطاعته اقتطاع رطل من اللحم من صدر مصر ، قد أقام الدليل على العجز الفاضح فى تفكير أمريكا السياسى !

وأرادت الدول الغربية ، فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٥ ، أن تفرض على العرب ما أسمته بحلف بغداد . وقد فعلت هذا بشىء من الصلف والغرور النموذجيين اللذين عرف بهما الاستعمار فى أيامه القديمة ، عندما كان يفرض إرادته ورغباته على الشعب العربى . وكما وقع العبء على نهرو فى مكافحة حلف جنوب شرق آسيا عندما قام الاستعمار بإنشائه ، حمل عبد الناصر — بمنتهى الشجاعة والبطولة — عبء الكشف عن الطبيعة العسكرية والعدوانية لحلف بغداد الذى هدف ، بالإضافة إلى محاصرة الاتحاد السوفييتى ، إلى مقاومة الحركات الديمقراطية الشعبية التى قد تقوم فى أرجاء الوطن العربى .

واجتمع عبد الناصر ، فى أبريل من ذلك العام ، مع نهرو وغيره من المناضلين العظام من أجل الحرية فى مؤتمر باندونج . وكانت هذه هى المرة الأولى التى يقوم فيها بعمل سياسى ضخم فى المجال الدولى . وراح يحمل فى المؤتمر على حلف بغداد ، ويصف عهد نورى السعيد فى العراق بالخيانة للأمة العربية ، ويعلن سخط الأمة العربية وغضبها على مذابح الفرنسيين فى الجزائر . ورفع عبد الناصر إشارة الخطر الحمراء ، محذراً من طبيعة إسرائيل العدوانية التى كانت الدول الغربية تتولى ، بحماسة محمومة ، تسليحها لتكون الأجير الأمين لها فى المنطقة .

وأصابت الخطوة التالية التى اضطرت مصر إلى القيام بها ، الاستعماريين والسياسين الإسرائيليين بالذعر والرعدة . فلقد تحرج الوضع كل الحرج ، عندما رفض الغرب الإصغاء إلى احتجاجات

عبد الناصر على زيادة تزويد إسرائيل بالأسلحة الحديثة المتطورة والطائرات. وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، قد أقامت من نفسها « حماة السلام » فى آسيا الغربية ، فاحتكرت بيع السلاح وتوزيعه على دولها . وتركزت سياستها فى « تجويع » العرب ، ولا سيما ثورة عبد الناصر !

وانتهى احتكار الغرب للسلاح فى المنطقة فى السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٥٥ ، عندما أعلن عبد الناصر نبأ عقد اتفاق بين القاهرة وبين تشيكوسلوفاكيا ، لشراء صفقة كبيرة من الأسلحة من الأخيرة ، تشمل الدبابات والطائرات النفاثة والغواصات ، مقابل حصولها على القطن والأرز من مصر . وأشار إلى الرفض المتواصل من جانب الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ، لبيع السلاح الذى تحتاج إليه مصر أشد الحاجة لخلق توازن مع الأسلحة التى تقدمها هذه الدول — على شكل هبات ! — إلى عميلتها إسرائيل . وأضاف أنه عقد هذه الصفقة مع تشيكوسلوفاكيا لأن مصر فى حاجة إلى هذه الأسلحة للدفاع عن نفسها ووجودها ، ممارسة لحقها القومى المشروع فى السيادة والاستقلال .

وقد جاء الثأر من جانب الغرب بعد فترة من أساليب الضغط الرخيصة ، والتهديد والوعيد . وواصلت الدول الديمقراطية الكبرى طيلة الأشهر العشرة التالية ، لعبة « البلف » والتهديد و « البلطجة » مع ثورة عبد الناصر . وعند ما برهنت قيادة الثورة على صلابة عنصرها ، وثبات موقفها ، راح الغرب يعد مؤامرة شيطانية لتحطيم الثورة . وتم فى هذه الفترة وضع الخطط للعدوان التالى على مصر ، ومهاجمة زعامة عبد الناصر .

وكانت الولايات المتحدة هى البادئة بتوجيه ضربتها الأولى : فقد أعلن دالاس فى يوليو من عام ١٩٥٦ سحب العرض الأمريكى بتقديم ٥٤ مليون دولار لبناء السد العالى ، كان التفاوض قد جرى عليه من قبل . وقدّر الغربيون أن هذه الضربة ستلحق أكبر الأذى بثورة عبد الناصر . وسرعان ما تبعتها بريطانيا فى نكثها لعهدها إذ تراجعت

عن عرضها بتقديم أربعة عشر مليوناً من الدولارات لنفس المشروع . وراح البنك العالمي للإنشاء والتعمير — بأمر من سيدته أمريكا — يلغى الاعتماد الذى كان قد أقره بمائتى مليون دولار لتمويل المشروع . وخيل للمتآمرين أنهم تمكنوا من حصر ثورة عبد الناصر فى الزاوية التى أرادوها أن تكون فيها منذ أمد طويل !

ولكنهم كانوا فى الواقع ، الحمقى الذين وقعوا فرائس تفاؤلهم الأحمق . فلقد عجزوا — عن قصد أو بغير قصد — عن سبر أغوار فلسفة عبد الناصر الثورية . وبطولة الرجال الذين قاموا بالثورة . وفى السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦ ، رد عليهم عبد الناصر — من الإسكندرية — رده المباشر والتاريخى . فراح يتحدث إلى شعبه وإلى العالم عن أزمة تمويل السد العالى . وبين أن هذه الأزمة تهدد فى الواقع جميع خطط الرخاء التى أعدتها الثورة وحزمت أمرها عليها . ولم تكن خيانة الغرب لعهوده إلا محاولة مخزية أخرى لعودة بمصر إلى ماضيها من الشقاء والإقطاع . . وأضاف عبد الناصر أن هذا الحنث بالعهد من جانب الغرب ليس إلا إنكاراً لحق مصر فى مستقبلها وهو ما لا يمكن للثورة أن ترضى به ، بل ستتحداه ، وستبنى مصر سدها العالى بمواردها ، لتحقق الحلم العربى فى قيامه . . كما ستتجه وجهات أخرى فى طلب المعونة إذا اقتضاها الأمر . . وراح يحدد الخطوات الديمقراطية الأولى اللازمة لزيادة الموارد الوطنية . وبينما كان الغرب يستمع إلى محرر مصر ، بغضب لا مزيد عليه ، كان عبد الناصر يلقى كلماته التاريخية على النحو التالى :

« باسم الأمة ، تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . »

« اليوم أيها المواطنون أممت قناة السويس ، ونشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً » .

« واليوم أيها المواطنون ، بعرقنا ودموعنا ، وأرواح شهدائنا ، وجماجم الذين ماتوا عام ١٨٥٦ ، منذ مائة عام ، أثناء السخرة ،

نستطيع أن ننمى هذا البلد ، وسنعمل ، وننتج ، ونزيد فى الإنتاج برغم كل المؤامرات ، وكل هذا الكلام ! »

وكان تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، من حق مصر شرعاً وقانوناً ، ولكن ذئاب الغرب المتوحشة راحت تصرخ وتزأر . وسرعان ما انطلق سيل من التهديد والوعيد . وكان رئيس وزراء بريطانيا « أنطونى إيدن » ، أكثر الناس جنوناً فى معرض الجنون الذى أقاموه ، إذ أخذ على عاتقه أن ينتقم من عبد الناصر . وقد تركزت عواطفه المنحرفة فى القضاء على عبد الناصر ، كما اعترف علانية فى شهر أغسطس من العام نفسه ، إذ قال :

« لسنا فى نزاع مع مصر ، وإنما نحن فى نزاع مع عبد الناصر .
وإذا قدر لعمل عبد الناصر فى تأميم شركة القناة أن ينجح ، فإن المؤن التى نحتاجها فى غذائنا وعيشنا ستصبح تحت رحمة رجل واحد » .

كان إيدن فى أوجاعه وشيخوخته لا يزال يعيش فى العالم القديم ، عالم الدبلوماتية القائمة على التهديد بالبوارج الحربية . لقد أراد أن يفصل شعب مصر عن ثورة عبد الناصر ، وكان يهدف من غايته الشريرة هذه إلى إرجاع عقارب التاريخ إلى الوراء . وأراد أن يغطى نواياه الخبيثة بالحديث عن المؤن التى تعيش عليها أوربا الغربية . وكانت مصر ، فى الواقع ، قد وعدت بالتعويض العادل لحملة أسهم الشركة ، وباستمرار الملاحة الحرة فى القناة . ولم يكن تأميم القناة يعنى فى الواقع إلا حرمان الغرب من أرباح يجنيها بغير حق ، وتحويل هذه الأرباح لبناء السد العالى!

وقد أثبتت اقتصاديات الشركة المؤممة ، الصورة التى كان عبد الناصر قد رآها . فقد تحدث الرئيس فى عام ١٩٦٤ إلى المؤلف بقوله : « فى وسعك أن تقدر أرباحنا لو تأملت الحقيقة الواقعة ، وهى أن الشركة التى كنا لا نجنى منها أكثر من مليون جنيه فى العام الواحد ، أمنت لنا

دخلا فى العام الماضى — ١٩٦٣ — بلغ خمسة وستين مليوناً من الجنيهات . ويرجع الفضل فى هذا لكفاية إدارتنا للقناة . إننا نستخدم الآن هذه الأرباح فى تمويل السد العالى ، وغيره من المشاريع الواهبة للحياة » .

ولكن لنعد إلى قصة السويس وانتحار الدول الغربية : فلقد شن الاستعماريون الساخطون هجوماً ثلاثياً على ثورة عبد الناصر فى التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٦. واستخدمت قوات إسرائيل كمخلب القط للمصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية . وكان الغزاة يحلمون بأن يؤدى ظهور قواتهم ، وتفوقهم فى الجو ، إلى نشوب الثورة ضد عبد الناصر وإلى استسلام مصر. لكنهم كانوا جد مخطئين فى حسابهم هذا وفى غيره من الحسابات .

وظلت المعركة قائمة حتى الثالث والعشرين من ديسمبر ، وقد تركزت على مدينة بور سعيد . واضطر المعتدون — وقد عجزوا عن تحطيم المقاومة البطولية التى أبدتها قوات شعب مصر المسلحة بقيادة عبد الناصر ، النابليونية الطابع ، وواجهوا هجوماً دبلوماسياً لم يسبق له نظير فى الأمم المتحدة ، تولى قيادته كريشنا مينون مندوب الهند بإصرار وتصميم — إلى الجلاء عن بور سعيد ، مخلفين فيها معداتهم وأسلحتهم ، وحاملين معهم إذلالاً لم يسجل التاريخ له مثيلا من قبل . ورمز جلاؤهم إلى نهاية عهد من السيطرة الأوربية الشاملة على آسيا وأفريقيا . وتمكن عبد الناصر بنجاح من تحرير بوابة السويس ، الموصلة إلى الشرق ، من قبضة الاستعماريين الغربيين .

وهكذا عاشت بور سعيد فى ظل الاحتلال الإنجليزى الفرنسى ستة وأربعين يوماً ، صبغت جدرانها إبانها بدماء الشهداء وقتلى العدوان ، وامتلأت شوارعها بشظايا القنابل المتطايرة . وارتفعت صور عبد الناصر على هذه الجدران المصبوغة بالدم ، بعد أن تم قذف المعتدين إلى البحر . وأدى العدوان والحرب الدفاعية الظافرة إلى أن يصبح سببهما — وهو مشروع

السد العالى – أكثر ارتباطاً « بمصير ثورة عبد الناصر » من أى وقت مضى .

ويبدو أن الدول الغربية قد خططت للعدوان دون أن تحسب حساب ضحاياها وخسائرها ، فقد التهب الشعب العربى المتحرر ، والمعتز بسيادته ، بالروح الثورية الجديدة . ويبدو أيضاً أنها لم تحسب حساباً للحقيقة التاريخية الهائلة الجديدة وهى أن التفوق فى السلاح والبوارج لم يعد احتكاراً ذا وحدها ، وأنه تشترك فيه معها دولة قوية أخرى – هى « الاتحاد السوفييتى » – تعتنق عقيدة اشتراكية مناهضة للاستعمار ، تدفعها حتماً وبصورة طبيعية إلى الوقوف إلى جانب مصر وثورة عبد الناصر ، وهما تحاربان من أجل الوجود والبقاء .

وهكذا بدت صداقة الاتحاد السوفييتى لشعب مصر ، فى ساعات محنته وبطولته ، صداقة حقيقية وصادقة وثابتة . وكان الإنذار السوفييتى المشهور قد سبق انسحاب المعتدين ، مهدداً إياهم بأنهم فى حالة تقاعسهم عن الانسحاب فإن الصواريخ السوفييتية القوية ستذيقهم فى لندن وباريس الطعم الذى يحاولون إذاقته لشعب مصر . وهكذا توطدت أواصر الصداقة الوثيقة بين ثورة عبد الناصر وبين الاتحاد السوفييتى وحليفاته من الدول الاشتراكية . بعد أن جبلت بالدماء والنيران فى حرب السويس . وأدى هذا الحلف الجديد من أجل السلام والبناء إلى وجهة جديدة فى تمويل السد العالى.

وسقط إيدن ، فى غضون ذلك ، من منصة الحكم . وهوى عن الحكم أيضاً « جى موليه » ، رئيس وزراء فرنسا ، « الاشتراكى الاستعمارى » . وظل دلاس المسكين وحيداً يلعق جراحه . وأعلن الاتحاد السوفييتى أنه سيساعد ثورة عبد الناصر فى بناء سدها العالى . وأكد نيكيتا خروشوف أن بلاده لن تضن بالمال ولا بالخبرة التكنولوجية ، لتجعل من السد العالى رمزاً لثورة عبد الناصر ولتعاون الاتحاد السوفييتى مع الشعوب الآسيوية الأفريقية فى تعمير بلادها .

٣

لم يكن ثمة كثيرون خارج نطاق الوطن العربى يعرفون ما عناه — فى حكم الواقع — الإعلان الجرىء الذى صدر عن جمال عبد الناصر فى أكتوبر عام ١٩٥٢ . ولم تكن القارتان الإفريقية والآسيوية تعرفان الكثير عن أسوان وعن وصفها بأنها « مجد الحاضر وأمل المستقبل » . وإنما كان كل ما يعرف عن هذه المدينة أنها تقع على خط العرض الثانى والثلاثين شمالا ، وعلى الضفة الشرقية من نهر النيل . ويقوم جزء من منطقتها فى السهول المجاورة للنهر العظيم ، بينما يقوم الجزء الآخر على سفح التلال التى تؤلف الهضبة الصحراوية الشرقية . وهى تبتعد عن القاهرة ٩٥٠ كيلومتراً إلى الجنوب ، وترتفع مائة متر عن سطح البحر . وكانت أرضها الجميلة الزاهية تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، يجزئها سهل يمتد من ضفة النيل ، مرتقياً فوق ربوة فى الوسط ، حيث كانت تقوم مدينة أسوان القديمة ، ليطل على وادعميق . وقد اشتهرت المدينة بمشتاها الرائع وهوائها الجاف ، وبأنها مدينة سياحية لما ينتشر فيها من آثار عريقة فى القدم .

هذا هو كل ما كان الناس يعرفونه عن أسوان ، إذ أن تاريخها المذهل وأساطيرها — على اعتبار أن تاريخ الإنسان فى هذه المنطقة قد بدأ فى أسوان — لم يكونا معروفين إلا للعلماء والمؤرخين . ولم يكن من اليسير — بغير هذه المعرفة المبسطة — تقدير عمق المشاعر التى تستفز قلوب العرب ، عندما كان اسم أسوان يذكر على مسامعهم .

وقد عثر على أقدم المخلفات من العصر الحجرى فى منطقة أسوان ، فى قرية (السبيل) القريبة من (كوم امبو) ، بينما عثر على بعض الآثار والنقوش التى ترجع إلى العصر الحجرى المتأخر فى قرية (الخطارة) الواقعة إلى الشمال من أسوان . وكانت أسوان — بين القرنين السادس والثلاثين

والرابع والثلاثين قبل ميلاد المسيح – العاصمة المزدهرة لمملكة الجنوب، وتحولت فيما بعد إلى قلعة حصينة تصد عن وادى النيل جيوش الغزاة القادمين من الجنوب .

وظلت أسوان فى عهد سيطرة الهكسوس رافعة لواء الحرية . وجعل « أحمس » مؤسس الأسرة الثامنة عشرة من أسوان عاصمته فى عام ١٦٣٥ قبل الميلاد . ولما كانت هى بوابة وادى النيل ومنفذه إلى الجنوب ، فقد لعبت دوراً مهماً كقاعدة للاستكشاف فى اتجاه الشلال وحتى بحر الغزال . ولقد ظهرت أول ما ظهرت فى السجلات التى تركها الجوّال والرحالة العالمى الأول الأمير « خوف حور » فى عام ٣٢٢٣ قبل الميلاد .

كانت أسوان مدينة صناعية زاهرة فى تلك الأيام المجيدة من تاريخ مصر . وازدهرت فى أرباضها صناعة قطع أحجار الجرانيت ، ونحتها ، لإقامة المعابد والمسلات القديمة . وقد خلف الصناع المهرة من أبناء أسوان ، كغيرهم من أبناء مصر الصادقين فى تلك الأيام ، دليلاً على مهارتهم الصناعية فى مسلة قائمة تظهر المراحل المختلفة لصناعة قطع الأحجار وطرائق نقلها .

وكانت جزيرة (الفيلة) مقر الأسرة المالكة فى تلك الأيام . وفى هذه الجزيرة بنى الملوك القدامى من أمثال تحتمس ورمسيس الثانى معابدهم وخلفوا تماثيلهم . وأصبحت أسوان فيما بعد مقر الاكتشافات العلمية والتقدم فى علوم الرياضة فى مصر القديمة . . وفى القرن الثالث قبل الميلاد جعل منها « إيراتوسينيس الإسكندرى » – مدير مكتبة الإسكندرية الشهيرة – المكان الذى اعتمد عليه فى قياس محيط الأرض وقطرها . وقد حفر بئراً لهذه الغاية تقع عليها أشعة الشمس بصورة عمودية فى اليوم الواحد والعشرين من يونيو من كل عام . وما زالت البئر قائمة هناك حتى اليوم ، كرمز حى لعجائب المعرفة القديمة .

ولم تفقد أسوان أهميتها عند مجيء الرومان إلى مصر . وقد أقام فيها الإمبراطور « تراجان » معبداً شيده فى جزيرة الفيلة . وجاء المسيحيون فأقاموا ديراً فى المدينة ، كما أسسوا دولة لهم فى بلاد النوبة . وما زالت أصداء القرن الخامس للميلاد تتردد حتى اليوم فى بلاد النوبة حيث تحمل بعض قراها أسماء كاسم « توماس » و « ماريا » وغيرهما . ولم يحدث مجيء الإسلام أى تبدل فى ازدهار البلاد ورخائها . وأصبحت أسوان فى القرن الثانى عشر للهجرة — الموافق للقرن الثامن عشر الميلادى — نهاية الطريق الممتد من البحر الأحمر ، من ميناء (مرسى علم) ، ومركز التجارة مع الهند فى التوابل والعاج واللبان .

ولكن ما لبث الظلام أن خيم على أسوان كما خيم على بقية أرجاء مصر . ولم ينظر المماليك ومحمد على إلى أسوان إلا على ضوء قيمتها الستراتيجية . وبدأ منذ أيامهم عصر التدهور فى حياتها الثقافية والصناعية. وبالرغم من أنها قد نجت من الاحتلال إبان الغزو الأوربى الأول فى عهد نابليون ، إلا أنها لم تستطع مقاومة ما خلفته الحقبة الاستعمارية اللاحقة من آثار الظلام والانحطاط فى بقية أطراف البلاد . وسرعان ما سارت صناعاتها فى طريق الموت ، وانطفأت مشاعل الثقافة فيها . وظلت أسوان طيلة الجزء المتبقى من القرن التاسع عشر ، وإلى أن هدرت دبابات ثورة عبد الناصر فى شوارع القاهرة متجهة إلى قصر عابدين فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ ، تعتبر أحد المنافى البعيدة النائية!

ويعج فندق (كتراكت) المشهور فى أسوان فى كل عام بالمرضى القادمين من أوربا انتجاعاً للصحة ، والأرستقراطيين من أبناء لندن وباريس الذين سئموا « الدولتشافيتا » (الحياة الرخية) الإيطالية ، والسيدات الأنيقات اللائى يتجاوزن عهد الصبا ، واللائى لا هم لهن إلا إنفاق أموالهن ، والمولعين بالفن من جميع أنحاء أوربا الغربية . حقاً إن الحياة فى هذا الفندق العريق الذى بنى على طراز البناء فى عهد

إدوارد السابع ملك إنجلترا ، رخية متلافة . وكان زائروه يقيمون فيه وقد تعلقت أنظارهم بالشمال ، حيث تقوم مصر ، بواديها المتألق ، الغني بالقطن المقدر له أن يصدر إلى مصانع النسيج فى (لانكشاير) . وكثيراً ما يبحرون فى البواخر النيلية إلى الجنوب قاصدين معبد أبى سمبل ، الذى أقامه رمسيس الثانى فى قرية (عنيبة) . وهم يزورون أيضاً معبد الفيلة ، النصب التذكارى لحضارة العصر الهلينى ، حيث كانت إيزيس تعبد وتقدس . وهناك مسجد (بيلان) الذى يعود إلى أيام الفاطميين فى شيلان ، ودير القديس « سيمون » على تل مرتفع فى الصحراء الغربية ، ومعبد كوم امبو على ضفة النيل حيث كانت عبادة الإله « حورس » والتمساح « سبك » ، ومعبد إدفو الذى يجتذب السائحين من أرجاء المعمورة . ويمثل حمام كليوباترة على الضفة الشرقية من النيل المكان الذى يستهوى هؤلاء السائحين المترفعين . ولا ريب فى أن أسوان قد غدت أكثر استهواء لذوى الإجازات من الأوربيين من جزيرة (كابرى) الإيطالية .

ولم يكن هؤلاء المولعون بالفن والآثار ليهتموا بما تعنيه كلمة أسوان المشتقة من الكلمة الهيروغليفية القديمة « سونو » التى تعنى السوق ، ولم يكونوا يأبهون بأن هذه المدينة تقوم وسطاً بين النيل الأسفل والنيل الأعلى ، وأنها المركز التجارى التاريخى لتبادل التجارة بين مصر والسودان . وهم لا يعرفون وهم يأكلون البلح أو يشربون عصير قصب السكر أن أسوان وضواحيها تضم مائة وعشرين ألف شجرة من أشجار النخيل ، وتمثل مركز زراعة قصب السكر التى تمثل بدورها عشرين فى المائة من حاصلات مصر .

وقد انتهت كل هذه الأوضاع نهاية فجائية ، عند ما جعلت الثورة من أسوان مركز تاريخها . فقد بعثت أمجادها العريقة من جديد لتتمثل فى نبوءة للمستقبل .

٤

وقد أنشئ فى المدينة ما يعرف باسم « خزان أسوان » فى عام ١٩٠٢ . وجرت التعلية الأولى لهذا الخزان فى عام ١٩١٠ . وأوصى أحد كبار مهندسى مصر ، وهو الدكتور عبد العزيز أحمد ، بكهربة الخزان فى عام ١٩٣٥ . لكن الحكومات المتعاقبة لم تقم بأية خطوة فى هذا السبيل ، حتى ألفت الحكومة فى عام ١٩٤٥ لجنة فنية لتوليد الطاقة الكهربية ، وكان جل ما عملته هذه اللجنة أن اختارت مؤسسة (كنيدى ودونكين) البريطانية لتعمل بصفة استشارية فى المشروع . وعندما حلّ عام ١٩٥٢ كانت مياه النيل التى لم تتأثر تقريباً بهذا السد الصغير الذى بنى قبل خمسين عاماً ، تواصل الانسياب نحو الشمال ، دون فائدة ، لتضيع فى لجة البحر .

لكن المشروع الجدى الذى وضعته ثورة عبد الناصر ، لم يكن يشبه — لا فى قليل ولا فى كثير — هذه الجهود السطحية المبكرة . فقد جاء مشروع ناصر ثمرة تحقيقات علمية مفصلة وتصميم لحمته الوطنية الصادقة . ولقد لخص واضعو مخططات المشروع الحاجة إليه فى عبارات جلية واضحة :

تبلغ كميات المياه التى يتدفق بها النيل عند أسوان أيام الفيضان العالى ، نحواً من ١١٥٠ مليون متر مكعب فى اليوم ، بينما تهبط هذه الكمية أيام الفيضان المنخفض إلى ٥٤٠ مليون متر مكعب . ويبلغ معدل التدفق السنوى على أساس السنوات الستين الأخيرة نحواً من ٨٤ ألف مليون متر مكعب . ويتراوح المعدل اليومى له فى السنوات العادية بين ٨٠٠ مليون متر مكعب ، فى أيام الفيضان ، وأربعين مليوناً فى أيام الفصول التى تقل فيها الأمطار . وقد تمثلت المشكلة الرئيسية فى

التقليل من هذا الفرق الضخم فى كميات المياه فى النهر . واستخلاص الحد الأقصى من النفع من طاقاتها الطبيعية فى الماء والقوة الكهربائية .

وكانت الطريقة الوحيدة لأداء هذه المهمة ، إقامة خزان كبير يتيح السيطرة على مياه النهر كلها واختزان ما يفيض منها من سنة إلى أخرى . وتطلبت هذه الغاية أن يكون الخزان ذا طاقة هائلة ، ليختزن أيضاً كميات المياه الزائدة فى سنوات الفيضان العالى ، لتغطية النقص فى سنوات الفيضان المنخفض . يضاف إلى هذا أن من الواجب الاحتفاظ بجزء من الخزان ليستوعب الطمى المتراكم ، وليحمى البلاد من خطر الفيضانات العالية .

وقد أعدت عدة مخططات لمشروع السد العالى ، منها الأمريكى ، ومنها الألمانى ، ومنها المصرى بالطبع . وكان المشروع الأمريكى — الذى أعد قبل أن يقوم دالاس بعمليته التخريبية الكبرى — ينطوى على أربع مراحل (وقد قام الخبراء السوفييت باختصاره وتبسيطه إلى أن أصبح فى مرحلتين) . وقد تم فى المرحلة الأولى التى انتهت فى مايو عام ١٩٦٤ ، شق قناة التحويل على الضفة اليمنى من النهر . وقد نقلت الكميات الهائلة من الصخور والركام التى رفعت عند حفر قناتى التحويل ، إلى مجرى النهر ، لتؤلف قاعدة السد العالى . وقد بلغ معدل ما يرفع منها فى اليوم الواحد من الأيام الأخيرة للعمل نحواً من ١٧٠ ألف طن . وعندما تمت إقامة هذه القاعدة متينة قوية عبر مجرى النهر ، فتحت قناة التحويل الأمامية والقناة الخلفية ، لتتدفق فيهما مياه النهر بعد أن تحولت عن مجراها الأصلى ، وليرتفع فوق القاعدة البناء الشامخ لهرم السد العالى ، مرتفعاً إلى علو ٣٦٥ قدماً .

ولم يكد العمل ينتهى فى المرحلة الأولى ، حتى شرع فوراً فى إعداد المرحلة الثانية وهى بناء السد العالى نفسه على القاعدة الصخرية التى أقيمت فوق مجرى النهر . وتشير المخططات إلى أن هذا الجبل الصناعى

المقام من الصخر المتجمع سيرتفع إلى علو ٣٦٥ قدماً ، لمسافة ميلين عبر النهر ، لتقوم وراءه بحيرة صناعية هى الثانية بين بحيرات العالم كلها . وستتسع هذه البحيرة لـ ١٥٧ ألف مليون متر مكعب من الماء ، أى سبعة أضعاف سعة بحيرة (هوفر) ، التى تمثل أكبر خزان للمياه فى الولايات المتحدة . وستكون هذه البحيرة الصناعية أكبر بحيرة من نوعها فى العالم اليوم . ويتضمن المشروع الإفادة من مياه الخزان فى توليد الطاقة الكهربائية . وتشير المخططات الخاصة إلى إقامة اثنتى عشرة من « التربينات » المولدة للطاقة الكهربية من صنع مصانع « فرنسيس » ، ويقوم كل « تربين » منها بتوليد طاقة قدرها ١٧٥ ألف كيلو واط فى الساعة . وسيكون مجموع قوة المولدات الكهربية ٢,١٠٠,٠٠٠ كيلوواط فى الساعة . وبالإضافة إلى أن البحيرة الصناعية ستكون أكبر بحيرة من نوعها فى العالم ، فإن المحطة الكهربائية فى أسوان ستكون من ناحية إنتاجها الكهربى ، أعظم محطة فى العالم أيضاً .

ولن يكون مشروع السد العالى مجرد بناء لهرم حديث ، بل إنه سيكون مصدر خير عميم لا على شعب مصر وحدها بل على شعب السودان أيضاً . وسيتيح هذا المشروع منذ بدايته النتائج الثمانى التالية لشعب مصر :

أولا : ستوسع مصر مساحة أرضها المنزرعة بعد تأمين مياه الرى اللازمة . وستصل مياه الرى إلى نحو مليون فدان جديد من الأراضى المستصلحة ، بينما سيتم تحويل ما مساحته سبعمائة ألف فدان من حياض الوجه القبلى إلى الرى المستديم . ويعنى هذا زيادة فى الأراضى الزراعية الراهنة فى مصر ، بنسبة ٢٥ فى المائة .

ثانياً : ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المزروعة حالياً والمستجدة ، فى جميع السنين — حتى فى أقل السنين إيراداً — بالكميات المناسبة وفى الأوقات المناسبة ، مما يزيد فى غلتها بالطبع .

ثالثاً : سيعمل المشروع على تحسين صرف جميع الأراضى الزراعية ، مما يؤدى إلى زيادة غلتها ، بالإضافة إلى تبسيط مشروعات الصرف وتوفير الكثير من نفقاتها .

رابعاً : ضمان زراعة نحو مليون فدان بالأرز سنوياً ، مهما كان إيراد النهر .

خامساً : الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات العالية ، دون حاجة إلى تعلية جسور النيل الحالية أو تقويتها ، الأمر الذى تصرف عليه وزارة الرى فى الوقت الحاضر مبالغ كبيرة سنوياً .

سادساً : تحسين حالة الملاحة فى النيل عن طريق السيطرة على مياهه.

سابعاً : سيضمن المشروع وجود فرق توازن على القناطر الكبرى على النيل طوال العام ، مما يهيئ توليد القوى الكهربائية منها ، مع إمكان إقامة قناطر أخرى على النهر ، للاستفادة من انحدار مياه النيل كلها فى توليد الكهربا .

ثامناً : توليد طاقة كهربائية متوافرة ، مما يساعد على خلق صناعات جديدة ، وازدهار الصناعات الراهنة فى جميع أرجاء الجمهورية .

٥

كان العمل التمهيدى فى السد العالى قد بدأ فى الواقع قبل خمس سنوات من احتفال الرئيس عبد الناصر ، فى التاسع من يناير عام ١٩٦٠ ، بالشروع فى العمل فى موقع السد بتفجير نحو من عشرين ألف طن من الصخر . وقد تضمنت هذه الأعمال التمهيدية مد خط حديدى يبلغ طوله خمسة عشر كيلومتراً ، لنقل الآلات والمعدات . وأقيمت فى الوقت

نفسه الأرصفة على النهر . وشقت طريقان معبدتان رئيسيتان إلى جانب السكة الحديدية ، لتصلا أسوان بموقع السد . وسرعان ما شقت وعبدت عشرات الطرق الفرعية عبر سلاسل الجبال الصخرية ، مما غير الخريطة الطوبوغرافية للمنطقة . وتم توصيل الكهربا إلى الموقع . كما بنيت وحدات إسكانية كبيرة للعمال الذين كانوا سيشتركون فى بناء السد . وتم تأمين الكثير من تسهيلات الإسكان والترفيه قبل موعد الشروع رسمياً فى أعمال السد .

ولقد كتب « ديزموند ستيوارت » مراسل مجلة (نيشين) الأمريكية فى شهر يونيو عام ١٩٥٩ ، بعد زيارة لموقع السد ، يقول :

« لقد تحول ما كان صحراء قاحلة قبل عشرين شهراً إلى حلقة متصلة من الأبنية الشاهقة والجميلة ، ويشهد المرء جماعات من النوبيين بعمائمهم وجلابيبهم يقفون على ألواح خشبية فى وهج الشمس اللاهبة . وقد تم بناء مستعمرة لإسكان جميع العمال الذين سيشتغلون فى المشروع الذى سيتكلف ٦٧ مليوناً من الدولارات ، وهى مجهزة بمكيفات الهواء . ويضم كل مسكن منها ثلاث غرف ستؤجر إلى العمال بما قيمته ٥,٦٠ من الدولار فى الشهر . مع العلم بأن أجر أقل عامل فى الشهر سيكون فى حدود ٩٨ دولاراً . ولقد بدأت الأشجار تنمو ، وأعدت حمامات السباحة ، وأقيم حوض تحت الأرض تملؤه مياه النيل . . . ولقد شقت الطرق ، وراح مساحو الأرض يضعون فوق هضبة السد العالى المرتفعة التخطيطات للمدينة الجديدة . واستقبل المطار الجديد الذى يعتبر من أكبر المطارات فى الشرق الأوسط الطائرة الأولى عندما كنت هناك . وسيبدأ العمل فى السد العالى نفسه بعد انتهاء الفيضان فى أكتوبر القادم » .

لقد بانت أول آثار مشروع السد العالى الضخم فى عام ١٩٦٣ ،

أى بعد انقضاء ثلاث سنوات على ابتداء العمل فيه بالتعاون مع الخبراء السوفييت ، فى ثلاثة مشاريع عظيمة أخرى استمدت فكرتها وقوتها من السد العالى نفسه . وهذه المشاريع هى الحديد والصلب فى حلوان ، وكيما للأسمدة الكيماوية فى أسوان ، والسكر فى إدفو .

ولقد كان السائحون ، منذ قرون طويلة ، يبدون ملاحظات تحمل طابع الحماسة عن أسوان عندما يزورونها . . فيتحدثون عن المنظر الرائع للتلال المحيطة بها وهى تتلألأ فى وضح النهار ، وتصطبغ بلون الأرجوان عند المغيب . (وكان هذا اللون الأحمر يشير إلى وجود الحديد فيها !) . . وقامت ثورة عبد الناصر بعملية مسح وتنقيب فى المنطقة . ودلت النتائج على أن الموجود محلياً من الحديد الخام فى أسوان يقدر بمائة وثلاثين مليوناً من الأطنان . وسرعان ما بدأت عملية استخلاص الحديد ، إذ ينقل الحديد الخام — الذى يضم نسبة تعادل خمسين فى المائة من الحديد — إلى الشمال بالقطار . . . إلى (حلوان) ، إحدى ضواحى القاهرة ، حيث شيد أول مصنع ضخم للحديد والصلب فى السابع والعشرين من يوليو عام ١٩٥٨ . وأصبح صلب حلوان ، وهو وليد آخر من مواليد مشروع السد العالى ، مرحلة مهمة أخرى من مراحل تصنيع مصر . وفى الاحتفال بافتتاح هذا المصنع الجبار ، قال الرئيس عبد الناصر :

« يسعدنى فى عيد الثورة ، أن أرى بعينى حلماً طالما تمناه هذا الوطن . ويسعدنى فى هذا العيد أن أرى أملاً عظيماً قد تحقق . يسعدنى أن أرى أمنية كنا نتمناها ، وكنا نعتقد أنها بعيدة المنال ، هذه الأمنية التى اعتقدنا فى وقت من الزمان أنها سراب أو خيال ، هذه الأمنية التى طالما وعدنا بها مذ كنا صغاراً ، ولكن لم نرَ الوعد قد تحقق . يسعدنى أيها المواطنون أن أرى اليوم صناعة الصلب وصناعة الحديد ، وقد بدأت تأخذ لها مكاناً تحت سماء مصر ، مصر التى قيل عنها إنها لا تصلح إلا للزراعة . مصر التى

قيل عنها إنها لن تكون أبداً بلداً صناعياً . مصر التي ثارت على الاستعمار وعلى أعوان الاستعمار ، تأخذ اليوم طريقها قدماً إلى الأمام . وأنا حينما أرى هذا المصنع ، وقد بدأ يشب ، إنما أرى فيه مصر وأرى فيه ثورة مصر ، تتخذ لها قاعدة جديدة من الصلب والفولاذ » .

وشرعت مصانع كيما الجديدة للأسمدة الكيماوية فى إنتاجها فى مايو عام ١٩٦٠ . وقد أضيفت إليها منشآت جديدة ثانية بعد ثلاثة أشهر ، لتعقبها منشآت ثالثة فى يناير عام ١٩٦١ . وبلغ إنتاج هذه المصانع فى عام ١٩٦٣ ألفاً ومائتى طن من السماد فى اليوم الواحد . ولا ريب فى أن مصانع (كيما) كانت أيضاً من مواليد مشروع السد العالى ، فهى تستهلك سبعين فى المائة من الطاقة الكهربائية التى ينتجها خزان أسوان ، وستعتمد فى المستقبل على المزيد من القوة المولدة من السد العالى . وتقوم هذه المصانع التى بنيت فى الصحراء ، على بعد ميلين إلى الجنوب الشرقى من أسوان ، رمزاً حياً للطاقة الخلاقة عند أبناء مصر . فهى حلقة متصلة من الأبنية المشرقة الجميلة التصميم ، والتى تضفى على الصناعة أملاً جديداً ، إذ لا رائحة هناك ولا دخان ، ولا عشش ولا أكواخ ، وإنما حياة نظيفة لعمال (كيما) .

وأقامت شركة النصر لصناعة السكر أول مصنع لها فى (إدفو) على أرض مساحتها عشرون فداناً . وكان هذا أكبر المشاريع التى تضمنتها الخطة الخمسية التى شرع فى تنفيذها فى عام ١٩٦٠ . وقد وضعت التصميمات لإنشاء المصانع على مرحلتين ، على ضوء التوسع فى زراعة قصب السكر فى المنطقة . وقد بدأ العمل فوراً فى المرحلة الأولى التى تستهلك أربعة آلاف طن من القصب فى كل يوم ، والتى تنتج عشرة آلاف طن من السكر فى العام . وستضاعف المرحلة الثانية — التى أوشكت على الانتهاء — من كمية الإنتاج .

وقد تم فى هذا الوقت رفع جبل بأكمله من موضعه ، لتحويل مجرى النيل العظيم والتمهيد لموقع السد العالى . وانتقلت إلى أسوان معدات وآلات سوفييتية تزن ألف طن ، وشرعت فى العمل تحت إشراف المهندسين المصريين ، يعاونهم نحو ألف وخمسمائة من الخبراء السوفييت . وسارع إلى العمل جيش جرار من العمال يبلغ أربعين ألف عامل ، يشتغلون ليل نهار — ولا سيما فى الأسابيع الأخيرة من المرحلة الأولى — فى أربع نوبات (ورديات) فى اليوم . وأخذ العرب والروس على أنفسهم عهداً بأن ينفذوا شعار عبد الناصر : « العمل شرف . العمل حق . العمل واجب . العمل حياة » ، وأن يثبتوا كذب الادعاء الغربى بأن مشروع السد العالى أسطورة ، أو حلم من الأحلام . وعندما اقترب اليوم الرابع عشر من مايو عام ١٩٦٤ ، وهو يوم الشروع فى تحويل مجرى النيل ، تحول موقع السد إلى سيمفونية من ألحان « الصوت والضوء » ، تعبر عن قوة العمل الإنسانى وجلاله فى الليل والنهار . وقد تأثرت حتى الصحف الأمريكية التى دأبت على توجيه النقد ، (كصحيفة « التايم ») ، وراحت تمجد الفلاحين كأبطال للعمل ، وهى تقول :

« وانتشرت روح مدهشة فى المخيمات الحارة ، التى انتشر الغبار فيها . . وكان سائقو السيارات يبكون بالفعل ، إذا ما تعطلت سياراتهم . كما كان العمال يحتشدون كالنمل ، إذا ما توقفت الحافرات السوفييتية عن العمل من أجل بعض أعمال الإصلاح أو الصيانة ، ليحملوا أطنان الصخور فى سلال على ظهورهم . وعندما كانت بعض الأحداث العارضة تجرف سداً مؤقتاً فوق قناة التحويل ، ليندفع النيل مهدداً نحو خمسة آلاف من العمال يشتغلون فى الأنفاق التى لم تكتمل بعد ، كان ألوف الفلاحين يهرعون حاملين أكياس الرمل ليسدوا الفجوة ، وينقذوا المشروع كله من الخطر » .

وهكذا تمكن عبد الناصر من أن يوصل النيل إلى قناة التحويل فى الوقت المحدد ، وأن يبدد — بثورية شعبه — ما حاول الغرب وضعه من عراقيل وأكاذيب للحيلولة دون تحقيق حلم السد العظيم .

* * *

وأصبحت المهارات الفنية الجديدة ، عن طريق تحقيق هذا الحلم . جزءاً من النهضة العربية الجديدة . وأعاد مئات المهندسين والخبراء التكنولوجيين العرب الذين عملوا مع زملائهم الروس فى أسوان ، تراث العرب الحضارى العريق فى الإنشاءات العلمية . ولا ريب فى أن أسوان — بما فيها من مراكز تدريب عديدة ومختلفة ، وفرص نادرة لتطبيق المهارات الهندسية — قد أصبحت أكثر « جامعات » الجمهورية العربية المتحدة نشاطاً وفاعلية فى تخريج التكنولوجيين والفنيين . وقد تحول الألوف من الفلاحين الأميين الذين عملوا فى موقع السد ، إلى صناع مهرة فى فن البناء والإنشاء ، بعد أن اشتركوا فى تشييد أهرامات الجمهورية العربية المتحدة الحديثة فى الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية .

ويعمل بناة الاتحاد السوفييتى جنباً إلى جنب مع جنود ثورة عبد الناصر من العمال . فهناك نحو من ألف وخمسمائة من المهندسين والتكنولوجيين والعمال الفنيين جاءوا من موسكو ولنينجراد ومنطقة الأورال وسيبريا . ولم يكن إسهامهم فى العمل اقل شأناً من إسهام آلات الحفر والجرارات وآلات التنقيب التى نقلت من الاتحاد السوفييتى إلى أسوان . فهم يمثلون إرادة الاتحاد السوفييتى فى مساعدة ثورة عبد الناصر ، بل فى مساعدة جميع الثورات الوطنية فى آسيا وأفريقيا ، على تحقيق مثل هذه المشروعات الطموحة الكبرى . ولا ريب فى أن هذه الإرادة والنوايا الحسنة هما اللتان أقنعتا حكومة خروشوف بأن تعرض على القاهرة مساعدة تبلغ مائة مليون من الجنيهات الإسترلينية ، بالرغم من المعارضة الشديدة ، لا من الدول الغربية فحسب ، بل من « الأصدقاء » الصينيين الجدد

لآسيا وأفريقيا أيضاً . ولا ريب أيضاً فى أن روح التعاون الأخوى هذا مع الشعوب العربية الآسيوية الإفريقية ، هى التى أقنعت رئيس الوزراء السوفييتى « خروشوف » بأن يستثمر مائة مليون أخرى من الجنيهات الإسترلينية فى الخطة الخمسية الثانية للجمهورية العربية المتحدة ، فور إكمال المرحلة الأولى من سد أسوان العالى بمعونة الاتحاد السوفييتى .

وهكذا راح أبطال ثورة عبد الناصر وعمالقتها يبنون هرماً آخر أكبر وأعظم فى أسوان ، بعد خمسة آلاف عام من بناء الأهرامات القديمة فى الجيزة . والفرق بين الهرم الجديد والأهرامات القديمة « نوعى » أكثر منه « كمى » . فلقد بنى هرم خوفو الأكبر لإيواء جثث الموتى ومومياواتهم. أما هرم أسوان الجديد فقد بنى لضمان حياة أفضل وأكثر رخاء وازدهاراً للأحياء . وبينما كان الفراعنة يبنون نصبهم الهائلة من الأحجار ، مستخدمين مئات الألوف من عمال السخرة المصفدين بالجلاجل والسلاسل ، يدأب عبد الناصر على إقامة النصب التذكارى العظيم لثورته ، بمساعدة عماله المتطوعين والثوريين الذين يرون فى كدهم وعرقهم ونصبهم أسس التقدم فى طريق المستقبل الاشتراكى الأفضل .

الفصل الرابع

صورة الاشتراكية العربية

« نحن لا نقصد من ثورتنا أن تكون لهذه العقيدة أو تلك ،
وإنما نريدها أن تكون ثورة للشعب »

عبد الناصر ، فى مقابلة صحفية مع مجلة (بليتز) الهندية

عندما طلبت إلى الرئيس عبد الناصر أن يرسم لى صورة ، أو يحدد لى تعريفاً للاشتراكية العربية ، رد سيادته على ، بعد أن أمر بإعداد جولة لى لمدة أسبوع أطوف فيها أرجاء الجمهورية بقوله : « اذهب لترى بنفسك ما تريد أن تراه ، وترسم الصورة التى تشاء . . فنحن لا تعريف لنا لاشتراكيتنا ، وفى وسعك أن تحكم عليها مما حققته » .

ولا ريب عندى فى أن ما حققته الثورة الاشتراكية عظيم كل العظمة ، فلم تعد مصر تلك الدسكرة الحقيرة من دساكر الاستعمار الأوربى فى الشرق الأوسط ، وإنما باتت ذلك النموذج الرائع من نماذج البناء الاشتراكى المناهض للاستعمار فى آسيا وأفريقيا ، معتزة بأنها الجمهورية العربية المتحدة ، قاعدة اختبار الاشتراكية ومركز تجاربها فى الوطن العربى .

وتعكس عاصمتها العريقة هذا التحول الجذرى . فلقد بنت القاهرة لنفسها مطاراً عصرياً فى منتهى الروعة والجمال . وتشترك ناطحات السحاب العالية والأنيقة فى الامتداد إلى سمائها مع قبابها العريقة ، ومآذنها ، ، وقلاعها ، وأهراماتها . وأخذت أحياؤها القديمة تتهاوى لتقوم محلها عمارات سكنية متناهية فى العصرية ، ومجموعات حديثة من المساكن الشعبية الرخيصة للفقراء ، وأبراج ضخمة للتليفزيون ومحطات الإذاعة . وارتفعت على جانبى النيل الفنادق الحديثة الأنيقة ، والمسارح العائمة ، ودور السينما ، والمطاعم ، والحدائق العامة ، وأماكن اللهو والتسلية ، مع الشوارع الفسيحة المشجرة ، والكورنيشات على النيل ،

لتضفى على المدينة جمالا وروعة يجعلانها تضاهى أحدث مدن الغرب وأجملها .

وقد تسلم أرباب الاختصاص ومثقفو الطبقة الوسطى — الذين يؤلفون طبقة مصر العالية الجديدة — العاصمة ، من الباشوات القدامى ، والغرباء ، والمهاجرين ، والطفيليين ، والمتسولين . . وبات المرء لا يرى فى شوارع العاصمة ، وفى حوانيتها ، ومخازنها الكبيرة الملأى بالسلع والمنتجات المصرية ، أبناء الطبقة الوسطى فحسب ، بل يرى أيضاً الشبان الممتلئين حيوية ، والواثقين من أنفسهم ، من أبناء الطبقة العاملة الجديدة ، وهم يلبسون أحسن اللباس ، تظهر عليهم علائم الصحة ، والتغذية الكاملة ، يبتاعون حاجياتهم ، ويقضون أوقاتهم بين العمل ، والتسلية .

وتمثل القاهرة التطور المدنى والصناعى الضخم الذى وقع فى الجمهورية العربية المتحدة . وقد تم خلق أكثر من ثلاثة ملايين مركز عمل جديد فى غضون السنوات الثلاث الأخيرة ، عن طريق برنامج ضخم للتصنيع اعتبر بمثابة الثورة الثالثة فى مصر ، (بعد الثورة السياسية والثورة الزراعية) . وتضم الجمهورية اليوم زهاء ستة ملايين عامل ، نصفهم يعملون فى الصناعة ، والنصف الآخر فى الزراعة ، مع ارتفاع متزايد فى كل عام فى نسبة العمال الصناعيين . وقد تعززت سعادة العمال من رجال ونساء ، وطمأنينتهم إلى مستقبلهم وكرامتهم ، بمشروعات منظمة كل التنظيم للإسكان وللخدمات الصحية والاجتماعية ، وحصص فى الأرباح ، واشتراك فى إدارة المؤسسات الصناعية ، وتخفيض فى ساعات العمل من ثمانى ساعات إلى سبع ، ومراقبة صارمة على الأسعار ، وإسهام من الحكومة فى تكاليف السلع الضرورية لتخفيض أسعارها . . ويبلغ عدد العاملات الآن نحواً من مائتى ألف من الفتيات العصريات النشيطات ، يعملن فى التليفزيون والإذاعات والمكاتب والمصانع لأول مرة ، ويؤلفن جيشاً من رائدات تحرير المرأة ونيلها الحقوق المتكافئة مع الرجل .

وتقيم أية جولة يقوم بها السائح فى المدن الصناعية الهامة الدليل الصادق على وجود الثورة الصناعية . ولقد غدت الجمهورية العربية المتحدة ، فى غضون ثلاث سنوات ، أكثر بلدان أفريقيا تصنيعاً ، تحت إشراف قطاع عام قوى وشامل ، يسيطر على جميع فروع الصناعة وأعمال المصارف والتأميم والتجارة الخارجية . فتقوم المصانع المؤممة — نتيجة إصرار الجمهورية العربية المتحدة على الاكتفاء الذاتى ، وإنتاج كل شيء — بإنتاج كل ما تحتاج إليه من المواد الطبية ، والأدوية ، ووسائل التجميل ، والأسمنت ، والمنسوجات ، والمنتجات البترولية ، وأجهزة التليفزيون ، والسيارات ، والشاحنات ، وعربات السكك الحديدية ، والقاطرات ، والطائرات النفاثة ، والأسلحة الصاروخية ، والصواريخ . ولقد أتمت مصانع ناصر للطائرات النفاثة صنع أقوى طائرات تفوق ضعفى سرعة الصوت ، وسيجرى إنتاجها على نطاق واسع عما قريب .

ولم تهمل ثورة عبد الناصر الصناعات الاستهلاكية . ولقد عنى القطاع العام ، أول ما عنى ، بخبز الشعب ومأكله . ولم تشرع برامج التصنيع فى تنفيذ البرامج والمشروعات الضخمة إلا بعد أن اكتظت الأسواق بجميع ضروريات الحياة اليومية ، تباع بأسعار تحددها دوائر المراقبة . وهكذا تمكنت الثورة من التغلب على التضخم الذى يعتبر آفة الاقتصاديات النامية ، وحافظت الأسعار على وضعها كأكثر مستويات الأسعار انخفاضاً فى العالم كله .

ويقدر خبراء اليونسكو أن الدخل الفعلى للشعب ارتفع بنسبة تراوح بين خمسة وثلاثين وأربعين فى المائة ، فى غضون الحقبة الأخيرة ، مقابل ارتفاع فى الأسعار لا يزيد على ثمانية فى المائة فقط . ويعتبر هذا الإنجاز من جانب الاقتصاد المصرى شيئاً يشبه المعجزة ، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار الإنفاق الضخم على المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة ،

وعلى الخدمات الاجتماعية ، وتشجيع العمال ، والإعانات الحكومية لتخفيض أسعار الغذاء وغيره من الضروريات ، وارتفاع عدد السكان من اثنين وعشرين مليوناً إلى ثمانية وعشرين فى نفس الحقبة ، وما تفرضه الطبيعة من تحديد للأرض والتمدد الزراعى ، بالإضافة إلى أعباء حرب السويس القاصمة للظهر . وهنا لابد للمرء أن يتساءل : ترى كيف حقق عبد الناصر كل هذا ؟ وأنى له المال لكل هذه المشروعات ؟ وما هو الطريق إلى هذه الخطة الإنمائية اللارأسمالية الجديدة ؟ إلى غير ذلك مما يثير اهتمام العالم النامى من النواحى العلمية والإنسانية . .

وإن الرد على هذه الأسئلة ليعتمد على دراسة دقيقة للاشتراكية العربية . . الأعجوبة التى نمت من تجارب ثورة عبد الناصر ، وما تضمنته من تجربة وخطأ ، مكنتها من إحالة المستحيل إلى ممكن ، والتغلب على كل ما تصادفه من عقبات يصعب التغلب عليها .

١

أطلق اسم الاشتراكية العربية على الفلسفة الاجتماعية الاقتصادية التى وجهت ثورة عبد الناصر فى تحقيق أهدافها الستة . ولقد أكد عبد الناصر ، وزملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، الواقع على الطبيعتين العربية والاشتراكية للثورة ، إذ أنهم اعتبروا الاشتراكية أقوى أداة لتثبيت دعائم الوحدة العربية ، وأكثرها فاعلية .

وقد اتفقت ثورة عبد الناصر — فى تبنيها للاشتراكية ، وللطريقة الاشتراكية فى الحياة — مع الخط الذى سارت عليه معظم الحركات الثورية فى آسيا وأفريقيا . وكان مفهوم الاشتراكية العربية لا يقل فى طبيعته ، وفى اتصاله بالحياة الوطنية للبلاد ، عن الصورة الاشتراكية للمجتمع التى تبناها نهرو للهند ، أو عن الطريق الاشتراكى كما رسمه

الجنرال « نيوين » وزملاؤه فى (بورما) . ولقد اتجهت جميع حركات التحرر الوطنى (فى الهند ، وإندونيسيا ، وبورما ، وسيلان ، وغانا ، والجزائر ، ومالى ، وغينيا) ، بعد تحقيقها للحرية السياسية ، اتجاهاً إيجابياً ، وإن اختلفت الطرق التى اتبعتها فى سيرها نحو الاشتراكية ، إذ لم يكن لها مناص من اتباع هذا السبيل .

وبالرغم من أن نهرو ، وسوكارنو ، ونيوين ، وسيريمانو باندرانيكه ، وقوامى نكروما ، وبن بيلا ، وسيكوتورى ، (وغيرهم من رجالات القدر فى الدنيا الأفريقية الآسيوية) ، قد أعلنوا قبولهم للاشتراكية باعتبارها الهدف النهائى ، إلا أنهم لم يتركوا فرصة إلا وأعلنوا فيها أن وجهات نظرهم ليست مستعارة لا من الاتحاد السوفييتى ، ولا من الصين ، ولا تشبه اشتراكية هاتين الدولتين تمام الشبه . وكان هؤلاء الزعماء يرسمون دائماً خطاً بين مفاهيمهم وبين أفكار الاشتراكية العلمية على النحو الذى وضعها فيه « كارل ماركس » و « فريدريش أنجيلز » ، والتى ما لبثت أن اغتنت بأفكار « لينين » و « خروشوف » . ولكنهم رفضوا فى الوقت نفسه ما ادعاه الاشتراكيون الديمقراطيون الغربيون من أن هؤلاء القادة حملوا أفكارهم . فهم لا يدينون بالولاء لا للطريقة الشيوعية ولا للشكل الغربى من الاشتراكية. وقد فعلوا هذا بالرغم من إفراطهم أحياناً فى استعمال بعض التعبيرات كدولة الرفاهية ، والاشتراكية الديمقراطية ، والصراع الطبقى . فلقد أرادوا أن يرسموا طريقهم نحو القدر الاشتراكى بحرية فى الفكر ، بعيداً عن قيود التزمت العقائدى .

وكان هذا هو موقف عبد الناصر تماماً . ولم يستطع مؤلف هذا الكتاب فى إحدى مقابلاته مع الرئيس عبد الناصر ، فى يناير عام ١٩٦٤ ، أن يمنع نفسه من تشبيه ما حققته الثورة فى حقبة من الزمن بـ « معجزة » ، أتى بها « الدكتور » عبد الناصر ، وأن يسأل صانعها أن يحدد له « وصفته » التى استخدمها . وقد رد الرئيس عبد الناصر وهو يبتسم بقوله :

« ليس ثمة معجزة على الإطلاق . أما الوصفة فتتمثل فى المنطق السليم ، والطريق الثورى والذرائعى للاشتراكية ، دون قيود من التزمت العقائدى » .

وإذا أراد الإنسان أن يفهم الأساس النظرى لاشتراكية عبد الناصر ، فإن عليه أن يرجع – بعمق وإمعان – إلى طبيعة هذه الفلسفة الاجتماعية الاقتصادية التى سار عليها عبد الناصر ، وإلى تطبيقها الذرائعى . ولقد اعتزت فلسفة الاشتراكية العربية ، كما هو واضح من خلوها من التعريفات الجامدة والصيغ التى لا حياة فيها ، وهى التعريفات والصيغ التى برهنت كثيراً على أنها قيود مصطنعة على الدينامية الذرائعية لوجهات نظرها الأساسية .

ولعل أقرب شىء إلى العرض النظرى للاشتراكية العربية ، هو ما ورد فى مقال قصير كتبه الدكتور عبد المنعم القيسونى . ولعل من المهم أن نلاحظ أن كاتب هذا المقال ليس زعيماً لحزب ، أو من جهابذة السياسة . وإنما هو الإنسان الذى تقع على عاتقه مسئولية تنفيذ الاشتراكية العربية فى مجالاتها الاقتصادية . فهو وزير الاقتصاد الوطنى فى الجمهورية العربية المتحدة(١) . وقد حدد مفهوم الاشتراكية العربية فى العبارات التالية :

« إن الاشتراكية العربية التى تنبع من وجودنا وظروفنا لا تستند إلى مجرد شعارات ، وإنما هى التطبيق الدقيق لإيماننا العميق بالقيم الإنسانية الرفيعة ، كالمساواة بين الناس ، والود والعدل بين الفرد والمجتمع ، وبين المواطن والحكومة » .

وتنبع من هذا المفهوم ثلاثة افتراضات هامة : فهناك ، أولا ،

---

(١) أصبح الدكتور القيسونى فيما بعد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية .

رفض كامل للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية كما تعرضها صورة الرأسمالية التقليدية فى المشروعات الحرة ، وسابقتها من المشروعات الإقطاعية . فلقد كان تطبيق القيم الإنسانية الرفيعة للثورة مستحيلاً ضمن إطار أوضاع « الإقطاع » ، والاحتكار ، والفساد ، والانتهاز » ، وهى الأوضاع التى لا تتحد – كما قال الدكتور القيسونى – إلا لتنشر الفوضى الاجتماعية والاقتصادية .

وإذا كانت الصورة المقررة للطريقة الرأسمالية فى الحياة لا تناسب الأمة العربية ، فما هى القواعد والقيم التى يجب أن تصاغ على أساسها العلاقات الاجتماعية الجديدة ؟ أكد الدكتور القيسونى أن الشروط الأساسية تتلخص فى تحقيق التكافؤ والمساواة بين جميع المواطنين ، وتأكيدهما . ولكن هذا التكافؤ ، كقاعدة أو قيمة أساسية ، يحتاج إلى أن يصاغ بطريقة مهمة واحدة على الأقل :

« والتكافؤ فى نظرنا ليس ، فى حد ذاته ، نهاية الطريق . . لكن التكافؤ فى الكرامة والرخاء هو الهدف الاقتصادى والاجتماعى للثورة » .

ولا ريب فى أن رفض التكافؤ الجامد ، الذى يكون فيه بعض الناس أكثر تكافؤاً من الآخرين ، يؤدى – كما قال الدكتور القيسونى ، وبصورة طبيعية – إلى الافتراض الثالث :

« فالتكافؤ الذى نريده ونسعى إليه هو التكافؤ البناء المرتفع ، لا التكافؤ الهدام الهابط . ونحن لا نهتم فى الواقع بتحقيق مجرد التكافؤ ، بقدر اهتمامنا برفع مستويات الحياة التى يجب أن يقوم التكافؤ على أساسها » .

ويتضح من هذا أن الاشتراكية العربية قد اقترنت ، بصورة رئيسية ، بزيادة ثراء الشعب ، رغبة فى رفع مستويات معيشته . وقد

استوحت ثورة عبــد الناصر أعمالها من الإيمان بأن التكافؤ الصادق لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل أوضاع من الازدهار .

ويبدو من هذا أن الأسس الفلسفية للاشتراكية العربية لا تختلف اختلافاً جذرياً كبيراً عن « الطريق الأوسط » الذى خطط له نهرو ، إلا من ناحية تطبيقها الثورى المتصف بالتصميم . ويبدو أن نقطة البدء واحدة : فى مصر ، والهند ، والبلاد الأفريقية والآسيوية الأخرى . فلقد واجهت جميع هذه البلاد مشكلة مشتركة : وهى ما يعيش فيه الشعب من فقر مدقع موروث عن العهد الاستعمارى ومذكر دائم به . فكلها تبحث عن حل مشترك ، وهو الانحسار السريع لمستويات الفقر ، والتحسن الفورى فى مستويات العيش لشعوبها . وقد اشتركت جميعها فى أسلوب واحد ، هو زيادة الثروة القومية ، والعدالة فى توزيعها . . كما اشتركت جميع هذه البلاد أيضاً فى رفضها للرأسمالية . ولقد حدد نهرو قواعد هذا الرفض — قبل ظهور الدول الأخرى على المسرح بأمد طويل — إذ قال :

« أعتقد شخصياً أن المجتمع الذى يقوم على الملكية الفردية التى هى الأساس فى الرأسمالية ، لم يعد صالحاً لمتطلبات القرن الذى نعيش فيه . . ولقد دخلنا فى الهند — متأخرين — عصر الثورة الصناعية . وفعلنا هذا فى الوقت الذى دخلت فيه أجزاء أخرى من العالم عصر الطائرة النفاثة والذرة . ويتحتم علينا . على هذا الأساس ، أن نسير فى وقت واحد مع هذين التطورين الثوريين ، مما يحملنا أعباء هائلة . ولقد ارتضينا الاشتراكية هدفاً لنا ، لا لأننا نعتقد أنها الطريق الصحيح والنافع فحسب ، بل لأننا لا نجد طريقاً سواها لحل مشاكلنا الاقتصادية . .

فما يسمى بالمشروعات الحرة لا يستهوى جماهير الشعب » .

لكن مجرد قبول طريقة عامة للاشتراكية ، ما كان ليحل مشكلة

الفاقة ، أو يضمن النجاح فى زيادة الثروة وتوزيعها العادل . ولعل هذا هو السبب فى الأهمية الكبرى والحاسمة التى أضفيت على الأشكال الدستورية التى تبنتها الاشتراكيات الأفريقية الآسيوية ، إذ يتمثل سر نجاح الاشتراكية — سواء أكانت عربية أم هندية — فى صلاح هذه الأشكال وفاعليتها وكفايتها .

وقد تبينت ثورة عبد الناصر منذ مطلعها أن حركة جماهيرية منظمة تعادى الاستعمار وتميل إلى الاشتراكية هى الشرط الأول لضمان العمل المنتج والمجدى للأشكال التنظيمية للاشتراكية العربية . ولقد وضعت الثورة فى مقدمة أهدافها الحاجة إلى أن تكون الأهداف الثورية مصحوبة باندفاع ثورى متواصل ، وأساليب ثورية ، بحيث يستثار الشعب فى كل مرحلة من مراحلها المتتالية ليلعب دوراً صادق التصميم ، ولاسيما أن استمرار ما تعرضت له الثورة من هجمات الاستعمار المضادة وأساليبه التخريبية قد عمل على ضمان بقاء الحماسة الثورية حية ولاهبة . ولا ريب فى أن الاشتراكية العربية قد اختلفت على هذا الصعيد اختلافاً نوعياً عن الأشكال المتعددة للاشتراكية التى تطورت فى البلاد الآسيوية الأفريقية .

وفى وسع الإنسان ، للتدليل على الافتقار إلى الترابط بين الأهداف الثورية وبين الأساليب اللاثورية التى تطبق لتحقيقها ، أن يستشهد استشهاداً مفيداً بما كتبه « ولتر ليبمان » معلقاً على الزيارة التى قام بها للهند ليطلع على مدى ما حققته الخطة الخمسية الثالثة من نجاح فيها ، إذ قال :

« ولعل ما أثار فى نفسى الاضطراب ، هو أن أشهد هذا التباين بين الأهداف الثورية للخطة الخمسية الثالثة ، وبين تلك النعومة — التى تكاد تشبه نعومة العصر "الفيكتورى"(١) — والسير العادى

---

(١) نسبة إلى الملكة « فيكتوريا » التى حكمت إنجلترا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

اللذين يتميز بهما النظام الهندى السياسى . ورحت أسائل نفسى عما إذا كان فى الإمكان تحقيق الثورة الهائلة على أيدى الساسة البرلمانيين والموظفين ، دون تلك الحركية وذلك الانضباط ، اللذين تتميز بهما الحركات الجماهيرية المنظمة ؟ »

وقد تكون الاشتراكية العربية مدينة بعض الشىء لبعض الحركات الاشتراكية الأخرى فى أفريقيا وآسيا ، من ناحية الأشكال التنظيمية التى استعارتها منها ، ولكنها سددتها لها فى رسمها النموذج الذى تستطيع تلك الحركات اقتباسه من ناحية المحتوى والتطبيق[١] .

٢

لا يتمثل المظهر الفريد للأشكال التنظيمية للاشتراكية العربية فى التنظيمات الواسعة الانتشار التى أقامتها ، لتضمن قيام دولة الرفاهية العادية بأداء خدماتها وتسهيلاتها لشعبها ، فقد أقرت ثورة عبد الناصر — على سبيل المثال — أن يكون التعليم فى جميع مراحله مجانياً ، كما أقرت وجوب إدخال الخدمات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى ، وأن تكون الخدمات الطبية مجانية للعمال والفلاحين ، وأن تقام الوحدات المجمعة التى تؤدى هذه الخدمات فى المناطق الريفية .

فبالرغم من أهمية هذه الإجراءات وفاعليتها ، إلا أنها لا تمثل المزايا النوعية فى الصور التنظيمية لثورة عبد الناصر . وقد شرح الرئيس جمال عبد الناصر هذا لمؤلف هذا الكتاب على النحو التالى :

---

(١) بالرغم من اعترافنا بالحقيقة الواقعة وهى أن التجارب الثورية تفيد وتقتبس من بعضها البعض إلا أن المؤلف هنا لم يشرح لنا الطريقة التى كانت فيها ثورتنا مدينة لبعض الحركات الاشتراكية الأخرى فى آسيا وأفريقيا . (المعرب)

« لا ريب فى أن جميع هذه الإجراءات تؤلف جزءاً من مهمة دولة الرفاهية العصرية. ولكن ما أعنيه "بالمكاسب المحددة" هو أننا لا نكتفى بدعوة الشعب إلى بذل التضحيات فى سبيل مشروعات ضخمة ، كمشروع السد العالى والوادى الجديد ، على أن يجنى فوائده منها فى المستقبل ، وإنما نحاول أن نضمن له احتياجاته الفورية أيضاً فى المواد الغذائية والخدمات الطبية واللباس والإسكان والسلع التموينية، بأسعار محددة ، فى نطاق طاقاته على دفعها » .

ويبدو الدليل الصادق الواضح على صحة ما قاله قائد الثورة ، فى شهادة المصدر الذى لا يتطرق إليه الشك فى الحياة الدولية اليوم ، وأعنى به الأمم المتحدة . فقد بينت دراسة قامت بها منظمة اليونسكو ، أن مصر – بعد اثنى عشر عاماً من تحررها – هى أرخص بلاد العالم بالنسبة لسلع الاستهلاكية . وتقرر الوثيقة نفسها ، التى أعدتها مجموعات عدة من الخبراء الدوليين ، أن هرولة الأسعار فى ارتفاعها ، ظاهرة تعم جميع البلاد النامية ، وتؤلف مشكلتها الرئيسية . ولقد ارتفعت الأسعار فى عدد من هذه البلاد بنسبة مائة فى المائة منذ بدأت عملية تحديد اقتصادياتها القومية !

ولا ريب فى أن العوامل نفسها التى أدت إلى ارتفاع الأسعار فى البلاد الأخرى ، قائمة فى مصر ، بل لعلها توجد فيها بشكل أوسع ، إذ أن وضع الإنتاج فيها كان لابد أن يؤدى إلى ارتفاع عمودى فى الأسعار . وقد واجهت ثورة عبد الناصر مشكلتين ضخمتين : أولاهما التزايد فى عدد السكان ، وثانيتهما التصنيع على نطاق ضخم . ولقد تعقدت هاتان المشكلتان من جراء الغزو المعيب الذى تعرضت له مصر فى عام ١٩٥٦ من ناحية ، ومن جراء صراع الحياة أو الموت – للمحافظة على الوجود القومى – مع دول استعمارية كبرى كبريطانيا وفرنسا

والولايات المتحدة، من الناحية الأخرى . ولكن ثورة عبد الناصر تمكنت ، بالرغم من كل هذا ، من المحافظة على نظام دقيق صارم لمكافحة الارتفاع فى أسعار السلع الاستهلاكية ، بحيث لم يسمح له بالزيادة على نسبة الثمانية فى المائة ، وهى نسبة ضئيلة للغاية .

ولعل القاهرة هى العاصمة الوحيدة التى يعرف المؤلف أن أفراد الطبقة الوسطى فيها – لا من المصريين وحدهم ، بل من الغرباء المقيمين فيها ، كالهنود ، مثلا – قد تحدثوا بشىء من الإعجاب عن التخفيض فى أجور المنازل ، ومجانية التعليم المدرسى والجامعى . ولا ريب فى أن الحياة فى الجمهورية العربية المتحدة اليوم أقل تكلفة من الحياة فى أى مكان فى العالم ، ولا سيما بالنسبة إلى الطبقات الأقل دخلا ، مثل طبقة العمال .

وتفسير هذا الإنجاز الفذ الذى حققته ثورة عبد الناصر يتمثل فى الظواهر المميزة « نوعاً » للاشتراكية العربية . فقد اختلف مجلس قيادة الثورة المصرى عن الحكومات الأخرى فى أنه لم يركز منذ البداية على المشروعات المتعلقة بالصناعات الأساسية والثقيلة ، بل إنه – خلافاً لما اتبعته الهند مثلاً فى إعطاء الأولوية للمشروعات الصناعية الضخمة والهائلة – راح يركز أولا وقبل كل شىء على إنتاج جميع السلع الاستهلاكية التى تحتاج إليها الأسواق ، لتزويدها بها بكميات وافرة ، وبأسعار محدودة .

وكان الحافز على هذه السياسة ، هو الرغبة فى أن لا يطلب إلى الشعب أن يعمل ، باستمرار ، معتمداً على مجرد الوعد بحياة مزدهرة أفضل . وكانت هذه السياسة ضرورية ، أولاً ، لتثبيت دعائم الوحدة الوطنية . . وثانياً ، لحمل الشعب على المشاركة فى الثورة . . . وثالثاً ، لأن التصنيع ضمن إطار القطاع العام ، كتعبير عن الاشتراكية ، يفقد كل معنى له لو أنه لم يؤثر تأثيراً مباشراً على حياة المواطنين اليومية .

وكثيراً ما قيل إن العامل الذى يقال له إنه يعيش فى ظل الاشتراكية ، لا يستطيع أن يعيش على الصلب والأسمنت الاشتراكيين .

ومن واجب الاشتراكية ، لكى تكون واقعاً ، أن تنعكس فى الوجود اليومى للناس .

وقد أدت سياسة توفير السلع الاستهلاكية الأولية للشعب ، إلى تزويد الأسواق بكميات كبيرة من احتياجاتها الضرورية . ولما كان التوازن بين العرض . والطلب على هذه السلع لم يتأثر نتيجة لهذه السياسة، فإن الارتفاع الكبير فى الأسعار بات أمراً غير معقول ، ولا ضرورة له . ولم يظهر هناك أى خطر من التضخم ، من جراء ارتفاع أجور العمال ، إذ أن السلع التى يحتاجون إليها كانت متوافرة . هكذا غدت ثورة عبد الناصر فى حقيقتها ثورة الشعب ، أو ثورة المستهلكين .

ولم يكن هذا الاتجاه ليؤتى النجاح بالطبع لو لم ينطو أيضاً على نظم إجرائية جذرية ومقبولة . وكان لابد من تدخل الثورة تدخلا مستمر ومباشراً لحماية الشعب ، وإشراكه فى هذه النظم الإجرائية ، التى هدفت إلى مكافحة التضخم ، والنقص فى السلع الاستهلاكية الضرورية ، وارتفاع أسعارها .

وكان تأميم الصناعات الاستهلاكية ، والإشراف عليها ، الخطوة الهامة الأولى التى قامت بها الثورة فى هذا الاتجاه. وسرعان ما لحقت بها خطوات أخرى ، كتأميم المخازن والمتاجر الكبيرة ، وشركات التجارة والأعمال ، التى كان لابد أن تتحول إلى « بالوعات » للاستغلال والمضاربة من جانب المشروعات الفردية التى لا خلاق لها ولا مبادئ .

وقد حرصت الثورة كل الحرص على عدم تأميم تجارة التجزئة ، ففى القاهرة وحدها ألوف الحوانيت الصغيرة التى تواصل العمل طيلة ساعات الليل والنهار ، وهناك مثلها ألوف وألوف أخرى فى جميع أنحاء البلاد . وكان تأميم هذه الحوانيت لا يفيد الجمهورية بشىء من الناحية

المالية ، ناهيك عن أنه كان سيؤدى إلى إضعاف معنوية الشعب . وبدلاً من أن تقوم الثورة بتأميم تجارة التجزئة ، راحت تسن قانوناً لها ، مكن الدولة من أن تفرض الرقابة الساهرة على أوضاعها . يضاف إلى هذا أن الضرائب التصاعدية التى فرضتها الثورة على الدخل ، حدت من أرباح هؤلاء التجار . لكن إنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، كان الإجراء الأهم الذى قامت به الثورة لضمان إشرافها على تجارة التجزئة .

ولا ريب فى أن ضخامة ما تقوم به هذه الجمعيات من عمليات البيع والشراء ، قد فرضت الرقابة على أسواق التجارة الداخلية والتوزيع . وبلغت قيمة عمليات البيع والشراء التى قامت بها أربعين مليوناً من الجنيهات فى العام الواحد . وهى تملك فى المدن الكبيرة — كالقاهرة والإسكندرية وبورسعيد — مجموعات كبيرة من الحوانيت والمخازن ، منتشرة فى كل مكان . وقد سمح لها أيضاً بأن تدير المخابز والمجازر ، والثلاجات المعدة لحفظ اللحوم والمواد الغذائية الباردة والمعلبة . . علاوة على القيام بعمليات دقيقة وكثيرة أخرى .

وقد تعزز عمل هذه المؤسسات بإدخال نظام الإعانات المالية الحكومية لصناعات المواد الغذائية والملابس — وقد بلغت هذه الإعانات فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ رقماً خيالياً زاد على ٤٨ مليوناً من الجنيهات — وتشمل هذه المعونات : الأرز ، والملح ، والسكر ، والمسلى ، والبن ، والخضار ، والأسماك ، واللحوم ، والملابس . ورغبة من الدولة فى التأكد من حصول الشعب على احتياجاته الضرورية بأسعار معقولة ، دون أن تتأثر بارتفاع مستوى المعيشة ، خلقت عدداً من المؤسسات ، تولت إعانتها بسخاء . فقد رصدت مبلغ ٣٧ مليوناً من الجنيهات ، فى ميزانية عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ ، لتخفيض مستوى المعيشة . كما رصدت مبلغاً إضافياً قدره ١١,٣٣٠,٠٠٠ جنيه لمؤسسات التموين العامة الخمس .

وقدمت الدولة معونات مالية لإنتاج الحنطة والدقيق والذرة والمسلى

النباتى ، ولفروق أسعار الكيروسين والسكر ، وبعض المواد التموينية الأخرى . . ثم لتغطية تكاليف النقل إلى الأماكن النائية . وقد مثلت أرقام المعونة فى ميزانية عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ ارتفاعاً قدره ١٢٠ فى المائة بالنسبة إلى السنوات السابقة .

ورصدت الحكومة مبلغ ٥٣ مليون جنيه لهذه الغاية فى ميزانية عام ١٩٦٣ ، خصص منها ٣٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه للخدمات التموينية . وعهد إلى المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمخابز — التى تشرف على ١٥٠ مطحناً للدقيق ، و ٧٨ مضرباً للأرز ، و ٩٢ مخبزاً — بإنشاء عشرين مطحناً إضافية أخرى للدقيق . وسمح للمؤسسة المصرية العامة للتخزين والصوامع ، وهى التى تشرف على المستودعات والمخازن وثلاجات التخزين ، بالحصول على أحدث وسائل النقل المجهزة بالثلاجات ، فى حدود ٥,٧٠٠,٠٠٠ جنيه . ورصد مبلغ ١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه لمؤسسة التعاون المصرية ، لإقامة مراكز جديدة ومحطات تعاونية للسلع الاستهلاكية ، بالإضافة إلى المخابز والمجازر . وأخيراً رصد مبلغ عشرة ملايين جنيه للمؤسسة المصرية العامة لمصايد الأسماك . وعادت هذه الأرقام كلها فارتفعت فى الميزانية الحالية لعام ١٩٦٤ — ١٩٦٥ . وقد تحدث الرئيس عبد الناصر إلى مؤلف هذا الكتاب فى مطلع العام الحالى ، فقال :

« لقد رصدنا فى العام الماضى مبلغ ١٣٠,٩٠٠,٠٠٠ جنيه للخدمات التموينية التى أنشئت لخفض مستوى المعيشة . وتقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية أيضاً بتنفيذ مشروعات الإسكان الرخيصة فى عدة مدن . وقد تم بناء خمسة آلاف مسكن جديد فى القاهرة وحدها ، لتؤجر بأجور مخفضة لأفراد الطبقات العاملة والوسطى . وقد أتممنا فى الآونة الأخيرة بناء نحو من ستين ألف بيت فى جميع أرجاء البلاد ، من هذا الطراز » .

وإلى جانب التخفيض فى أسعار المواد الغذائية والملابس وأجور

المساكن ، تمكنت الثورة من توفير المواد الطبية والأدوية للشعب بأسعار رخيصة لا تفوق طاقة الشعب الشرائية . ولا ريب فى أن دراسة الأرقام الإحصائية عما تحقق فى هذا الميدان فى الحقبة الأولى من الثورة ، تعرض صورة مذهلة : فلقد ارتفعت مشتريات الفرد من مواد العلاج والأدوية المصنوعة محلياً من ستة قروش إلى مائة قرش ، كما ارتفع الإنتاج المحلى من نصف مليون جنيه إلى ستة ملايين ، وارتفعت المبيعات السنوية من أربعة ملايين إلى سبعة عشر مليوناً . وقد تمكنت الثورة بفضل المؤسسة المصرية العامة لصناعة الأدوية والمواد الطبية من تحقيق تزويد الشعب بما يحتاج إليه من دواء ، بأرخص الأسعار بالنسبة إلى الأسعار الدولية للأدوية ومواد العلاج .

ويمثل نمو هذه المؤسسة تطوراً ملحوظاً . فقد بدأت المنظمة عملها بتخفيض أسعار الدواء بنسبة ٢٥ فى المائة ، ثم ما لبثت هذه النسبة أن ارتفعت حتى وصلت إلى ٦٠ فى المائة . وقد رد تجار الدواء بإخفاء الأدوية الضرورية من الأسواق وبيعها فى السوق السوداء . لكن الثورة سرعان ما أقامت هيئة لإنتاج الدواء وأخرى لتوزيعه .

وقد أقيمت المؤسسة المصرية العامة للأدوية فى عام ١٩٥٧ . وتم الخلاص فى عام ١٩٦٠ من المستوردين والموزعين الذين كانوا يجنون أكبر الأرباح على حساب الشعب ، إذ تأسست المؤسسة المصرية العامة لتوزيع الأدوية ، لتحل محلهم . وفى يوليوعام١٩٦١ حلت المؤسسات المتخصصة فى الأدوية والموادالطبية والكيماوية محل جميع المنظمات السابقة. وأدى توفير العلاج بأسعار معقولة إلى ارتفاع المبيعات من ٨,٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ ، إلى أحد عشر مليوناً فى العام التالى ، وسبعة عشر مليوناً ونصف المليون فى العام الثالث . وهكذا كفل الحق لكل مواطن فى الحصول على العناية الطبية ، وتوقفت المعالجة الطبية والدواء عن أن يكونا من سلع الترف ، تباع وتشرى بأسعار تفوق طاقة المواطن العادى.

وهكذا يعود الفضل فى نجاح الثورة فى تحويل الشعب إلى جبهة وطنية متحدة ، إلى حد ما ، إلى هذه الإجراءات التنظيمية الرائعة للاشتراكية العربية .

٣

لجأت الجمهورية العربية المتحدة ، كغيرها من الدول الأفريقية الآسيوية ، إلى الاقتصاد الموجه فى تنميتها القومية . وأصبحت مشروعات الإصلاح الزراعى ، ومشروعات التصنيع المستندة إلى السد العالى ، ومغامرة الوادى الجديد الكبرى ، رموز هذه التنمية . وسرعان ما ألحقت هذه المشروعات الضخمة بسلسلة من نواحى النشاط الأخرى ، لضمان تصنيع البلاد .

وقد حلت مشكلة التصنيع فى البلاد النامية ، إلى حد ما ، عن طريق تطوير القطاع الاشتراكى العام فى الاقتصاد القومى . وقد عرفت ثورة عبد الناصر منذ قيامها أن التأميم يكون فى مجموعتين : فهناك من الناحية الأولى ما يمكن أن يسمى بالتأميم السلبى ، وهو الجهد الذى تبذله الدول القومية الحديثة لسد الفراغ الذى خلفه المستعمرون فى ميدان الصناعات الثقيلة الذى عجز القطاع الخاص عن اختراقه والنفاذ إليه . وهكذا كثيراً ما رأينا بعض هذه الدول تعتمد على الفئات الرأسمالية الوطنية ، لإقامة هذه الصناعات الضخمة فى القطاع الاشتراكى العام . أما من الناحية الأخرى ، فقد عنى التأميم قيوداً إيجابية على المجالات التى تعمل فيها القطاعات الخاصة العاملة . ولم يؤثر هذا على حقل الصناعة فحسب ، بل على حقول التجارة الخارجية والداخلية والمصارف والنقل أيضاً . وكان من الواضح كل الوضوح فى عام ١٩٥٢ أن عدداً من البلاد المتحررة حديثاً كان يواجه متاعب بالغة فى اللجوء إلى الفئة الثانية من أعمال التأميم ،

بسبب ما تلقاه من مقاومة عنيدة من الجماعات الرأسمالية الحسنة التنظيم ، بالتعاون مع مثيلاتها فى البلاد الرأسمالية والاستعمارية .

ولم يكن فى وسع ثورة عبد الناصر أن تلجأ إلى التأميم فوراً ، إما لأنها لم ترغب فى ذلك ، وإما لأنها عند نشوئها لم تكن تملك الوقت والطاقات الكافية للقيام بمثل هذا التجديد الهام ، فى وجه التهديدات المستمرة من التدخل الاستعمارى التى تحولت إلى عمل فعلى فى عام ١٩٥٦ . ولا ريب فى أن هذا الهجوم الاستعمارى قد حث خطى الثورة ودفعها إلى عملية التأميم والتحول الاشتراكى .

وكان أبرز عمل من أعمال التأميم التى قامت بها الثورة ، كما كان الخطوة الرئيسية الكبرى فى ذلك الاتجاه ، عندما أمر الرئيس عبد الناصر بتأميم شركة قناة السويس البحرية وتسلمها فى عام ١٩٥٦ . وقامت الثورة أثناء وقوع العدوان الاستعمارى بتأميم المشروعات البريطانية والفرنسية كإجراء ثأرى للعدوان . وتم تأميم الممتلكات البلجيكية كذلك بعد العدوان البلجيكى على الكونجو كتعبير عن تضامن الثورة مع الشهيد « باتريس لومومبا » وشعبه الكونجولى .

وهكذا تم وضع أسس القطاع العام على قاعدة ثابتة وقوية وسليمة ، من نضال مصر ضد الاستعمار . ولا ريب فى أن النضال ضد الاستعمار ، الذى ما زال يغذى ، ويحث على الإسراع فى السير : توأمه ورفيقه ، وهو النضال من أجل الحرية الاجتماعية والاقتصادية : يؤلف الصخرة الحقيقية التى تقوم عليها الاشتراكية العربية . وقد تحدث إلى السيد محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام — وكان مصيباً كل الصواب فى قوله — بأن هناك وجهين مميزين للثورة المصرية : أولهما عداء الشعب الكامل للاستعمار وصراعه الدائم معه : وثانيهما التعاون بالرغم من الخلافات المذهبية مع جميع القوى المناهضة للاستعمار والتى يؤلف الاتحاد السوفييتى طليعتها .

وراح عبد الناصر فى مستهل عام ١٩٦٠ — مستفيداً من التجارب التى تحققت والمعلومات التى تجمعت من تأميم شركة قناة السويس وغيرها من المصالح الأجنبية — يؤمم أهم مؤسستين ماليتين فى البلاد ، وهما بنك مصر ، والبنك الأهلى . وقد كشف هذا الإجراء عن مزيد من الحقائق المرعبة عن الحلف بين المستعمرين الأجانب وعملائهم وأعوانهم ، وأدى هذا الكشف — مع ضغط البرنامج السريع فى التصنيع — إلى الحث على مزيد من إجراءات التأميم والإسراع فيها . وسرعان ما ظهرت القوانين الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٦١ ، التى تميزت بالشمول فى تأميماتها فى الإقليمين المصرى والسورى فى الجمهورية العربية المتحدة .

أجل؛ كانت هذه القوانين والمراسيم شاملة لجميع حقول المال والاعتمادات والإقراض . فقد تم تأميم ما يزيد على ١٤٠ من المصارف وشركات التأمين ، وبموجب هذه المراسيم أصبح للثورة كذلك نصف أسهم إحدى وتسعين شركة من الشركات الكبيرة . . كما حددت حصة الفرد من أسهم ١٥٩ شركة أخرى بما لا تزيد قيمته على عشرة آلاف جنيه . وقد تقرر تعويض من أصيبوا بضرر بخسارة رأسمالهم أو جزء منه ، عن طريق هذه الإجراءات ، بسندات على الدولة تدفع فى غضون خمسة عشر عاماً ، بفائدة سنوية قدرها أربعة فى المائة .

وكان للطبيعة الجارفة لهذه المراسيم أثرها الضخم فى التحول الثورى فى ملكية المشروعات الصناعية والتسليفية والمالية فى الجمهورية . وهكذا تم تقليم أجنحة كبار الرأسماليين من مختلف الجنسيات ، وأصبح للدولة نصيب فى التنظيمات التى يسيطر عليها هؤلاء الناس . لكن لم تمض مدّة حتى أدركت الثورة أنه ما لم تصفَّ الطبقات الرأسمالية والإقطاعية تصفية كاملة ، وما لم يعط للشعب العامل الحق فى الإسهام المباشر فى تخطيط هذه التنظيمات الصناعية وإدارتها ، فإن قوانين يوليو قد تتعرض لعمليات

التخريب والتعطيل ، فى وسع هذه الطبقات أن تستفز المصالح المستثمرة وحلفاءها الأجانب على القيام بحركات ثأرية ومضادة للثورة .

وقد ردت المصالح الرأسمالية والإقطاعية فى سوريا فى سبتمبر عام ١٩٦١ — أى بعد ثلاثة أشهر ليس إلا من صدور هذه القوانين الاشتراكية — بانقلاب أدى إلى انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة . ولم يضع عبد الناصر وقته فى الاعتبار من الثورة السورية المضادة ، قبل أن تعكس آثارها على مصر ، فراح يعترف علناً بخطأ تقديره السابق فى أن الثورة العربية يمكن أن تتعايش سلمياً مع الطبقات الرأسمالية والإقطاعية المتحالفة . وأخذ قائد الثورة على نفسه منذ تلك اللحظة يحارب الإقطاعيين والرأسماليين على أنهم أدوات الأعداء القدامى من استعماريين وإمبرياليين ، وعملاؤهم . وكان هذا العهد فى الواقع استمراراً فى الصراع الواحد من أجل تحرير الشعب من النير الخارجى والداخلى على حد سواء . ولم يحل عام ١٩٦٢ حتى كان هذا الطراز من البورجوازية الكبيرة قد صفى سياسياً ، وأجبر على أن يتخلى عن ممتلكات لا تقل قيمتها عن ألف مليون جنيه .

وكانت قضية أحمد عبود نموذجية من نواح متعددة : فلقد قدرت ثروة هذا الرجل بستة وعشرين مليوناً من الجنيهات . وكان يسيطر على الملاحة البحرية وتمخر سفنه عباب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسى . وكان عضواً فى مجالس إدارات معظم الشركات والبنوك المهمة . وكان اسمه يتردد قبل ثورة عبد الناصر بمنتهى الإجلال فى مكاتب الوزارات وصالونات الحلاقة على حد سواء . ولكن قوانين يوليو الاشتركية أدت إلى تأميم إمبراطورية أحمد عبود المالية . وخصصت له الحكومة مبلغ ثلاثمائة جنيه طلب إليه أن يتسلمها فى كل شهر من بنك الإسكندرية فى شارع قصر النيل فى القاهرة . وحدد الحد الأقصى من التعويضات التى يستطيع الحصول عليها بثلاثين ألف جنيه .

وعلى هذا الأساس ظهر تعبير البورجوازية غير المستغلة لأول مرة فى الدستور المؤقت . وكان هذا يعنى بعبارة أخرى أن الاشتراكية العربية كانت قد تمكنت عند حلول عام ١٩٦١ – ١٩٦٢ من انتزاع السلاح من البورجوازية المصرية ، ووضعتها تحت السيطرة القومية الصارمة .

ونص فى الوقت نفسه على إشراك العمال فى إدارات جميع الشركات وفى نصيب من أرباحها أيضاً . وفرض على كل مشروع صناعى أن يضم فى مجلس إدارته عضوين ، ما لبثا أن أصبحا أربعة ، يمثلون العمال ، وأن يحصل العمال على خمسة وعشرين فى المائة من صافى الأرباح على شكل علاوات إضافية . وحدد الحد الأعلى لرواتب المديرين ورؤساء مجالس الإدارة بخمسة آلاف جنيه فى السنة . وحددت ساعات العمل الأسبوعى باثنتين وأربعين ساعة ، وأقيم جهاز خاص لتنظيم استخدام العمال فى المؤسسات الصناعية . وأخيراً خولت وزارة الصناعة مهمة تحديد كميات الإنتاج ، وعدد النوبات (الورديات) فى كل مؤسسة من المؤسسات .

وقد مثلت القرارات الاشتراكية نقطة التحول فى نمو الاشتراكية العربية . وكان الأثر الفعلى لهذه القرارات سيطرة الثورة على جميع تنظيمات الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية والتسليف والنقل . وقد نقلت إلى سيطرة الدولة نسبة تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ فى المائة من مجمل الإنتاج الصناعى للبلاد . وتحولت مئات المصانع التى تنتج النسيج والأسمنت والزجاج والمواد الغذائية وغير ذلك من المواد التى تتصل بالحاجات اليومية للشعب إلى سيطرة الدولة . وسرعان ما أصبحت الصناعات الثقيلة والخفيفة والتجارة الخارجية والداخلية والمشروعات المتوسطة ، ضمن التنظيم الاشتراكى للدولة . ولقد تحدث الرئيس عبد الناصر فى يناير عام ١٩٦٤ إلى مؤلف هذا الكتاب فقال :

« وهكذا ترون أننا نصل إلى مرحلة من إشراف الشعب الكامل على وسائل الإنتاج . ومن إقامة قطاع عام قوى يملكه الشعب . ويشمل هذا فى أوضاعنا إنتاج كافة الاحتياجات الأساسية كالخبز وبناء المساكن . فكلا هذين الفرعين من احتياجات الناس يمت إلى القطاع العام » .

وكان الأثر الفورى لقرارات عام ١٩٦١ على الإنتاج القومى وحياة الشعب العامل كبيراً وملهماً . وأدى إشراك العمال فى إدارة الصناعات الجديدة المؤممة ، وحرمان الرأسماليين من السيطرة عليها ، إلى زيادة الإنتاج فى الشركات المؤممة بنسبة ٩,٣ فى المائة بين يوليو ١٩٦١ ومارس ١٩٦٢ . وقد عنت هذه الزيادة زيادة أخرى بقيمة ٢١ مليوناً من الجنيهات فى قيمة السلع الناتجة . وارتفعت أرباح ثلاث عشرة شركة كانت قد أقفلت ميزانياتها السنوية فى هذه الفترة بنسبة ٢٤,٨ فى المائة . وارتفع الإنتاج فى عدد من هذه الشركات بنسبة تزيد على الخمسين فى المائة . وتسلم عمال هذه الشركات الثلاث عشرة ومستخدموها مبلغ (١,١٥٠,٠٠٠) جنيه نقداً مقابل حصتهم من الأرباح ، ويعادل هذا المبلغ ١٥ فى المائة من مجمل الربح .

وتميل الأرقام عادة فى الموضوع الذى نقرؤه إلى الجمود والتبدل ، وكثيراً ما تفشل فى إعطائنا صورة واضحة . ولكن هذه الأرقام المتعلقة بالأرباح المباشرة التى حصل عليها العمال نتيجة القرارات الاشتراكية تعطينا ، إذا ما درست على ضوء المستوى الثابت للأسعار ، صورة دقيقة إلى حدما عن التحسن الأفقى فى حياة العمال .

فقد ارتفعت مكاسب العمال والمستخدمين فى الهيئة المصرية العامة للتطيط فى السنة المالية ١٩٦١ — ١٩٦٢ بنسبة ٩,٨ فى المائة ، وارتفخت مكاسب عمال المؤسسة العامة للغزل والنسيج ومستخدميها بنسبة

١٦ فى المائة ، وفى صناعة مواد البناء والخزف بنسبة ١٣,٦ فى المائة ، وفى الصناعات المعدنية بنسبة ٢١,٤ فى المائة ، وفى الصناعات الكيمائية بنسبة ٢٨ فى المائة ، وفى صناعات المواد الغذائية بنسبة ٢٢,٣ فى المائة ، وفى الصناعات الهندسية بنسبة ٣٥,٩ فى المائة . وقد سجلت هذه الأرقام أعلى نسبة فى هذه الصناعة التى تقوم عليها مؤسسة مصرية عامة تشرف على ثلاثين شركة . وبلغ مجموع أجور العمال والمستخدمين الذين يعملون فى الصناعات المؤممة ورواتبهم فى عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ نحواً من ٧٤٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه . ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف مجموع الرواتب والأجور فى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، إذ لم يتجاوز آنذاك ٣٤٩,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولا ريب فى أن السرعة فى عملية التصنيع ، قد أسرعت فى عملية تحويل الجمهورية العربية المتحدة من بلد زراعى إلى بلد صناعى . وكانت حصة الصناعة من الدخل القومى لا تعدو قبل ثورة عبد الناصر ثمانية إلى عشرة فى المائة ، وهى حصة ضئيلة للغاية . . فارتفعت هذه الحصة بعد عشر سنوات أى فى عام ١٩٦٢ إلى ٣٣ فى المائة . وبدأت مصافى الزيت فى البلاد تسد حاجتها إلى منتجات الزيت كلها . وبدأ فى الظهور إنتاج الصلب والأسمدة الكيماوية فى حلوان . وإنتاج شركة كيما فى أسوان . . كما بدأ إنتاج قطع الآلات ، والآلات القاطعة أيضاً. وقامت شبكات من المنظمات القومية الصناعية تعمل متحدة على الإسراع فى عملية زيادة الإنتاج فى الغزل والنسيج ، ومواد البناء والخزف ، والمواد المعدنية ، والكيماويات ، والصناعات الهندسية ، والمواد الغذائية ، طبقاً لخطة قومية تامة الإعداد والتنظيم .

ويعرب واضعو هذه البرامج الضخمة للتصنيع عن ثقتهم بقرب وصول الصادرات من الإنتاج الصناعى فى نهاية عام ١٩٦٤ إلى ربع ما تحتاج إليه الجمهورية العربية المتحدة من النقد الأجنبى البالغ ٣٦٠ مليوناً من

الجنيهات . ولا ريب فى أن هذا التخطيط الفعال وما يصحبه من توازن فى الميزانية يوضحان إلى حد ما المعجزة التى حققتها ثورة عبد الناصر فى تمويل مشروعات تصنيعها الطموحة ، دون أن يتأثر ما تقوم به من خدمات اجتماعية ، وما تدفعه من مشجعات للعمال ، ومن معونات لضمان بقاء أسعار المواد الغذائية وغيرها من الضروريات على حالها .

ولكن من أين جاء عبد الناصر بالأموال اللازمة لهذا الاستثمار الضخم فى مستقبل بلاده ؟ . . إذا ما بحثنا عن رد على هذا السؤال الهام ، نصل إلى لباب الظاهرة الطبيعية المسماة بالاشتراكية العربية . فلقد سبق لنا أن رأينا أن تفرد مذهبية عبد الناصر لا يتمثل فى شىء غير عادى ، أو نادر الوجود ، ولكنه يتمثل فى تطوير الأشكال التنظيمية لهذه المذهبية وصياغتها وتطبيقها بشجاعة وتصميم ، مما جعل مخططات الاشتراكية العربية التى نادى بها عبد الناصر ، المشعل الذى تهتدى به الحركات النامية فى آسيا وأفريقيا .

ويعرف الجميع ولا شك أن هناك طريقتين أساسيتين ليس إلا لتمويل التطوير فى الاقتصاد القومى لأى بلد نام . ولقد سيطر السباق على تعبئة الموارد الداخلية ، والحصول على أكثر ما يمكن من الموارد الخارجية ، على الحسابات السياسية والاقتصادية لحكومات جميع البلاد الآسيوية والإفريقية . وكان تحقيق التوازن فى منتهى الدقة ، إذ أن الموارد الداخلية بدت ضئيلة دائماً ، بينما ارتبطت الموارد الخارجية بمصالح الحرب الباردة . وهكذا غدت مشكلة الحصول على رؤوس الأموال والخبرة التكنولوجية والآلات الحديثة ، جزءاً من المشكلة الأساسية المتعلقة بالسياسات القومية والدولية لأى بلاد فى العالم .

ولقد قررت ثورة عبد الناصر — نتيجة لإيمانها ، وتحت ضغط الظروف — أن تعتمد أول ما تعتمد على موارد البلاد الذاتية ، لتشرع فى برامجها الإنمائية الطموح . وقد وجهت سياساتها الداخلية والاقتصادية

والمالية كلها فى هذا السبيل . وأدى التأكيد على تعبئة الموارد الذاتية ، إلى المزيد من التحول إلى الاشتراكية . وقد لا أتمكن فى هذا الكتيب الصغير من البحث بشىء من التفصيل فى أكثر من ثلاث من الخطوات العديدة التى خطتها الثورة فى هذا الاتجاه :

فقد أدرك عبد الناصر — أولا — أن تطوير أسلوب التسليف وتصحيحه من الظواهر البارزة فى التطور الاقتصادى المعاصر . وقد قاده هذا الإدراك بالطبع إلى دراسة الجهاز المصرفى دراسة عميقة . وكان من الواضح أن الجهاز المصرفى فى مصر متخلف وواقع تحت سيطرة المصالح الأجنبية . وكان من نتائج هذا الوضع المفجع تلك التجارة السرية التى يزاولها المرابون . ورفض المصارف القائمة مد يد المعونة إلى الصناعات .

وكان هناك نحو من خمسة وعشرين مصرفاً تجارياً فى مصر قبل الثورة ، ثلاثة منها مصارف بريطانية ، واثنان فرنسيان ، واثنان يونانيان ، واثنان تركيان . وكانت المصارف الباقية — بالرغم من أنها مؤسسة فى مصر — واقعة تحت سيطرة المصالح الأجنبية . وكان هذا النظام المصرفى المحدود يقدم الاعتمادات على محصول القطن الموجود ، وعمليات الاستيراد من الخارج ، وذلك تمشياً مع النظام الاستعمارى الاقتصادى المعهود . وكانت المهمة الرئيسية لهذه المصارف مساعدة البلاد الاستعمارية على ابتزاز المواد الأولية من مصر ، وإغراق أسواقها مقابل ذلك بالسلع الاستهلاكية المصنوعة فى الخارج .

وكانت إعادة تنظيم هذا النظام المصرفى وتشكيله على أسس جديدة ، مهمة معقدة ، لم تنته الثورة منها إلا على مراحل ، فى عام ١٩٦١ . وقد نص القانون رقم ١١٧ لعام ١٩٦١ على تأميم جميع المصارف وشركات التأمين . ومكن هذا القانون الدولة من توفير اعتمادات ضخمة لمشروعات الإنتاج القومى . وعندما بات الجهاز المصرفى ملكاً للشعب ، باتت إدارته وتوجيهه لا يهدفان إلا لخدمة سياسة التنمية الاقتصادية . وأصبحت الودائع

والأرباح المجنية من الشعب ، فى خدمة الشعب .

ودللت إحصاءات الفترة الأولى على العمل السحرى الذى حققه تأميم المصارف وشركات التأمين . فقد بلغت القروض والسلفيات التى قدمتها المصارف الرئيسية — باستثناء البنوك التجارية — فى عام ١٩٥٨ ، نحواً من ٢٣٦,٩٠٠,٠٠٠ جنيه . وارتفع الرقم بعد التأميم ، وفى نهاية عام ١٩٦١ إلى ٣٨٤,٩٠٠,٠٠٠ جنيه . وعاد الرقم فارتفع فى نهاية عام ١٩٦٢ إلى ٤٧٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، مسجلا زيادة قدرها ٢٣٧,٥٠٠,٠٠٠ وكان هذا الرقم أكثر بقليل من ضعف المبلغ الذى قدمته البنوك الكبرى إلى الاقتصاد القومى كقروض فى عام ١٩٥٨ . وأسهمت المصارف التجارية أيضاً فى تمويل الصناعة ، فكان ما أقرضتها إياه حتى نهاية عام ١٩٦٢ نحواً من ١٥٠,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، كما أسهمت أيضاً إلى حدود ١٤,٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى تمويل الزراعة .

وهكذا عثر على المال اللازم للتنمية الوطنية فى البلاد نفسها ، بالرغم من الاعتقاد الذى كان سائداً فى البداية بعدم وجوده . فبالإضافة إلى الأموال التى أصبحت متوافرة لوزارة الخزانة ، نتيجة تأميم المصارف وشركات التأمين ، تمكنت حكومة الجمهورية من توجيه استثماراتها إلى فروع معينة فى الصناعة ساعدت بدورها على زيادة الثروة القومية ، ووفرت مبالغ أخرى لإعادة استثمارها .

وراحت الحكومة تؤمم بعد ذلك تجارة الصادر والوارد . ولا ريب فى أن القطن لعب فى هذا الصدد الدور الرئيسى ، إذ أن ثلاثة أرباع تجارة الصادر انحصرت فى القطن ومشتقاته . وعدلت الحكومة فى عام ١٩٥٩ عن نظام المقايضة ، وأصبح الحصول على النقد النادر الثمين الهدف الرئيسى لتجارة الصادر . وأدت الإجراءات التى اتخذت نتيجة لهذه السياسة إلى إلغاء عملية احتيال ضخمة كانت تؤدى إلى حرمان البلاد من مبالغ ضخمة من النقد الأجنبى الذى تجنيه ، كما أدت إلى

توسيع آفاق التجارة الخارجية ومجالاتها[1].

وتبنت الثورة أخيراً وسائل مختلفة للسيطرة على النقد ومراقبته ، كما أدخلت نظام الضرائب التصاعدية غير المباشرة . وقد ساعد استقرار الجنيه المصرى على زيادة الودائع ، وعلى استثمارها فى الجهد القومى . وأدت الضرائب التصاعدية غير المباشرة ، إلى صب أموال فى الحوض المالى القومى كانت مختزنة وعاطلة عن العمل لدى الطبقات الغنية .

وقد اتخذت هذه الإجراءات الثلاثة لتصحب عملية الإنتاج المتزايد والوفورات النامية — بسرعة عجيبة — من قناة السويس وغيرها من الشركات المؤممة . فبلغت أرباح شركة القناة المؤممة ٦٥ مليون جنيه — مواصلة الارتفاع لتصل إلى الهدف المقرر وهو مائة مليون — بينما تراوحت أرباح الصناعات المؤممة الأخرى بين ٦٧ و ٧٠ مليوناً من الجنيهات ، واستثمارات شركات التأمين وصناديق تقاعد العمال والمستخدمين أربعين مليوناً ، والقروض التسويقية ثمانين مليوناً . ولا ريب فى أن جمع حصيلة هذه الأرقام الكبيرة — التى أوردناها على سبيل المثال لا الحصر — يوضح أثر التعبئة الشاملة للموارد الداخلية ، التى حققتها ثورة عبد الناصر .

وقد حققت السياسة غير الانحيازية الثابتة التى اتبعتها حكومة عبد الناصر ، والإنجازات المادية الضخمة التى نفذتها فى الداخل ، لمصر استجابة شاملة ، على صعيد الموارد الخارجية : فقد عقدت اتفاقات للقروض والتسهيلات الائتمانية مع ألمانيا الغربية ، واليابان ، والاتحاد السوفييتى ، وألمانيا الديمقراطية ، ويوجوسلافيا ، وبولندة ، وإيطاليا ، وفرنسا ، وسويسرا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وهولندة ، والسويد ، والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة ، وهكذا لا نجد دولة صناعية

---

(١) لم يبين المؤلف هنا ما يقصده بهذه العملية . ولا ريب فى أنه على حق إذا كان يشير إلى الحيل التى كانت المصالح الاستعمارية تلجأ إليها لابتزاز ثروات البلاد . (المعرب)

واحدة فى العالم لم تعقد مثل هذه الاتفاقات مع الجمهورية العربية المتحدة . يضاف إلى هذا أن صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، ووكالات التسليف الأمريكية ، قدمت شيئاً من العون .

ويمثل مشروع السد العالى اليوم الباب الرئيسى للإنفاق ، ولكن عندما يتم العمل فيه واستخدامه والإفادة منه — قبل عام ١٩٧٠ — سيكون الدخل الناتج عنه مصدراً ضخماً لتغطية الاستثمارات الهائلة التى رصدت فى المشروع . ولا ريب فى أن مشروعات التصنيع والزراعة الضخمة والسريعة ، التى تخطو الآن خطوات حثيثة ، ستتلقى دفعة جديدة مذهلة ، عندما يقوم المشروع بتزويد البلاد كلها بالقوة الكهربية الرخيصة ، وبمقادير ضخمة ، ويؤمن لها المزيد من الأرض لتأهيلها ، والتسهيلات الكبيرة لريها . ولقد أقامت الجمهورية العربية المتحدة اقتصادها على أساس النتائج المتوقعة من السد العالى ، وعندما تتحقق هذه النتائج ، وتتحول إلى واقع علمى فى حقبة السبعينات ، ستتحول البلاد حتماً إلى وضع الوفرة الاقتصادية والازدهار للجميع .

٤

كانت التجارب والاختبارات الاشتراكية التى قامت بها الجمهورية العربية المتحدة قد توصلت قبل عام ١٩٦٢ إلى شىء يشبه التعريف للاشتراكية العربية ، وهو ما عناه الرئيس عبد الناصر فى خطابه الذى قدم فيه الميثاق الوطنى . فلقد تبين أن على الدولة أن تلعب الدور الأكبر فى الاقتصاد الوطنى ، وأن من الضرورى تأميم الصناعة الثقيلة وجميع الخدمات الأساسية . وأضاف أن تأميم فروع تجارة الوارد الهامة ، وخمسة وسبعين فى المائة من تجارة الصادر ، أمر لا بد منه . وبالرغم من أنه أبقى على خمسة وسبعين فى المائة من التجارة الداخلية للقطاع

الخاص ، إلا أن القطاع العام ــ ولا سيما عن طريق التعاونيات ــ هو الذى يتولى وضع المعايير لهذه التجارة . وأصبحت المصارف وشركات التأمين جزءاً من القطاع العام . وبالرغم من الإبقاء على الأبنية والأراضى الزراعية فى القطاع الخاص ، إلا أنه كان من الضرورى اللجوء إلى الضرائب التصاعدية وتحديد الإيجارات ، والملكيات الزراعية لمنع الاستغلال . وكان الشطر الأكبر من بنود هذا البرنامج قد أضحى موضع التنفيذ فى الوقت الذى وضعت فيه التشريعات الاشتراكية لتضمن أن لا يزيد دخل الفرد على خمسة آلاف جنيه فى العام ، وألا تكون لأى فرد حصص أو أسهم تزيد قيمتها على العشرة آلاف .

وحدد الدستور الجديد المؤقت الذى صدر فى الثالث والعشرين من مارس عام ١٩٦٤ ، الأهداف السياسية العامة للاشتراكية العربية . وقد أعلن هذا الدستور إقامة الاشتراكية كهدف شامل ، كما أعلن قيام الملكية القومية العامة فى الجمهورية العربية المتحدة ، والتى تعتمد فى جوهرها على الصناعات والمصارف وشركات التأمين التى تم تأميمها بقرارات عام ١٩٦١ . وهكذا أصبح من واجب الثورة وشعبها أن يقيما مجتمعاً لا مكان فيه لاستغلال الإنسان لأخيه الإنسان . وكان هذا هو الشرط الأساسى الذى يؤدى تحقيقه إلى وضع الأسس السليمة لمستقبل مشرق لشعب مصر العامل .

وأعلن الدستور أن الدولة تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ، وهى تضم العمال والفلاحين ، والجنود ، والمثقفين ، والبورجوازية الوطنية ، غير المستغلة . وكان لابد أن يحتل الرجل العامل بالطبع مركزاً متفوقاً فى هذا البنيان الجديد .

وكشف هذا الإعلان عن جوهر الاشتراكية العربية ولبابها . وقد تبين منه أن ليس ثمة اتجاه إلى أن تكون الاشتراكية العربية وسطاً بين الرأسمالية والاشتراكية ، كما بدد جميع الشكوك فى الدور الصحيح للشعب

العامل وفلاحيه فى هذا البنيان . وأوضح الإعلان الدستورى أن الاشتراكية العربية لا تقوم على جماهير الفلاحين وحدها ، وأنها ليست وسيلة لضمان الإصلاح الزراعى فحسب ، ولكن بات عمال مصر — الذين كانوا ينعتون من قبل « بالغلابة » — الفئة الأولى فى قوى مصر العاملة .

وكان لابد من صهر هذه الفئات التى تؤلف مجموع الشعب العامل فى بوتقة واحدة ، عن طريق تأليف الاتحاد الاشتراكى العربى . ولقد ظلت عملية بناء هذا الاتحاد الشغل الشاغل مدة عامين لثورة عبد الناصر فى المجالات السياسية والديمقراطية ، قبل إعلان الدستور المؤقت الجديد . وقد أقيمت مراكز التسجيل التى بلغ تعدادها ٦٩١٢ مركزاً ، لقبول العضوية فى الاتحاد الاشتراكى العربى فى طول البلاد وعرضها .

ووضع تنظيم سياسى شامل للبلاد كلها . وكان من حق المواطنين أن يختاروا — بالنسبة إلى تسجيلهم كأعضاء — بين الوحدة الأساسية التى يدخل فى نطاقها محل إقامتهم العادى ، وبين المؤسسة الجماهيرية التى يعملون بها ، أو ينتمون إليها ، والتى لا يقل تعداد العاملين فيها عن الألف . وتقرر أن يكون عدد الوحدات الأساسية ٤٦٠٧ ، منها ٦٥ وحدة فى مناطق القاهرة المختلفة، والبقية موزعة على المدن والقرى فى أنحاء البلاد كلها . أما عدد الوحدات فى المؤسسات الجماهيرية فقد حدد بألفين وثلاثمائة وخمس وحدات ، جلها فى المدن الكبيرة . وتقرر قيام ثلاث وحدات فى كل جامعة ، واحدة منها للطلبة ، وأخرى للأساتذة ، وثالثة للموظفين والعمال .

وكان الهدف الرئيسى من الاتحاد الاشتراكى العربى ، مواصلة التطور القومى عن طريق جهود المواطنين أنفسهم . وتحقق بذلك التمثيل الصالح لجميع قطاعات السكان . وكانت القاعدة فى العضوية استعداد الفرد للإسهام فى سعادة البلاد . وتقرر أن تقوم القيادة الجماعية ، ضمن إطار هذا الاتحاد الحديث التنظيم ، بوضع الإصلاحات

الاجتماعية والاقتصادية على أسس ثابتة ومستقرة . وهكذا عنى قيام الاتحاد الاشتراكى العربى أكثر من مجرد قيام حزب سياسى ، فهو فى الواقع التنظيم السياسى الشعبى الذى ينظم قوى الشعب العاملة والذى يتمثل فيه تحالف هذه القوى فى إطار الوحدة الوطنية .

وسرعان ما تبينت — بعد إعلان الدستور المؤقت — العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى العربى وبين الديمقراطية فى الجمهورية العربية المتحدة . فقد نصت المادة الخامسة من الدستور على وجوب انتماء كل مرشح لعضوية مجلس الأمة (الذى يضم ثلاثمائة وخمسين نائباً) ، إلى عضوية الاتحاد الاشتراكى . وقررت المادة الأولى الطبيعة الطبقية للاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الأمة ، إذ نصت على أن يكون نصف أعضائهما على الأقل من العمال والفلاحين .

واتضحت صورة التنظيم الديمقراطى للاشتراكية العربية عندما اتخذت الاستعدادات اللازمة لانتخاب نواب الأمة . وبالرغم من النص على أن يكون المرشح عضواً عاملا فى الاتحاد الاشتراكى — مما يجعل الاتحاد هو المصدر الوحيد للترشيح — إلا أن القوائم التى أصدرها الاتحاد بأسماء المرشحين تضمنت عدداً أكبر من عدد أعضاء مجلس الأمة . ففى الثامن عشر من فبراير عام ١٩٦٤ ، بلغ عدد المرشحين المقبولين للاشتراك فى انتخابات الدوائر الانتخابية التى يبلغ عددها ١٧٥ دائرة ، ١٠٤٣ مرشحاً ، كان بينهم ١٣٨ مرشحاً من الفلاحين ، و ١٩٥ من العمال . ورشحت الفئات الأخرى ٥١٤ مرشحاً ، بينهم ١٦ سيدة . وقد ضمت مدينتا القاهرة والإسكندرية معظم مرشحى العمال ، بينما قدمت محافظات البحيرة والشرقية والمنوفية والمنيا وأسيوط ، معظم مرشحى الفلاحين .

ومثلت السيدات المرشحات نهضة المرأة المصرية . وقد تضمنت

قائمة الترشيحات ست سيدات عن القاهرة وحدها ، منهن اثنتان من ربات البيوت ، وثالثة من العاملات فى أحد مصانع مصر الجديدة ، ورابعة من المحاميات ، وخامسة تعمل عضواً فى مجلس إدارة بنك الجمهورية ، وسادسة تمارس مهنة الطب . وقد أوضح السيد حسن إبراهيم عضو مجلس الرئاسة (نائب رئيس الجمهورية) ، الحقيقة الأساسية فى النظام السياسى الجديد الذى يقوم على الترابط بين الاتحاد الاشتراكى العربى وبين مجلس الأمة ، على النحو التالى :

« تختلف الأوضاع الراهنة التى تجرى فيها الانتخابات لعضوية مجلس الأمة اختلافاً كبيراً عن تلك التى شهدتها الانتخابات السابقة ، فليس ثمة تحزبات ولا صراع على السلطة اليوم . وتتحد جميع السلطات الشعبية فى تأليف نظام موحد ، هو الاتحاد الاشتراكى العربى . وليس بيننا اليوم تيارات متعارضة ، كما ليس بيننا أى تصادم فى العقائد والإيمان ، وإنما هناك عقيدة موحدة ترتكز على نصوص الميثاق الوطنى . ولقد باتت الاشتراكية النظام الذى نخلص فى تبنيه فى الحكم الديمقراطى ، كما أصبحت الهدف الأخير لكل فرد فى بلادنا ، والأساس السليم لمجتمعنا السليم . وتحملنى هذه الحقائق كلها عن الاعتقاد بأن الدوافع التى كانت تسبب السلاسل المتتابعة من المنازعات إبان الحملات الانتخابية ، لم يعد لها وجود على الإطلاق وقد أصبحت الأهداف البناءة الآن فى منتهى الوضوح » .

ولقد تمت الاستعاضة عن الشكل البرلمانى للديمقراطية – والذى يسمى أحياناً بالديمقراطية التقليدية ، وأخرى بالديمقراطية البورجوازية – بالديمقراطية الشعبية ، عن طريق الاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الأمة ، بعد سلسلة طويلة من التجارب والكفاح الجدى . فلم تكن هناك من قبل أية كلمة لشعب مصر العامل فى تصريف شئون البلاد ، نتيجة

للسيطرة الاستعمارية البريطانية وعملائها من الإقطاعيين والرأسماليين . ولم يكن فى وسع العامل أو الفلاح أن يفيد شيئاً من استمرار وجود ما يسمونه بالديمقراطية البرلمانية . وقد اتضح هذا تمام الاتضاح فى يوليو عام ١٩٦١ ، إذ عرضت القوانين الاشتراكية على مجلس الأمة الذى كان انتخابه قد جرى على القواعد الانتخابية السابقة ، وطبقاً للنظام البرلمانى المعروف . لكن تركيب هذا المجلس كان من الطراز الذى يجعل قلة من أعضائه فقط يقترعون إلى جانب هذه القرارات الاشتراكية . وكان من المتوقع أن يعارض الأعضاء الباقون التأميم ، أو ينحرفوا به عن أهدافه فى اجتماع اللجان .

وكانت القاعدة التى وضعتها ثورة عبد الناصر ، لتطوير النظم السياسية للاشتراكية العربية ، فى منتهى البساطة . . فقد برز سؤالان ، أولهما : أى أشكال الديمقراطية هو الأكثر نفعاً للشعب العامل ؟ وكان السؤال الثانى : أى تنظيم يضمن تمثيل الأوضاع الاقتصادية المتغيرة للشعب العامل ؟ وكان من الواضح أن النظام البرلمانى ، المقتبس عن بريطانيا ، لن يهدف إلى دفع قضية الشعب العامل إلى الأمام ، بل سيصبح أيضاً ، أداة خطرة فى أيدى أولئك الذين يريدون إرجاع عقارب ساعة التقدم إلى الوراء . وكان الاتحاد الاشتراكى العربى — باعتباره الجبهة التى تمثل وحدة قوى الشعب العاملة فى إطار الوحدة الوطنية — من ناحية . . ومجلس الأمة — المنتخب انتخاباً حرًّا ، والذى يضمن أن يكون نصف أعضائه على الأقل من الشعب العامل — من الناحية الثانية ، هما وسيلتا الحل الوحيد الذى يتفق مع روح الاشتراكية العربية ، التى بانت مظاهرها من قبل فى الإصلاح الزراعى ، ونصب السد العالى الضخم ، وقوانين يوليو الاشتراكية .

الفصل الخامس

وحدة الأمة العربية

« لن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء ، لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ، ودورنا بحكم هذا المكان .
« أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وفعلا ، وليس مجرد كلام » .

جمال عبد الناصر

فى كتاب « فلسفة الثورة »

ولدت ثورة عبد الناصر ، نتيجة الاعتقاد بأن عليها أن تؤدى دوراً حيوياً وحاسماً فى تحقيق حلم العرب القديم فى وحدتهم ، فى ظل دولة عربية متحدة وقوية . ولقد عمل عبد الناصر وقادة الثورة بإخلاص منقطع النظير وعزيمة صادقة لتحقيق وحدة العرب ، طيلة السنوات التى انقضت منذ قيام الثورة . فمنذ الأيام الأولى لقيامها ، راح عبد الناصر يقول : « إذا نظرنا إلى الماضى ، وجدنا التاريخ يربط العرب بالوحدة ، وزاد إيماننا بأهمية القومية العربية ، والوحدة العربية » . وقد عاد الرئيس فتوسع فى هذه الأفكار فى خطاب سياسى هام ألقاه فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٠ ، قال فيه :

« وإننا نؤمن بأمة عربية واحدة . لقد كانت للأمة العربية دائماً وحدة اللغة . ووحدة اللغة هى وحدة الفكر . وكانت للأمة العربية دائماً وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هى وحدة الضمير » .

* * *

ولم تكن فكرة وحدة الضمير حديثة ، إذ أنها امتدت كخيط أرجوانى عبر التاريخ العربى كله . وكان النضال من أجل الوحدة العربية ، عميق الجذور فى تفكير الناس الذين يمتد وطنهم التاريخى من الخليج إلى المحيط . ولقد قامت حركات كثيرة لتحويل وحدة الأمة العربية إلى واقع ، كما كان ثمة كثيرون لعبوا أدواراً رائدة فى إعلان إيمانهم بقضية الوحدة . لكن ما أثمرته ثورة عبد الناصر ، وظهوره كقائد على قمة الأحداث فى الوطن العربى ، هما اللذان أحالا الكلام إلى واقع ، وجعلا الحلم يسير فى طريق التحقيق .

وقد تحققت أشواط بعيدة ، وبصورة مذهلة ، فى هذا السبيل . . إذ أصبحت وحدة الأمة العربية — فى عام ١٩٦٤ — الراية التى تجمع شمل العرب من عدن إلى الجزائر . وبالرغم من أن التحقيق الكامل لهذه الوحدة ما زال مهمة تنتظر التمام ، إلا أن تقدماً بعيد المدى قد سجل فى هذا السبيل ، بعد أن لحقت الهزيمة بجميع أعداء الأمة العربية وأعداء قوتها وسلطانها . وليس ثمة من يجرؤ فى الوطن العربى كله على أن يرفع عقيرته ليجهر بعدائه للوحدة . وليس ثمة من شك فى أن الاتحاد الذى تحقق فى عام ١٩٦٤ بين الجمهورية العربية المتحدة وبين العراق واليمن ، قد أرسى القواعد الواقعية والجديدة لوحدة دائمة .

ولكن كيف أمكن تحقيق مثل هذا التقدم الدينامى فى مثل هذا الأمد القصير الذى لا يعدو اثنى عشر عاماً ، وفى وجه مقاومة عنيدة من القوى الاستعمارية المشتركة ؟ إن فى القصة البطولية والشاقة لجهود عبد الناصر فى توحيد الأجزاء المتفرقة للأمة العربية فى كل عضوى موحد ، ينبض بالحياة ، تقوم العبرة الملهمة للحيوية التى لا تهن ولا تضعف للثورة ، ولقائدها العظيم ، الذى لا يلين ولا يستكين .

١

يقع النضال من أجل القومية العربية وتحقيق الوحدة فى مرحلتين ، لكل منهما حدودها : فهناك أولا مرحلة طويلة وتعسة امتدت طوال أربعة قرون من السيطرة العثمانية على العرب . وانتهت هذه الفترة بهزيمة الباب العالى فى عام ١٩١٩ . أما المرحلة الثانية فهى الفترة الاستعمارية التى بدأت بتقاسم بريطانيا وفرنسا الشرير للأرض العربية بينهما . ثم ظهرت الولايات المتحدة بشكل غير ملحوظ على المسرح بعد دخول شركاتها البترولية فى المنطقة . وفى أعقاب ظهور سلطان الزيت ، ظهرت الأسلحة الأمريكية كلها (من أمثال الحرب الباردة ، والمواثيق والأحلاف العسكرية كحلف بغداد ، ومشروع أيزنهاور ، والحلف المركزى ، وبالطبع إغماد خنجر إسرائيل الاستعمارى الصهيونى بصورة أعمق فى ظهر العرب) .

ولقد جرت محاولات كثيرة ومنتظمة — إبان السنوات المرعبة من السيادة التركية على الوطن العربى — لإزالة كل أثر للحضارة العربية ، و « لتتريك » العرب ! . . وكانت التجارب التى مر بها العرب إبان تلك الفترة الطويلة من الألم مشابهة لتجارب شعب الهند طيلة القرون التى كان الأجانب فيها يتدفقون عليها من أبوابها فى المناطق الشمالية الغربية ، ليقيموا أنفسهم فى (دلهى) كسادة البلاد وحكامها . وكانت لهفة العرب على طرد الغزاة الكريهين الذين يحتلون وطنهم ، مماثلة للهفة الشعب الهندى على الخلاص من السيطرة الأجنبية إبان عهده الطويل من التبعية . يضاف إلى هذا أن رد فعل العرب للمحاولات التركية لتغيير طريقتهم فى الحياة ، كى تتفق مع طريقة حكامهم ، كان مماثلا لرد فعل الهنود طيلة أيام السيادة الأجنبية على بلادهم ، عندما حاول حكامهم انتزاع

قوميتهم منهم ليحلو مذاق السيطرة الأجنبية فى أفواههم . وكما تمكنت الحضارة الهندية العريقة من اقتباس الاتجاهات الجديدة ، وإضفاء صبغة هندية عليها ، كذلك فعل العرب بالنسبة إلى الاتجاهات التى فرضها الأتراك.

وقد تمسك العرب بتقاليدهم بكثير من الإصرار ، إذ تحت تلك القشرة الظاهرة من الحكم التركى ، ظل التيار الرئيسى للطريقة العربية فى الحياة على جريانه ، بنفس الجلال والهيبة اللتين كان عليهما فى الماضى . وكثيراً ما امتزجت النظم التركية نفسها فى الإطار العربى . ويقوم السر فى نجاح الحضارة العربية فى مقاومتها للمحاولات العنيدة التى كثيراً ما اتصفت بالقوة لتغيير اتجاهاتها ، فى اللغة التى تشترك فيها جميع الشعوب التى تقيم فى المنطقة الممتدة من عدن على المحيط الهندى إلى الجزائر ، التى تصطفق على شواطئها أمواج المحيط الأطلسى[1] . وقد كانت اللغة العربية هى لغة العلم فى المنطقة الممتدة بين (سمرقند) و (قرطبة) ، طيلة العصور الوسطى التى كان الدين يؤلف فيها عاملا اجتماعياً واقتصادياً موحداً ، وكان القرآن — العربى اللغة ، والذى يجسد الشرع الإسلامى — هو المنظم الرئيسى للعلاقات الاجتماعية . وأبقت اللغة المشتركة (التى هى لغة جامعة الأزهر العظيمة التى أنشئت فى القاهرة فى القرن العاشر ، ولغة مراكز العلم الشهيرة فى دمشق وطرابلس وحلب) ، على الوحدة قائمة بين المثقفين العرب .

وقد أقامت هذه الوحدة فى اللغة — كما قال الرئيس عبد الناصر — وحدة التفكير ، وهكذا ربطت أواصر القومية العربية ضمير الشعب العربى ، أياً كانت أوضاعه السياسية والمحن التى يعيشها . ولم يكن فى وسع أى استعمار أجنبي أن يحطم هذه العرى ، إذ أنها خفية على عيون

---

(١) يخطىء المؤلف هنا — وفى مواضع أخرى — إذ يشير إلى (الجزائر) كنهاية لحدود الوطن العربى من ناحية الغرب ، وكأنه يستثنى (المغرب) من الصفة العربية . . فضلا عن أن الجزائر لا تطل على المحيط الأطلسى ! (المعرب)

المستعمرين ، وأقوى من جميع أسلحتهم واضطهادهم . فهى متأصلة فى العزة المتوارثة والكامنة عند الشعب ، الذى بدأ تاريخه مع بداية الزمان ، والذى كان تراثه — فى العلم ، والفنون ، والأدب ، والطب ، والثقافة — متفوقاً على ما لدى سادته السياسيين من تراث !

وسارت عملية تحويل هذه الوحدة الروحية إلى أواصر سياسية ، جنباً إلى جنب مع ظهور مشاعر النضال ضد الاستعمار فى كافة أرجاء الوطن العربى . وكان الباب العالى العثمانى قد حاول ضمان سيطرته المستمرة على العرب ، عن طريق تجزئة وطنهم إلى ولايات وألوية ، وأراد أن يقيم الحواجز بين الأخ وأخيه ، عن طريق الأجهزة السياسية والإدارية ، ولكن روح الحرية التى تألقت فيها رسالة القومية والوحدة ، تخطت جميع الحدود والسدود التى ابتكرها الحكام الغرباء وفرضوها على العرب .

وقد شهدت الحقبة الأولى من القرن الحالى مولد ما لا يقل عن عشر جمعيات سرية ، لإظهار ضرورة الوحدة للأجزاء المنفصلة من الوطن العربى . وبالرغم من أن العمل الرائد الذى قامت به هذه الجمعيات كان محدوداً فى مجاله ، إلا أنه وضع الأسس لتأليف حركة قدر لها أن تبلغ ذروة قوتها إبان الحرب العالمية الأولى . وفى عام ١٩١٢ ظهر فى مصر أول حزب سياسى علنى يدعو إلى فكرة وحدة الأمة العربية ، وأطلق عليه اسم « الجمعية اللامركزية العثمانية »[1] . كما نشأت فى الوقت نفسه جمعية سرية أخرى تسمى « الفتاة » ، أو « جمعية العربية الفتاة » فى

---

(١) أعتقد أن المؤلف قد أخطأ هنا فى أن الجمعية اللامركزية العثمانية كانت علنية ، وفى أنها أسست فى مصر ، فالجمعية اللامركزية لم تكن علنية وإنما كانت سرية ، وقد أنشئت فى سوريا ، وكانت لها فروع فى جميع أرجاء الوطن العربى . وقد حكم جمال باشا التركى ، قائد الجيش التاسع ، على عدد كبير من أعضائها بالإعدام ، ونفذ الحكم فى معظمهم فى بيروت ودمشق ، فى حين فر البعض الآخر ونجا من المشنقة . ولعل المؤلف قد خلط هنا بين الجمعية اللامركزية السرية وبين حزب اللامركزية الإدارية ، وهو حزب علنى .

(المعرب)

باريس . وامتدت جذور الحركة الوحدوية فى بلاد الشام التى كانت تضم البلاد التى تعرف اليوم بسوريا ولبنان وفلسطين والأردن .

واجتذبت القوة المتزايدة لحركة الوحدة عند العرب ، اهتمام بريطانيا وفرنسا فى الحرب العالمية الأولى . وبدت لهما هذه الحركة أداة صالحة تستخدمانها فى صراع الحياة أو الموت الذى تخوضانه مع الألمان ، الذين كان الباب العالى قد تحالف معهم . وكما سقطت آنذاك فى الشرك الحركة الوطنية فى الهند التى كان المعتدلون يقودونها دون أن يحددوا وجهات نظرهم فى الحرية والسيادة ، كذلك وقعت حركة الحرية والوحدة عند الأمة العربية فى أشراك الاستعماريين . فبينما كانت الحرب دائرة الرحى ، وكان المناضلون من أجل القضية العربية يخوضون معركة بطولية ضد تركيا ، كان الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون قد قرروا تقسيم الوطن العربى إلى أجزاء ينهشونها ، كما قرروا أن يزرعوا بذور الصهيونية السامة فيه ، دون أن يعرف العرب شيئاً !

ومثلت هزيمة السلطنة العثمانية وسقوطها ، وقيام الثورة الكمالية فى تركيا ، نهاية الفترة الأولى من النضال العربى فى سبيل الوحدة . وفى اللحظات التى كانت فيها هذه الفترة تشرف على النهاية ، كانت مرحلة أخرى من مراحل الصراع — أشد قسوة وصعوبة — تبدأ عندما راح النسور الغربيون ينقضون على الوطن العربى لينهشوا منه ما يستطيعون نهشه . وعندما وقعت الهدنة ظهرت للعيان خيانات الإنجليز والفرنسيين للعرب ، ونكثهم لعهودهم . وضمت بريطانيا تحت جناحها كلا من مصر ، وفلسطين ، وشرق الأردن ، والعراق ، وعدن اليمنية ، والساحل الجنوبى من شبه الجزيرة العربية . . فى حين فرضت فرنسا سلطانها على سوريا ، ولبنان ، والأقسام العربية من شمال أفريقيا[1] . وكان وعد بلفور

(١) لا أدرى ما الذى يعنيه المؤلف بالأقسام العربية فى شمال أفريقيا وكأن فيها أقساماً غير عربية ، مع أن جميع بلاد أفريقيا الشمالية عربية . (المعرب)

الذى صدر قبل ذلك التاريخ بأمد قصير قد أقر غزو الصهيونيين لفلسطين .

وكان مخطط السيطرة والتفسيخ الذى رسمه الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون ، أكثر تعقيداً من الترتيبات البسيطة التى كان الباب العالى العثمانى قد اتبعها . فقد راح الأعداء الجدد لوحدة الأمة العربية يبتكرون طريقة جديدة للحكم غير المباشر ، يستعيضون بها عن السيطرة المباشرة : فقد خلقوا — من الناحية الأولى — حكماً وراثياً فى الأجزاء المختلفة من الوطن العربى التى منحت الوضع الشكلى للدول المستقلة ، وأدخلوا — من الناحية الثانية — سيطرتهم الخفية عن طريق شركات الزيت . وقد اهتم الحكام الجدد فى البلاد العربية بالمحافظة على سلطانهم الجديد المكتسب ، الذى كان لا بد أن ينتهى مع تحقيق الوحدة العربية ، وراحوا يتحدثون على صعيد التطورات «القومية» المستقلة ، ويحاولون تفسيخ قوى القومية العربية وتحطيمها .. فى حين خلق التدفق الصهيونى على البلاد السليبة من عرب فلسطين قوة جديدة ، واصلت العمل على تقويض القضية القومية وتحطيمها !

وحققت الخطط الإنجليزية الفرنسية ، فى سنوات ما بين الحربين ، النجاح إلى حد ملحوظ . وتخلت القيادات الإقطاعية القديمة — نظراً لفسادها وانحلالها — عن راية القومية العربية . . فى حين ظهرت إلى حيز الوجود طبقة جديدة من الذين يعتمدون فى وجودهم الاقتصادى على الدول الاستعمارية . وقد أعدت هذه الطبقة الناجحة الجديدة لتكون حرباً على القومية العربية ، لأن وجودها كان يتعرض إلى الخطر فى حالة انتصار القضية القومية . وهكذا تمكن الاستعماريون الإنجليز والفرنسيون — وهم يعتمدون على هاتين الدعامتين من الإقطاعيين الجدد ، ومن الطبقة الاقتصادية الجديدة المعتمدة على الاستعمار — من السيطرة على الوطن العربى ، ونهب ثرواته ، ولا سيما من الزيت .

وأخذ جيل جديد من العرب يظهر إلى حيز الوجود ، ساخطاً على الأوضاع التى يراها ، والتى يحس بالإذلال إلى حد كبير من بقائها ،

بعد أن اعتبر بما أصاب القضية الوحدوية من تدهور . وكان هذا الجيل لا يقل عن أسلافه فى تعلقه الروحى بمبدأ الحرية العربية ، الماثلة فى الوحدة ، ولكنه اختلف عن أولئك الأسلاف فى أنه اعتبر – سياسياً – بالتطورات التى وقعت فى وطنه منذ زوال السلطنة العثمانية . وكان عبد الناصر من هؤلاء الشبان الذين تميزوا بالحيوية والدينامية والإصرار والعزم . وهو يقول فى كتابه فلسفة الثورة :

« وأنا أذكر ، فيما يتعلق بنفسى ، أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية » .

. . فهو من الطلاب المواظبين والمتحمسين للخروج كل عام فى المظاهرات المعهودة فى الثانى من نوفمبر احتجاجاً على وعد بلفور . وعندما أصبح طالباً فى الكلية الحربية شرع فى دراسة تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة ، وتاريخ المنطقة وظروفها بوجه عام . ثم يمضى فيقول :

« وكنت أريد أن أتفهم هذه الظروف التى جعلت من منطقتنا العربية فى القرن الأخير فريسة سهلة تتخاطفها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة » .

وعندما قبل فى كلية أركان الحرب « بدأ الفهم يتضح وتتكشف الأعمدة التى تتركز عليها حقائقه » : فى أن النضال ضد الاستعمار والصهيونية فى فلسطين « لم يكن قتالا فى أرض غريبة ، أو انسياقاً وراء عاطفة ، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس » .

وحانت ساعة العمل ... فى نوفمبر من عام ١٩٤٧ صدر قرار تقسيم فلسطين . صدر عن أولئك الذين لا حق لهم فى السيادة على فلسطين ، مؤيداً بذلك جماعة من المعتدين المفضوحين .. وكانت جماعة الضباط الأحرار قد تشكلت فى ذلك الحين ، واستقر رأيها على تقديم كل مساعدة إلى حركة المقاومة فى فلسطين ، ومضى عبد الناصر للاجتماع بالحاج

« أمين الحسينى » مفتى فلسطين — وكان ما يزال يعيش فى (الزيتون) — وعرض عليه تطوع عدد من الضباط المصريين ليتولوا قيادة جماعات المقاومة ، ولكن المفتى لم يقبل عرضه ، لأنه أراد أن يستأذن الحكومة المصرية أولا ، وكان المفتى نفسه يعرف استحالة صدور ذلك الإذن عن الحكومة ، كما حدث بالفعل فيما بعد .

ولكن عبد الناصر ورفاقه لم يسكتوا ، بالرغم مما منوا به من خيبة أمل . ولم يمض طويل وقت حتى كانت مدفعية « أحمد عبد العزيز » تدك المستعمرات اليهودية جنوب القدس . وكان كمال الدين حسين — أحد الضباط الأحرار — قائد هذه المدفعية . وقرر السلاح الجوى المصرى ، فى إحدى المراحل ، أن يثور ، وأن تؤازر طائراته حركة المقاومة فى فلسطين . وخلق الموقف المتراخى من جانب الطبقات الحاكمة فى مصر وغيرها من البلاد العربية ، وتقاعسها عن مساعدة صراع الحياة أو الموت الدائر فى فلسطين ، وضعاً متفجراً كالبركان ، أرغم هذه الدول فى النهاية على محاربة الصهيونية .

وقد علمت الحرب نفسها أبناء جيل عبد الناصر ، درساً يفوق الدروس التى كانوا قد تعلموها من مراوغة الدول العربية ، قبل الشروع فى العمليات العسكرية . وكانت الأوضاع العادية الشائعة فى البلاد العربية هى أول درس تعلموه . وفى هذا يقول عبد الناصر :

« ودخلت شعوب العرب جميعاً حرب فلسطين بدرجة واحدة من الحماسة . وإذن فهذه الشعوب جميعها تتشارك فى شعورها وفى تقديرها لحدود سلامتها . ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة ، وإذن فهى جميعاً ، كل منها فى بلادها ، قد تعرضت لنفس العوامل ، وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ، ونكست رأسها بالذل والعار » .

وعاش عبد الناصر أيام حصار (الفالوجة) الرهيبة والمخيفة ، ولكنه كان قد أدرك الآن أن حصار الفالوجة ليس إلا جزءاً من حصار أضخم وأوسع يفرض نطاقه على الوطن العربى كله . وكان أحياناً يشطح بخياله بعيداً إلى آفاق السماء المرصعة بالنجوم . ويطوف حول الخنادق ، مفكراً فى ذلك الحصار الأوسع والأكثر فجيعة ؛ وفى المؤامرة المحبوكة الضخمة التى حاكها الاستعمار مع حكام الدول العربية . وكثيراً ما وصل بفكره إلى الجيوش العربية الأخرى ، فرأى أنها « لا تعدو قطع الشطرنج ، لا قوة لها ولا إرادة ، إلا بقدر ما تحركها أيدى اللاعبين » .

وعندما عاد إلى الوطن ، أيدت الحوادث التى جرت بعد ذلك ، الانطباعات التى خلفتها الحرب فى تصوره . وسواء أوقع الحادث فى القاهرة ، أم دمشق ، أم بيروت ، أم عمان ، أم بغداد ، فإن الصورة التى رسمتها التجارب فى نفسه كانت لمنطقة واحدة . نفس الظروف ، ونفس العوامل ؛ بل نفس القوى المتألبة عليها جميعاً . وسرعان ما اتضحت له النتيجة الصارخة :

« فالاستعمار هو القوة الكبرى التى تفرض على المنطقة كلها حصاراً قاتلاً غير مرئى ، أقوى وأقسى مائة مرة من الحصار الذى كان يحيط بخنادقنا فى (الفالوجة) ، وبجيوشنا جميعاً ، وبحكوماتنا فى العواصم التى كنا نتلقى منها الأوامر » .

وهكذا لم تقتصر رؤية عبد الناصر على الطبيعة المشتركة للنضال وأهدافه ، بل تعدتها إلى رؤية الطبيعة المشتركة للعدو أيضاً . وقد اختلف هذا الفهم اختلافاً نوعياً عن فهم مناضلى الفترة الأولى لمشكلاتهم . فقد رأى أولئك الطبيعة المشتركة للهدف ، ولكنهم أخفقوا فى الغالب إما فى التقدير الصحيح للطبيعة المشتركة للنضال ، أو فى رؤية الوجه الصحيح للعدو المشترك . وقد مثل عبد الناصر جيلا جديداً ، تميز بوعيه ،

وكان التجسيد الصريح للمرحلة الختامية للنضال من أجل وحدة الأمة العربية .

وكان عبد الناصر موضوعياً فى تقويمه للعوامل التى انطوى عليها هذا النضال ، إذ قال :

« ولست أريد بذلك أن أهون من أمر العقبات التى تحول بيننا وبين توحيد الكفاح ، فلا شك فى أن بعضها معقد ، تمتد أصوله إلى طبيعة البيئة ، وظروف شعوبها ، التاريخية والجغرافية . ولكن المؤكد أنه يمكن — مع شىء من المرونة القائمة على بعد النظر ، لا على التفريط — إيجاد الخط الذى يستطيع الجميع أن يقفوا فيه ، بلا تحرج ، وبلا عنت ، لمواجهة الكفاح الواحد » .

وهكذا باتت طلائع تلك الجبهة الواحدة على استعداد للعمل ، فى اليوم الذى حققت فيه ثورة عبد الناصر نجاحها فى مصر .

٢

وقد رسم عبد الناصر الخطوط الأساسية العريضة لخطة الجبهة الواحدة ، فور نجاحه فى ثورته . وكانت المهمة الأولى ، على ضوء هذه الخطة المقررة ، هى حمل الأمة العربية على أن تعى قوتها . ولم تكن هذه القوة كما قال عبد الناصر : « فى أن تصرخ بصوت عال ، وإنما فى أن تتصرف إيجابياً ، بكل ما تملك من مقوماتها » . وقد حلل عناصر هذه القوة ، فوجد أنها تنبع من ثلاثة مصادر بارزة :

أول هذه المصادر ، أن العرب يؤلفون مجموعة من الشعوب المتجاورة والمترابطة بكل رباط مادى ومعنوى يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب .

فالعرب يؤلفون أمة واحدة ، « لها خصائص ومقومات وحضارة انبعثت فى جوها الأديان السماوية المقدسة الثلاثة ، ولا يمكن قط إغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام » . وكان عبد الناصر يكثر من التأكيد على الديانتين الأخريين ، أى المسيحية واليهودية ، بالإضافة إلى الإسلام ، وكثيراً ما رسم خطاً يفصل بين مزاعم الاستعمار عن الحضارة المسيحية الغربية ، وبين المسيحيين العرب ، من ناحية . . وبين برابرة الصهيونية ، وبين اليهود العرب ، من الناحية الأخرى. ولم يسبق قط للتعصب الدينى أو العنصرى أن احتل مكاناً فى تفكيره .

أما بالنسبة إلى المصدر المهم الثانى فى القوة العربية ، فقد أشار الرئيس عبد الناصر إلى الأرض العربية نفسها ومكانها الستراتيجى الهام على خريطة العالم ، إذ أن العرب يعيشون على أرض تعتبر بحق ملتقى طرق العالم، والمعبر الرئيسى لتجارته ، وممر جيوشه . وليس فى وسع أية دولة أن تتجاهل وجود شعب عربى متحد يعيش فى مثل هذا الموقع الستراتيجى الهام .

أما المصدر المهم الثالث الذى يضفى سلطاناً اقتصادياً لانظير له على الأمة العربية ، فهو ثراؤها الطائل من الزيت . فليس للزيت العربى منافس ، لا فى وفرة إنتاجه ، ولا فى رخص تكاليفه . وهو يؤلف نصف مخزون العالم منه[١] . فبينما لا يزيد متوسط إنتاج البئر الواحدة فى الولايات المتحدة على أحد عشر برميلا ، وفى فنزويلا على ٢٣٠ برميلا ، يبلغ متوسط إنتاجها فى المنطقة العربية أربعة آلاف برميل ! . . وبينما يكلف استخراج برميل الزيت فى الولايات المتحدة ٧٨ سنتاً ، وفى فنزويلا ٤٨ سنتاً ، لا تزيد تكاليفه فى البلاد العربية على عشرة سنتات!

هذه هى المصادر الثلاثة للقوة العربية . إنها الترابط المهم بين السكان

---

(١) ارتفعت هذه النسبة فى السنوات الأخيرة ، بعد اكتشاف الزيت فى مناطق أخرى كأبى ظبى والبريمى والمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية وليبيا والجزائر ، فأصبحت حسب التقديرات الأخيرة ٧٨ فى المائة . (المعرب)

فى المنطقة العربية ، وسعيهم الدائم لبناء عالم مستقر يسوده السلام ، والوضع الجغرافى ذو الأهمية التجارية والستراتيجية للوطن العربى ، ووفرة الزيت العربى وأهميته الحتمية ، التى تجعل الأمة العربية عنصراً مهماً من عناصر الإنسانية . وهذه القوة لاتستمد – كما قال الرئيس عبد الناصر – من « علو صوتنا حين نواول ، ولا حين نصرخ ، ولا حين نستغيث » ، وإنما تتحقق عن طريق العوامل المتداخلة للحقائق الوضعية عندما نستقل عن سيطرة الدول الأخرى .

وقد حدد الرئيس عبد الناصر هذه الخطوط الأساسية ، ونشرها على الصعيد الشعبى ، فى السنوات القليلة الأولى من قيام الثورة . فوجدت تجاوباً سريعاً فى جميع البلاد العربية ، كما لقيت عداء ضخماً ومعادلا له عند الاستعماريين وأعوانهم . وكان من السهل بالطبع الكشف عن هؤلاء المستعمرين وأذنابهم من العرب ، وعرضهم على حقيقتهم على أنظار الشعب العربى . وكان هناك اتجاه آخر فى حياة العرب السياسية ، ادعى القدم الزمنى بالنسبة إلى الناصرية ، وهو ما يسمى بالبعث .

يدعى « البعث » أنه حزب سياسى له جذوره وقواعده فى جميع أرجاء الوطن العربى . وقد ظهرت طبيعته الغوغائية فى الشعارات التى رفعها عن الوحدة والحرية والاشتراكية ، وفى ادعائه العمل من أجل تحقيقها . ولم تكد جهود ثورة عبد الناصر تؤتى أكلها فى إثارة الجماهير العربية وضمها إلى راية الوحدة ، والاشتراكية ، ومناهضة الاستعمار ، حتى بادر البعثيون إلى دخول المسرح ، محاولين عن طريق نواياهم التى لم يخفوها ، الحلول محل جميع القوى السياسية فى الوطن العربى . وراح الناطقون باسمهم يعدون الشعب العربى بالوحدة ، دون شيوعية ودون ديكتاتورية . وقد صيغت هذه الشعارات الانتهازية بمنتهى الحذق والدهاء . فهى تعد الشركات البترولية الاستعمارية ، والطبقات الثرية الجديدة المتعاونة مع الاستعمار ، بعدم المساس بقداسة الملكية الخاصة . كما تعد

الساسة الفاشلين فى جميع أرجاء الوطن العربى — الذين كانوا يخشون من وصول الطراز الثورى لثورة عبد الناصر إلى مناطقهم — « بالديمقراطية » ، أى باستمرار سلطانهم ونفوذهم .

ولقد لعب البعثيون — بالرغم من افتقارهم إلى البرنامج الواضح الصريح ، وإلى القيادة ذات الوزن والأهمية — دوراً مهماً فى سوريا والعراق . وكانوا قد أجادوا تنظيم جهازهم الحزبى ، إذ مكنهم افتقارهم إلى الوضوح المذهبى ، من أن يعدوا جميع الناس بكل شىء ، وجميع المصالح الاستعمارية بما هى فى حاجة إليه . وكانوا مع مضى الزمن قد أقاموا اتصالات وثيقة مع مجموعات معينة من الضباط فى جيشى سوريا والعراق ، وهى جماعات تفتقر إلى وطنية الضباط المصريين ، وإلى النضج السياسى والعقائدى الذى طبع كل خطوة خطتها ثورة عبد الناصر .

وقد بدأ الصدام بين البعثيين والناصرية ، وظهر للعيان ، فور تحقيق الوحدة بين سوريا ومصر ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة كحقيقة واقعة . وكان البعثيون فى البداية قد نادوا بوحدة البلدين . ومن المهم أن نلاحظ هنا أن البعثيين عملوا من أجل هذه الوحدة ، للمحافظة على وضعهم فى سوريا الذى تزعزع فى عام ١٩٥٧ من ناحية ، وطمعاً فى السيطرة على سياسات ثورة عبد الناصر من الناحية الثانية . ولم تكن الإجراءات الاشتراكية التى خططت لها ثورة عبد الناصر قد تركت — حتى عام ١٩٥٧ — انطباعاً كاملا فى عقول البعثيين . فقد اعتقدوا أن فى وسعهم إضعاف مركز مجلس قيادة الثورة ، واغتصاب المكانة التى تخيلها الثائرون الحقيقيون فى قيادة ثورة عبد الناصر . ولهذا فقد جاءت وحدة سوريا ومصر فى فبراير عام ١٩٥٨ — إلى حد ما — نتيجة ضغط البعثيين [١] . ولقد أرادوها وحدة كاملة ينصهر فيها الإقليمان فوراً بالرغم

---

(١) نحن نختلف مع المؤلف هنا فى قوله بأن الوحدة جاءت إلى حد ما نتيجة ضغط البعثيين ، فقد جاءت الوحدة فى الواقع تعبيراً عن إرادة الشعب العربى كله فى =

من تردد عبد الناصر ، الذى كان يؤثر آنذاك – وكخطوة أولى – قيام اتحاد يشمل الشئون الخارجية والدفاعية ، إذ كان واعياً كل الوعى للفروق الاقتصادية والسياسية الخطيرة بين النظامين الاجتماعيين فى البلدين فى ذلك الحين . يضاف إلى هذا ، أن الرئيس عبد الناصر كان قد وضع خططه آنذاك لإجراء تبدلات جوهرية فى علاقات الملكية فى مصر . لكن إصرار البعثيين حقق الهدف منه فى النهاية وقامت الجمهورية العربية المتحدة .

وكان عبد الناصر متناهياً فى الكرم مع البعثيين ، بعد تحقيق الوحدة ، إذ أصبح « أكرم الحورانى » ، أحد زعماء البعث ، مع رفيقه « صبرى العسلى » ، وهو غير بعثى ، نائبين لرئيس الجمهورية – إلى جانب نائبين آخرين من مصر – وأصبح « صلاح البيطار » ، أحد زعماء الحزب ، ووزير خارجية سوريا عند الوحدة ، وزيراً للثقافة والإرشاد القومى . وأصبح عدد من قادة الحزب وزراء فى الإقليم الشمالى ، وهو الاسم الذى أطلق على سوريا . لكن البعثيين كانوا يطمعون فى المزيد ، إذ كانوا يأملون فى السيطرة على النظام كله ، مما جعل الصدام أمراً حتمياً .

وجرت أول انتخابات للاتحاد القومى فى سوريا فى عام ١٩٥٩ ، ومنى البعثيون فيها بهزيمة سياسية ساحقة . ولم يستطع الحورانى وبعثيوه ، الحصول على أكثر من نسبة ٢,٥ فى المائة من مجموع مقاعد أعضاء الهيئات القيادية فى الاتحاد . وكانت هذه الهزيمة إشارة الانطلاق للبعثيين لابدء فى عملية تخريب الوحدة . وانسجموا مع طبيعتهم الأصيلة،

= سوريا ، لا عن إرادة شطر ضئيل منه يمثله البعثيون . وليس أدل على هذه الحقيقة من المظاهرات الضخمة التى وقعت فى سوريا آنذاك مطالبة بالوحدة ، ومن إجماع البرلمان السورى على إقرارها . ومن الإجماع الذى أسفر عنه الاستفتاء الذى جرى على الوحدة فى فبراير من عام ١٩٥٧ . (المعرب)

فتحالفوا مع ذوى المصالح المستثمرة من الرجعيين فى سوريا . وسرعان ما انضمت إلى البعثيين فى مؤامرتهم – التى وجدت الأذن الصاغية إليها لدى الطبقة الرجعية من ضباط الجيش السورى – جماعات الملاك الذين فزعوا من إجراءات الإصلاح الزراعى ، والتجار الذين لم تعد أساليبهم الفاسدة تؤتى أكلها فى العهد الجديد ، وعملاء الاستعمار الذين ما انفكوا عن محاربة الوحدة منذ قيامها .

وأصدرت ثورة عبد الناصر فى يوليو وأغسطس من عام ١٩٦١ ، قوانينها الاشتراكية الثورية . وأصابت هذه الإجراءات فى الصميم قاعدة السلطان لذوى المصالح المستثمرة ، وحلفائهم من البعثيين . وألغى الحكم المستقل فى سوريا فى شهر أغسطس تمهيداً للوحدة الاشتراكية ، ولضمان مركزية الحكم فى الجمهورية كلها . ونضجت المؤامرة البعثية فى الثامن والعشرين من سبتمبر ، وحدث الانقلاب الذى هدف إلى قلب عملية الوحدة الاشتراكية للأمة العربية رأساً على عقب . وانفصلت سوريا عن الوحدة .

وكانت خيانة البعثيين للوحدة وخروجهم عليها ، الاستفزاز الأكبر لثورة عبد الناصر . وكانت مؤامرتهم مسوغاً شرعياً كافياً لقيام عمل عسكرى من جانب الثورة . ولكن عبد الناصر أظهر درجة مثالية رائعة من النضج السياسى ، أحبطت هدف المؤامرة الاستفزازية . ولم يبعث بأية قوات إلى سوريا تعيدها إلى حظيرة الوحدة . فقد كان ألمه أقوى من غضبه . وقد قرر من الناحية السياسية أن الوقت لم يحن بعد لتحقيق الوحدة وأن على شعب سوريا ، وشعب العراق الذى كان قاسم يحكمه آنذاك ، أن يتعلما عن طريق تجاربهما – أن الأسلوب الوحيد لتحقيق وحدة الأمة العربية يتمثل فى الشكل الذى تنادى به ثورة عبد الناصر وبالرغم من النجاح الأولى الذى حققه البعثيون ، فإن الناصرية أصبحت – كنتيجة سياسية مباشرة لهذا الموقف – أكثر قوة فى الوطن العربى كله .

واتخذ عبد الناصر موقفاً إيجابياً بناء من العراق الذى كانت ثورة الرابع عشر من يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ ، قد أطاحت فيه بعهد نورى السعيد العميل للاستعمار . فقد وقف إلى جانب العراق فى محنته وأزمته ، مشهراً سلاحه فى يده لنصرته . ولم يكد الخطر الاستعمارى الذى كان يهدد العراق بالدم والصراع ، ينحسر ، حتى توقف عبد الناصر عن التدخل بصورة مباشرة فى أحداثه . وظل عرضه للوحدة مع العراق قائماً ، بالرغم من رفض عهد قاسم له .

وتحول قاسم إلى ديكتاتور يخوض فى الدماء ، على غرار جنكيزخان — وإن كان قد زعم لمؤلف هذا الكتاب ، بعد قيام الثورة وتسلمه زمام السلطان ، أنه سيسير على خطى المهاتما غاندى ! — وكان ماكراً فى أساليبه ودهائه . إذ ظل يحتفظ بصورة لغاندى على مكتبه . وقد اعتمد فى المرحلة الأولى على الشيوعية ، ولكن سرعان ما سيطرت عليه فكرة تقول بأن اليساريين يعدون العدة لانقلاب يطيح به . ولم يدرك بالطبع أن البعثيين الذين جهروا بتأييده ، عداء منهم لثورة عبد الناصر ، كانوا يحاولون اغتصاب مراكز السلطة بصورة متدرجة ، عاملين على إنهاء حكمه ، وتحقيق نصرهم .

وهكذا كانت فترة ديكتاتورية قاسم ، العهد الذى شهد محاولات أخرى لإحباط مخطط عبد الناصر لتوحيد الأمة العربية . فى محاولة لسحق الشعبية المتزايدة لثورة عبد الناصر فى أوساط الشعب اللبنانى ، قذف عهد شمعون الرجعى بلبنان فى أتون الحرب الأهلية ، بعد أن طلب العون العسكرى من الولايات المتحدة . وراح عملاء بريطانيا وأمريكا وأتباعهما فى المنطقة أيضاً يقترفون كل جريرة لتشويه صورة عبد الناصر ، كقائد للثورة العربية ومشيد لصرح وحدتها .

لكن عبد الناصر لم يكترث بهذه المناورات كلها ، فلم يتأثر اتزانه

وهدوء أعصابه على الإطلاق ، وراح يكشفها من الناحية السياسية على أنظار شعبه العربي ، متحدثاً إليه بمنتهى الصراحة ، بالرغم من وجهة نظر حكامه العرب الذين لا يمثلونه . ولم يسمح قط لاعتزازه الشخصي أو لنزعته الوطنية بأن يحلا محل مواقفه الرئيسية التي حددها من موضوع الوحدة ، وكان على ثقة تامة بأن قوى التاريخ تعمل إلى جانبه ، وأن الألاعيب المحمومة التي يقوم بها الاستعماريون والبعثيون ، وأعوان الاستعمار من الإقطاعيين ، لابد أن تفشل .

ولقد تكشفت الفترة القصيرة التي شهدها عام ١٩٦٣ ، والتي استطاع البعثيون إبانها القيام بعمليتين انقلابيتين في سوريا والعراق(١)، ووضع البلدين تحت سيطرتهم ، عن الطبيعة الانتهازية لحكمهم ، وعن تنكرهم الكامل في سياساتهم لقضايا الوحدة والحرية والاشتراكية . في سوريا تحالف البعثيون مع المصالح الأجنبية ، في حين دب الخلاف إلى صفوفهم في العراق . وقد أدى الصراع الذي وقع بين فئاتهم ، أي بين جماعة « طالب حسين شبيب » وجماعة « على صالح السعدي » إلى ظهور طبيعة الحزب الحقيقية للعيان . فلقد اتهم السعدي شبيباً بالعمالة للأمريكيين منذ أمد طويل ، في الوقت الذي كشف فيه شبيب عن ارتباطات السعدي العريقة بالمخابرات البريطانية .

وسرعان ما وقع القدر الحتمي . في شهر نوفمبر من عام ١٩٦٣ أقصى الرئيس العراقي عارف نائبه « أحمد حسن البكر » من منصبه ، وكان آخر البعثيين الباقين في الحكم ، بعد أن أبعد كلا من السعدي

---

(١) أعتقد أن المؤلف قد أخطأ في الصورة التي رسمها لثورة سوريا في الثامن من آذار ، إذ أن الثورة لم تكن بعثية على الإطلاق ، وإنما قامت بها القوى الوحدوية في سوريا ، وإن كان البعثيون قد تمكنوا في النهاية ، وبعد إقصاء جميع العناصر التي قامت بالثورة ، وكان بعضها يمثل التخاذل والانتهازية ، من السيطرة على الثورة وتحويلها إلى مصلحتهم . (المعرب)

وشبيب من البلاد . وكان المطاف قد انتهى بالبعثيين فى العراق . إذ لم يكن فى وسع الرئيس عارف أن يظل زعيماً لشعب العراق ، والبعثيون يقفون إلى جانبه . وأخيراً وقعت القطيعة ، واتجه عارف إلى الوجهة التى كان الشعب يريد منذ البداية أن يراه متجهاً إليها ، وهى التحالف مع ثورة عبد الناصر ، والاتفاق معها .

وفى الوقت الذى لحقت فيه الهزيمة بالنفوذ البعثى السلبى ، كانت هناك جماعة ثورية إيجابية تبرز فى الوطن العربى . فلقد أكملت ثورة الجزائر انتصارها بمساعدة عبد الناصر الفعالة ، فى الوقت الذى كان فيه اليمنيون يحاربون لحماية ثورتهم التى أطاحت بحكم الإمام الدينى المستبد ، الذى عاش أمداً طويلا فى ظل الرعاية البريطانية وحمايتها المستترة . وانتشر لهيب الحرية والوحدة الساعر إلى مشيخات الساحل الجنوبى للجزيرة العربية ، حيث تقوم قاعدة عدن البريطانية ، وحيث اهتزت هذه القاعدة بالجيشان الثورى الذى عم الشعب كله ، طمعاً فى الخلاص من الاستعمار وتحقيق الوحدة . ولا ريب فى أن هذه القوى الجديدة كلها تتطلع إلى القاهرة وإلى عبد الناصر ، أملا فى توسيع مجالات الوحدة العربية النامية .

٣

سجل الميثاق الوطنى أسس التفهم الجديد لوحدة الأمة العربية المنبثق من تجربة الجمهورية العربية المتحدة ، وتجارب القوى الاشتراكية الأخرى فى معركتها المثلثة الأطراف مع البعث والإقطاع والاستعمار ، على النحو التالى :

« إن مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ، ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات .

« إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة .

« إن وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة العربية كلها . .

« وقد وحد الهدف كفاح البلاد العربية المتحررة التى تؤمن بالحرية والاشتراكية والوحدة ، موحدة بين القاهرة والجزائر وصنعاء وبغداد ودمشق »[١] .

ولكن بالرغم من أن هذا التفهم الجديد الذى يقوم على حقيقة الثورة الاجتماعية ووحدة الهدف ، قد ساد الشعب العربى فى كل جزء من أجزاء وطنه الكبير . فإن إسرائيل — بوجودها فى المنطقة العربية — خلقت وضعة جديداً وفى منتهى الحرج ، ويتمثل هذا الوضع فى المؤامرة الصهيونياً الشيطانية لتحويل مياه نهر الأردن ، العربى مائة فى المائة . وقد أيدت الدول الغربية (وفى مقدمتها الولايات المتحدة) هذه السرقة المعيبة لمياه هذا النهر العربى الذى يمنح الحياة . ولقد نكأت إسرائيل بعدوانها الاقتصادى الوحشى هذا ، الجراح القديمة ، وخلقت عامدة متعمدة وضعاً جديداً يدنو من حالة الحرب .

وليس سراً أن يقال إن إسرائيل كانت قد أعدت خطة مدروسة . فلقد أملت — من الناحية الأولى — أن تنجو بسرقتها ، على اعتبار أن المعسكر العربى لا يستطيع حل ما بين دوله من تناقضات ، ليصوغ وحدة بينها . وكان الصهيونيون من الناحية الأخرى يعملون على افتراض

(١) ليست الفقرة الأخيرة واردة فى الميثاق ، وإن كان المؤلف قد ألحقها بالفقرات السابقة . وهى مقتبسة من خطب عدة لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر فى القاهرة ، فى مختلف المناسبات . (المعرب)

وجود أمة عربية مجزأة ، فيثيرون صراعاً معها ، ويوجهون ضربات قاصمة إلى القوى الثورية الإيجابية للأمة العربية . وكانت هذه الحسابات تستند إلى بعض الحقائق المقررة ، ولكنها انتهت نهاية محزنة ومفاجئة لإسرائيل ، وذلك لأن الصهيونية أخفقت فى تقويم الحكمة السياسية التى يتميز بها عبد الناصر ، والدعم الشعبى العظيم الذى يسند سياساته .

وانطلق صوت عبد الناصر داعياً إلى وحدة العرب فى وجه العدوان الصهيونى الجديد ، وراح يوجه الدعوة إلى رؤساء الدول العربية وملوكها لعقد اجتماع قمة فى القاهرة فى يناير عام ١٩٦٤ . وكانت النتيجة المعقولة للاجتماع إيجاد التفاهم بين مختلف الدول العربية . وكان من أهم ما حققه المؤتمر فى حقل العلاقات العربية عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن ، وبينها وبين كل من المغرب والعربية السعودية ، وإيضاح موقف اليمن ، وتخفيف حدة النزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب . وتم الوصول إلى إجماع كامل على الآراء المتعلقة بالإجراءات التى يجب على العرب أن يردوا بها على العدوان الإسرائيلى .

وقرر مؤتمر القمة تأليف قيادة عربية موحدة تكون القاهرة مقرها . لكن هذه الخطوة العسكرية لم تكن إلا جانباً واحداً من جوانب الإعداد العربى لمواجهة التحدى الصهيونى . وأقام مؤتمر القمة لجنة خاصة لتنفيذ الخطة الإيجابية العملية لتحويل مياه روافد النهر وإعادتها إلى أصحابها العرب . وتم تمويل مشروع يكلف ستة ملايين ونصف المليون من الجنيهات، كما حددت حصة كل دولة عربية من هذا المبلغ ، على أن يتم تنفيذ المشروع فى غضون ثمانية عشر شهراً . وتقرر أخيراً شن حملة دبلوماسية فى عواصم العالم ، لمناهضة الدعاية الصهيونية القوية التى تدعمها أمريكا ، والتى تنشر البلبلة فى الأفكار حول تحويل مجرى النهر .

ولقد سافر مؤلف هذا الكتاب إلى القاهرة ، لينقل أنباء هذا المؤتمر التاريخى الذى مثل ذروة التطور فى وحدة الأمة العربية . وقد أتاح له

سيادة الرئيس عبد الناصر الفرصة ليجرى معه حديثاً طويلاً ، يسبر فيه أغوار تفكيره العميقة . ولقد سمعت من الرئيس قوله : « لا أرى مفراً من قيام حرب ثانية فى فلسطين » . وقد حدد الرئيس أثناء هذه المقابلة سير قوى الوحدة لدى الشعب العربى بالعبارات التالية :

« وكان هذا المؤتمر ، كما تعرف ولا شك ، أول مؤتمر من نوعه وحجمه فى الوطن العربى ، وسيكون الحلقة الأولى فى سلسلة من مؤتمرات القمة المماثلة . . ولننتقل الآن إلى ما حققه المؤتمر من مكاسب محددة . لقد قررنا أولاً وقبل كل شىء خطتنا لتحويل روافد النهر ، واستخدام مياهه لمنفعة الدول العربية نفسها . . وعند ما تنفذ خطتنا المقابلة هذه تجد إسرائيل نفسها مضطرة إلى الدخول فى عمل عسكرى . . ولهذا كان لا بد ، أولاً ، من تحقيق الوحدة العسكرية لجميع القوى الدفاعية » .

ولا تعالج قضية الوحدة بين الدول العربية — المختلفة برئاساتها ، والمختلفة الأشكال ، والجذور ، والقواعد ، والتاريخ ، والسجل — كقضية شعارات مجردة . فهناك رجال من العاملين فى ثورة عبد الناصر ، فى الجمهورية العربية المتحدة ، يولون موضوع توازن القوى فى الوطن العربى عناية بالغة . ومن أبرز المثقفين بين هؤلاء الأستاذ محمد حسنين هيكل ، رئيس تحرير الأهرام القاهرية ، والصحفى ذو الوزن والتقدير البالغ على الصعيد الدولى ، وقد أكد لى أن هناك درجات متفاوتة من الافتقار إلى الجدية ، لدى عدد على الأقل من المشتركين فى مؤتمر القمة ، ثم قال :

« فى وسعنا أن نمزج بين الصلابة والحماسة . فالصلابة لازمة لاستخدام طاقاتنا فى مواجهة وضع معين . أما الحماسة فتحدث ، من الناحية الأخرى ، عن أشياء تفوق مجال طاقاتنا ،

وبذلك تجنبنا ضرورة مواجهة الوضع . ولا ريب فى أن الإجماع فى التصميم العربى لا يكون فى معظم الحالات ثمرة الانسجام ، وإنما نتيجة الضغط » .

وقد طالب « هيكل » بدراسة اعتبارين : أولهما حساب القوة العربية فى المجالين الاقتصادى والعسكرى ، وثانيهما أخذ العلاقات العربية فى مجال الحساب . وراح بعد هذا كله يحلل الميزان الراهن للقوى فى الوطن العربى تحليلاً رائعاً ، أكد فيه الحقيقة الواقعة ، وهى أن العلاقات بين الدول العربية تدور حول مشكلتين رئيسيتين : وهما الاشتراكية ، والوحدة . ورأى أن الاشتراكية هى التى ولدت الانفصال فى سوريا وأحالت الفروق إلى تفسخ وانفصام . وقد ساعد هذا الانفصام على الكشف عن الطبيعة الحقيقية للانفصاليين ، كما ساعد على تفهم أوضح لطبيعة ثورة عبد الناصر ، ولا سيما للحقيقة الحية الماثلة ،وهى أن مصر لم تهدف فى يوم من الأيام إلى تصدير ثورتها ، وإلى دس حكومات ثورية فى البلاد التى لم يتعرف الشعب بعد — على ضوء تجاربه — على الحاجة فيها إلى مثل هذه الثورة الاشتراكية .

وهكذا لم يبق مجال لوهم غامض أو فارغ لدى الطلائع الثورية ، حتى فى تلك اللحظة التى اتضح فيها بجلاء ما بعده جلاء ، أن حركة الوحدة قد وصلت إلى نقطة تحول ، نتيجة لمختلف العوامل والدوافع . وقد عرفت هذه الطلائع ما يعترض سبيلها من عقبات كأداء ، ومع ذلك فقد حزمت أمرها على تحقيق وحدة العمل لمجابهة الخطر البالغ الذى خلقته الصهيونية . وقد أتيحت الفرصة لى لمناقشة هذه الآراء التى سمعتها من هيكل مع الرئيس عبد الناصر ، فأكد لى سيادته صحتها . وراح الرئيس بعد ذلك يفصل فى مناقشة مشكلة البحث ، قائلاً :

« لقد تحدثت مطولاً إلى قادة البعث فى السنة الماضية ،

وجدت فى أحاديثهم شعارات خاوية تفتقر إلى الفلسفة أو المحتوى أو المنطق . وعند ما طلبت إليهم أن يوضحوا لى رأيهم فى الحرية والديمقراطية والاشتراكية ، لم أستطع الحصول منهم على رد صريح واضح . يضاف إلى هذا أن حزب البعث لا يشعر بالمسئولية ، فقد دأب قادته على الإخلاف بعهودهم . وبعضهم من ذوى الميول الفاشية الصريحة ، إذ يريدون تصفية كل ما عداهم ، وإقامة ديكتاتورية للحزب ، متسترين وراء نظريات " لينين " . لكن لينين لم ير إقامة ديكتاتورية الحزب بل ديكتاتورية الطبقة، وها هم أولاء البعثيون يحاولون تحوير تعاليمه لتتناسب مع سياساتهم فى القوة . ولكننا نرفض بالطبع مثل هذا الهراء » .

ولا ريب فى أن هذا اليوم يختلف كثيراً عن تلك الأيام التى كانت فيها الإذاعات الموجهة من العواصم الإقطاعية العربية تردد التغنّى فى أقوالها بكراهية ثورة عبد الناصر . فبالرغم من أن جميع التناقضات الداخلية لم تحل بعد — إذ أنها لن تحل إلا إذا اجتاح تيار الثورة الاجتماعية الوطن العربى كله — فإن الصورة قد تغيرت تغيراً جذرياً فى نواح عدة :

الناحية الأولى أن ثورة عبد الناصر لم تعد تمثل طليعة معزولة من رجال الجيش تحاول تحقيق الوحدة العربية . بل لقد اعترف بها — حتى أشد ناقديها سوءاً — زعيمة للأمة العربية . أما الناحية الثانية فهى أن ثمة عدداً متزايداً من الدول العربية أخذت تقف إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة ، كالجزائر والعراق واليمن ، وهى تؤلف بشعوبها فيلقاً ثورياً إيجابياً من قوى الحياة العربية . وهذه الشعوب هى التى توجه الآن حركة القومية العربية الحديثة . وأما الناحية الثالثة والأخيرة ، فهى أن القوى المناوئة فى المنطقة العربية نفسها ، أدركت ما لحق بها من ضعف

مستمر . وقد اضطر الملوك الإقطاعيون والساسة الغربيون الاتجاه ، بالإضافة إلى البعثيين الذين لا خلاق لهم ، إلى الإذعان (فى موضوع الجبهة العربية المتحدة ضد الصهيونية على الأقل) . ولم تعد هذه هى الجبهة القديمة المتفسخة التى ابتكرت إبان حرب فلسطين : بل إنها اليوم ذات قيادة عليا موحدة ، وصندوق مشترك لدعمها ، ومشروع مشترك لتحويل روافد الأردن ، ودراسة لقوى العرب وما يستطيعون فرضه من عقوبات اقتصادية ، لابد أن تؤدى فى الوقت المناسب إلى الوحدة الاقتصادية . ويعود الفضل فى هذا التطور إلى نجاح فلسفة الثورة التى قادها عبد الناصر ، وإلى النضج السياسى المتزايد لدى جماهير الشعب ، حتى فى البلاد التى تحكمها قوى رجعية مختلفة .

ولا ريب فى أن ما تميزت به ثورة عبد الناصر من حيوية ودينامية ، قد أقامت الدليل الذى لا يتطرق إليه الشك — فى ميدان الصراع من أجل وحدة الأمة العربية ،وفى غيره من الميادين — على أن إخلاصها فى الهدف ، وتصميمها فى العمل ، يحولان حياة الأمة العربية الآن تحويلا كاملاً ، ويقربان اليوم الذى يتحقق فيه الحلم الذى طالما راود العرب منذ خمسة قرون حتى يومنا هذا .

الفصل السادس

تحول تاريخي جديد

« لا ريب فى أن الرئيس عبد الناصر ، من الرجال الذين حولوا مجرى التاريخ » .

جواهر لال نهرو (فى حديث نشر فى كتاب « الفجر العربى »)

وجد مؤلف هذا الكتاب أن من المناسب إنهاء الدراسة المطولة والسابقة التى أجراها لثورة عبد الناصر فى كتابه « الفجر العربى » — وهو الكتاب الذى وضعه المؤلف بعد أن سجلت ثورة عبد الناصر نصرها العظيم على العدوان الثلاثى فى السويس — بجملة نقلها عن جواهر لال نهرو ، حدد فيها الزعيم الهندى الدور التاريخى الحاسم الذى لعبه الرئيس عبد الناصر فى التاريخ المعاصر . وليس ثمة ما هو أفضل ولا أصح توقعاً من إنهاء هذا الكتيب الجديد ، وفى فصله الأخير ، بتكرار ما قاله « نهرو » قبل ستة أعوام عن عبد الناصر . ولا سيما أن ذلك الرجل الذى دعاه عبد الناصر « بالشعلة التى تضىء الهند ، والدنيا الأفريقية والآسيوية ، بل العالم بأسره » ، لم يعد على قيد الحياة ليرى الآفاق الرفيعة التى توصلت إليها ثورة عبد الناصر بما حققته من مآثر . . فلقد سبق لنهرو أن قال فى عام ١٩٥٨ ما نصه :

« كانت روح الثورة على الماضى المنحل والزائل ، التى صبها الرئيس عبد الناصر فى أفئدة الشعب المصرى ، نقطة البدء فى حركة رائعة من الإصلاح الداخلى ، ومن العزة والكرامة والمهابة فى الشئون الدولية . . . ولا ريب فى أن الرئيس عبد الناصر ،

أحد الرجال الذين حولوا مجرى التاريخ . وسنظل أنا والرئيس العربى دائماً على أوثق اتصال فى سياستنا القائمة على عدم الانحياز والمحافظة على السلام » .

وقد صدر هذا التقويم المشرق عن نهرو فى وقت لم تكن فيه هذه السلسلة المتلاحقة من الانتصارات – التى تناولناها بالحديث بشىء من التفصيل فى الفصول السابقة – قد تحققت بعد ، إذ كانت نتائجها ما زالت فى طى الغيب وعدم اليقين . ولعل السبب فى صدور هذا الحكم الفذ من نهرو ، هو أن عبد الناصر كان قد أحال فى الواقع ، وفى غضون السنوات الست الأولى من عهده الثورى ، منطقة الصراعات الدولية فى الشرق الأوسط وغرب آسيا ، إلى منطقة سلام دائم . وكانت ثمار سياسة عدم الانحياز والمحافظة على السلام ، التى جهد نهرو حتى اللحظة الأخيرة من حياته فى تحقيقها ، قد تأصلت فى تفكير جماهير الشعب العربى وأعماها .

ولم يستطع نهرو ، كواحد من كبار مؤرخى التاريخ ، إلا أن يتبين ذلك الأثر الضخم الذى تركته ثورة عبد الناصر فى تفكير الأمة العربية ، وأن يلاحظ التحول الجوهرى الذى أدخلته على الوضع الدولى لوطنها ، ولا ريب فى أن نتائج ظهور العرب على المسرح الدولى كقوة مستقلة وذات سيادة ، ظهرت وكأنها تحفز بصورة مؤكدة على وقوع عملية جديدة لمصلحة السلام العالمى ، والتوازن السياسى والاقتصادى فى العالم كله . وكانت الفكرة الرئيسية التى سيطرت على نهرو ، هى أن المشكلة الأساسية التى ستواجه الجنس البشرى فى النصف الثانى من القرن العشرين هى تعديل العلاقات بين الشرق والغرب الجغرافيين ، وجعلها على أساس من التعاون والتعايش .

ولقد فرض عبد الناصر سلطاناً لا يقاوم على النظام القديم الذى وصفه نهرو « بالماضى المنحل والزائل » . ولا ريب فى أن روح الثورة

التى طعّم بها عبد الناصر الشعب العربى هى التى غيرت مجرى التاريخ فى هذه المنطقة المهمة من مناطق العالم . وأرى لزاماً على — لإفهام القارئ بصورة كاملة الأثر الذى خلفته ثورة عبد الناصر فى هذا المجال — أن أعرض بصورة عاجلة الأوضاع التى كانت تسود العرب ووطنهم قبل ظهور عبد الناصر .

١

لم تكن لأية أمة أو بلاد أو دولة تقع فى المنطقة التى يؤثر الأوربيون تسميتها بالشرق الأوسط ، أيه مزية من مزايا الدولة ذات الشخصية الدولية ، قبل ثورة عبد الناصر ولم يكن لأى منها أى وضع استقلالى فعلى ، أو أية سياسة مستقلة فى الشئون الدولية .

ولقد كان الوطن العربى كله قبل عام ١٧٩٨ — وهى السنة التى غزا نابليون فيها مصر — يعيش حياة التبعية الاستعمارية البائسة ، خاضعاً لإمبراطورية الباب العالى العثمانى . وكانت السيادة التركية على هذه الأجزاء المختلفة من الوطن العربى ، تعود إلى حقبة يمكن اعتبارها من القرون الوسطى ، أو من الفترة التى سبقت العصر الحديث فى التطور الدولى. وكان وصول نابليون إلى حوض النيل يعنى نهاية هذه الحقبة .

ولقد انبثقت نتائج عدة عن الغزو الفرنسى ، ولكن أكثرها حسماً وأهمية ، يعود إلى الوضع الذى قدر لهذه المنطقة أن تحصل عليه فى النظام الجديد للاستعمار الأوربى فى آسيا ، وهو النظام الذى دخل المنطقة قبل وقوع الثورة الفرنسية . وكان البريطانيون قد فرضوا عبوديتهم على الهند منذ عام ١٧٥٧ ، عند ما تعرض آخر ملك مستقل فى البنجال لخديعة البريطانيين ، فهزمته قوات « روبرت كلايف » . وكان البرتغاليون والفرنسيون لا يزالون فى الميدان الاستعمارى ، يخوضون معركته ضد

البريطانيين ، على حين كان الهولنديون قد شقوا طريقهم إلى إندونيسيا .

وكان غزو نابليون لمصر جزءاً من الخطة التى وضعها للوصول إلى الهند . ويعنى هذا أن مصر أصبحت بعد هجوم نابليون ، جزءاً من الخطط الستراتيجية للسيطرة على آسيا . وقد قدر لهذه الخطط أن تلعب دوراً فى منتهى الأهمية فى قيام الإمبراطوريات الاستعمارية الأوربية الغربية فى آسيا ، وحمايتها . وكانت هناك بالطبع وجهة نظر أخرى فى السيطرة السياسية على مصر : فقد هدف الأوربيون الغربيون من استعباد مصر إلى استغلال ثرواتها . وكان من المعروف لدى فاتحى المستقبل ، أن الطبيعة كانت كريمة مع الأرض العريقة التى تقع على ضفاف النيل . وكان هناك هدف ثالث جعل السيطرة على مصر ضرورية للدول الاستعمارية الغربية . فالاستكشافات الجغرافية فى أفريقيا تجرى على قدم وساق ، وكان فى الإمكان تحويل مصر إلى رأس جسر لضمان السيطرة على القارة الأفريقية كلها .

وهكذا بات إخضاع مصر والشرق الأوسط يحتل مكان الأولوية فى خطط الاستعمار ، على ضوء استراتيجيته المثلثة الشعب . وكانت الدول الاستعمارية تطلق على هذه القضية اسم « المسألة الشرقية » . ولم تكن المسألة الشرقية تعنى فى أى وقت من الأوقات إلا اقتسام أشلاء الإمبراطورية العثمانية ، بقصد بناء الإمبراطوريات الأوربية فى آسيا وأفريقيا والمحافظة عليها . وأدت هزيمة فرنسا فى عام ١٨١٥ ، إلى تأكيد تفوق بريطانيا العسكرى الذى لا ينازع فى أوربا ، وإلى نشوء الإمبراطورية البريطانية وتثبيت أقدامها فى الهند وجنوب آسيا . وكانت هناك معادلة فى منتهى البساطة : فأية دولة تسيطر على الشرق الأوسط ، تضع ثروات الأمم الآسيوية الغنية ومصايرها فى قبضة يدها . ولما كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية هى الدول الرئيسية التى تتنافس على مغانم أفريقيا وآسيا ،

ولما كانت تركيا هى صاحبة السيادة الاسمية على هذه المنطقة ، فإن المسألة الشرقية أصبحت المبدأ الرئيسى فى سياسة القوة الأوربية .

وأصبحت شعوب الشرق الأوسط ، وهى كلها جزء من الأمة العربية ، مجرد « بيادق » على لوحة الشطرنج الأوربية . لكن هذه التجربة لم تكن جديدة عليهم . فمنذ قرون طويلة كانت بلادهم قد وقعت فريسة لمطامع الغزاة العالميين . وقد وعى الرئيس عبد الناصر هذه الحقيقة الجغرافية السياسية ، إذ تحدث إلى ذات مرة بقوله :

« احتفظ الشرق الأوسط دائماً بقيمته الجوهرية التى لا يمكن لأحد أن يتجاهلها . وستظل له دائماً هذه القيمة ، وذلك لأنه المكان الذى تتقاطع فيه الطرق العالمية ، وتلتقى فيه الكثير من خطوط النقل والمواصلات . وهو فى الوقت نفسه مكان اللقاء للتيارات المتضاربة الراغبة فى السيطرة على العالم والسيادة عليه لمصلحتها . . ولا ريب فى أن هذه الأهمية هى التى أدت إلى الأطماع فيه ، وهى التى أغرت الدول الاستعمارية باحتلاله ، وجعلت منه هدفاً لجميع أولئك الذين يرغبون فى السيطرة على العالم . وقد غزاه المغول والتتر ، كما غزاه الرومان والأتراك ، والبريطانيون ونابليون . وقد حاول النازيون والفاشيون وعشرات غيرهم نفس الطريق . إنهم أرادوا أن يضعوا أيديهم على مصادر السلطان فيه وعلى هذه النقطة الهامة التى تلتقى فيها جميع التيارات والمواصلات العالمية » .

وهكذا يلخص لباب المسألة الشرقية فى الحقيقة الواقعة ، وهى أن الشرق الأوسط كان المركز الجغرافى والسياسى للسيطرة العالمية . وقد ظل هذا الوضع قائماً طيلة المدة التى عاشتها المسألة الشرقية ، والتى انتهت بنهاية الحرب العالمية الأولى ، عندما لم تعد تركيا تؤلف قوة سياسية رئيسية ،

لا فى أوربا ولا فى آسيا . لكن المغيب السياسى للسلطان الاستعمارى التركى لم يحل الصراع الأساسى فى الشرق الأوسط ، بين شعوبه وبين الشعوب الراغبة فى السيطرة عليه تحقيقاً لأهدافها الاستعمارية الخاصة.

ولقد عقدت بريطانيا وفرنسا فى الواقع ، وفى أيام الحرب العالمية الأولى، اتفاقاً سرياً بينهما يقضى باقتسام الوطن العربى بينهما . وقد سبق لنا أن عالجنا هذه النقطة فى الفصل السابق . لكن النقطة التى تحتاج إلى التأكيد هنا ، هى أن انتهاء الحرب أضفى أبعاداً جديدة على أهمية الشرق الأوسط ، فاستكمال الثورة الصناعية فى أوربا الغربية ، وتوسع الملاحة التجارية ، وبداية عصر النقل الجوى ، كلها عناصر أدت إلى زيادة أهمية هذه المنطقة .

وأصبح الزيت فى نهاية الحرب الأولى ، وفى سنوات ما بين الحربين ، ضرورة هامة لأوربا . ولما كان الشرق الأوسط يملك أغنى حقول للزيت فى العالم . ولما كان استغلال هذه الحقول يمكن أن يتم بأجور مخفضة لعمال المستعمرات ، فإن الدول الاستعمارية الغربية، التى لم تعد روسيا القيصرية واحدة منها ، علقت أهمية أكبر على المنطقة . وكانت طبيعة الاستعمار أيضاً قد تغيرت فى هذه الآونة ، إذ أصبح الاستغلال الاقتصادى هو المصدر الغالب عليها فى هذه الفترة . وكان الغرب فى أمس الحاجة إلى زيت الشرق الأوسط وقطنه ، وفى إمكانه الحصول عليهما بأبخس الأثمان ، على أن يزود سكان المنطقة بالسلع الجاهزة التى يبيعها لهم بأسعار يحددها هو .

وكان هذا البعد الإضافى الجديد ، الذى ألحق بالأبعاد السابقة للمسألة الشرقية ، هو الذى دفع الدول الغربية — وفى طليعتها بريطانيا وفرنسا — إلى أن تدخل فى الشرق الأوسط نظام الدول « المستقلة » ، التى تمنح الاستقلال الشكلى وتكتسب العضوية فى عصبة الأمم . لكن

هذه الدول ظلت فى الواقع دولاً « تابعة » ، يقيّد السادة الحقيقيون أقدامها وأرجلها !

ومثلت هذه الفترة فى الوقت نفسه نقطة تحول فى حياة الشعب العربى . وكما كان غزو نابليون لمصر ، نقطة التحول الأولى فى تاريخ العرب الحديث ، إذ قضت على انعزالهم عن العالم الجديد الذى كان يبرز إلى حيز الوجود ، ودفعت بهم إلى دوامة سياسات القوة للدول الاستعمارية الغربية ، فإن الحرب العالمية الأولى ، وسنوات ما بين الحربين ، قربتهم من تيار النضال ضد الاستعمار الذى كان قد انتشر فى إمبراطوريات البريطانيين والفرنسيين والهولنديين والبرتغاليين . ولكن الجهود الباسلة التى بذلها الشعب العربى ، الحديث اليقظة ، لتأكيد نفسه ووجوده ، منيت مؤقتاً بالإخفاق من جراء الترابط بين المصالح المستثمرة وبين الحكام الأعوان ، وهو الترابط الذى أقامته الدول الاستعمارية .

وهكذا شهدت سنوات ما بين الحربين ، الحد الأعلى من المشروعات الاستعمارية من ناحية ، وظهور القوى التى قدر لها أن تحبط هذه المشروعات من الناحية الأخرى . وقد تميزت هذه الفترة بصراع جديد مع الاستعمار من ناحية ، وبتحد جديد من جانب الشعب العربى من الناحية الأخرى . ولكن بالرغم من هذه الحقائق . فإن الوطن العربى ظل جزءاً من منطقة السيطرة الغربية الأوربية . يضاف إلى هذا أن تبعية الوطن العربى للاستعمار كانت أيضاً بمثابة القاعدة الرئيسية لاستمرار السيطرة الاستعمارية على شعوب الهند وغيرها من البلاد التى تؤلف أجزاء من الإمبراطوريات البريطانية ، والفرنسية ، والهولندية ، والبرتغالية وغيرها .

وكان الفريقان المتحاربان فى الحرب العالمية الثانية أيضاً يتطلعان بكثير من الشراهة الوحشية إلى مستقبل آسيا الغربية ، لأن احتلالها كان يمثل لهما فرصة لنهب مواردها الزيتية من ناحية ، وللسيطرة على الشعوب

الأسيرة فى آسيا من الناحية الأخرى . وكان ثمة عنصر واحد مشترك فى مخططات الفتح التى أعدت فى برلين ، وفى مثيلاتها التى أعدت فى لندن وباريس قبل انهيار فرنسا . وقد اعتبر الفريقان السيطرة على الأرض العربية خطوة أساسية فى طريق السيطرة على العالم الواقع إلى الشرق من السويس.

ومثلت نهاية الحرب العالمية الثانية نقطة التحول الثالثة فى تاريخ الوطن العربى . ولقد مر العرب فى نهاية الحرب الثانية بنفس التجربة من خيبة الأمل المرة ، ومن الخداع . التى تعرضوا لها فى الحرب العالمية الأولى . وكانوا قد خدعوا إلى حد ما بالوعود التى تضمنها ميثاق الأطلسى والعهود الكثيرة التى كان الحلفاء قد أغدقوها فى أحاديثهم عن حريتهم . ولكن عندما وجد العرب أن هذه العهود قد نقضت وانتهكت ، وقفوا من ناقضيها موقف التحدى والتصميم . وظهرت قوة جديدة إلى حيز الوجود فى المنطقة العربية ذات الأهمية الستراتيجية البالغة ، والقيمة الاقتصادية الحيوية ، وهى قوة لا تقل فى جذورها واتصالها بالأهلين عن الزيت أو القطن . . . ولا فى مناعتها ، وامتناعها على الغلبة ، عن قوى التاريخ . . . وأعنى بها قوة القومية العربية ، تقودها فئة من الوطنيين الشبان .

ولما كانت بريطانيا قد خرجت من الحرب متعبة منهوكة القوى ، فقد عجزت عن مقاومة الهجوم الكاسح الذى شنته القومية العربية ، كما عجزت أيضاً عن مقاومة القومية الهندية . وعندما وجدت نفسها مضطرة إلى الانسحاب من الهند ، حاولت أن تحتفظ بقبضتها فى الوطن العربى وسيطرتها عليه ، على أمل الاحتفاظ بمكاسبها فى المنطقة ، وإنقاذ مصالحها الاقتصادية فى الهند ، والباكستان ، وبورما ، وسيلان ، وقد أيدتها فرنسا فى ذلك ، رغبة منها فى الاحتفاظ بالهند الصينية . كما أيدها الهولنديون الذين كانت رغبتهم اليائسة فى إعادة سلطانهم على إندونيسيا . خالية من كل منطق . وكان فى الإمكان إخراج جميع هذه الدول من المنطقة ،

لولا ظهور دولة جديدة فى المنطقة لا تمت إليها بصلة .

وقد تأثر دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة بما حصلت عليه من امتيازات الزيت فى العربية السعودية ، وإن كان الوطن العربى لم يحتل منزلة خاصة فى الحسابات الأمريكية إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وتجسدت مطامع واشنطن فى الرغبة فى الحلول محل السيادة البريطانية فى المنطقة . وقد كتب « جون . سى . كامبل » — الخبير الأمريكى ، وأحد المسئولين عن تخطيط السياسة الأمريكية فى وزارة الخارجية لعدة سنوات — يقول فى هذا الصدد :

« لم يكن هناك عنصر مشحون بالتعقيدات الثورية فى صورة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، أكثر من انحلال السيطرة البريطانية . فلقد كان سلطان بريطانيا يضفى على المنطقة استقرارها . وكان النظام التاريخى فى السيادة والسيطرة عن طريق الدبلوماسية ، والتدبير السياسى ، والنفوذ الاقتصادى ، والهيبة والإجراءات العسكرية ، يعتمد آخر الأمر على قدرة بريطانيا على وضع قوات كبيرة فى الشرق الأوسط » .

وقد عنى هذا أن النظام الاستعمارى كله كان يعتمد على السلطة العسكرية البريطانية ، التى لم تعد كافية للمحافظة على الوضع الراهن ، مما أدى إلى دخول الأمريكيين إلى المنطقة . وأسفر هذا التدخل عن ظهور التنافس الإنجليزى الأمريكى . ولقد بين « كامبل » لوزارة الخارجية الأمريكية أن « الغارات الأمريكية العارضة فى هذا الميدان كثيراً ما أدت إلى الاحتكاك مع السياسات والمصالح البريطانية الراسخة القدم ، كما حدث بالنسبة إلى امتيازات الزيت ، وإلى التنافس على النفوذ ، فى العربية السعودية ، وموضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين » .

ولم تكن النقطة الأخيرة من نقاط الخلاف — وهى الهجرة اليهودية إلى فلسطين — قضية أكاديمية أو إنسانية ، بل كانت ثمرة النظرة التى

حملها صانعو السياسة الأمريكية ، والتى رأت فى زيادة عدد السكان اليهود فى فلسطين احتمالاً يساعد على قيام إسرائيل، التى تصلح كقاعدة رئيسية للنفوذ الأمريكي فى المنطقة . ورأى هؤلاء أن الدولة الجديدة – وهى خاضعة خضوعاً مطلقاً لرحمة المعونة العسكرية والاقتصادية الأمريكية – تستطيع أن تؤدى دور المقاوم للقومية العربية . وقد حدد عبد الناصر هذه الحسابات فى عبارته الواضحة وضوح أحاديث العسكريين دائماً ، فقال :

« وعند ما أدرك الاستعمار أن نهايته باتت قريبة ، حاول تأجيل هذه النهاية بعض الوقت عن طريق اقتطاع جزء من الأرض العربية ، وإعطائها إلى عصبة من شعب ضائع ليقيم فيها . وقد أدخل الاستعمار بذلك فكرة عنصرية أحالت الدين إلى عنصر ، واليهودية إلى صهيونية ، وخلقت إسرائيل فى قلب الوطن العربى لتمزق وحدته الجغرافية من ناحية ، ولتكون رأس جسر ، ونقطة تجمع للقوى الرأسمالية لتهديد الدول العربية فى الشرق الأوسط » .

وهكذا ، بعد الانحسار النسبي للاستعمار البريطانى ، وبعد اليقظة الجديدة للشعب العربى ، دخلت الولايات المتحدة إلى المنطقة ، حاملة معها دولة إسرائيل المزعومة ! . . وكان العدو الجديد أقوى فى جميع المعايير من الأعداء السابقين . وحاولت الولايات المتحدة إخفاء رغبتها فى السيطرة تحت ستار « محاربة الشيوعية » . وراحت تصور للعرب « الخطر الأكبر » الذى يواجهونه من الاتحاد السوفييتى . وكانت المشكلة – من وجهة النظر الأمريكية – أن هؤلاء العرب الذين تزعم هى أن الاتحاد السوفييتى يهددهم ، لا يرون هذا الخطر . فلقد خبر العرب مثل هذه الألاعيب . ولقد خدعوا أول مرة فى الحرب العالمية الأولى ، ثم استعملت نفس الأكاذيب الوضيعة لخداعهم ثانية فى الحرب الثانية . وها هم أولاء يرفضون الآن أن يخدعوا للمرة الثالثة .

لكن « حكومات » الدول العربية كانت على استعداد لقبول وجهة النظر الأمريكية . وكانت حكومة « الوفد » على استعداد لدراسة الدعوة التي وجهتها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وتركيا إلى مصر (فى الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٥١) للاشتراك فيما أسموه بالقيادة المشتركة للشرق الأوسط . وكانت الوثيقة التي طلب إلى حكومة الوفد أن توقعها ، نموذجاً للإهانة « المدروسة » لسيادة الشعب المصرى . فلقد دعيت مصر لتصبح تابعة لقيادة مشتركة تتزعمها الولايات المتحدة ، بدلا من أن تكون خاضعة لبريطانيا وحدها . وكانت هذه الوثيقة تريد أن تتحول مصر من وضعها المستعبد من قاعدة بريطانية إلى عبودية جديدة تكون فيها قاعدة أمريكية .

ولقد حددت المادة الثالثة (١) من الملحق الفنى لمشروع قيادة الشرق الأوسط ، هذا الإجراء على النحو التالى :

« يجب أن يفهم أن القاعدة البريطانية العسكرية الراهنة فى مصر ستسلم شكلياً إلى المصريين ، على أساس أن تصبح فى الوقت نفسه قاعدة عسكرية للحلفاء ، خاضعة لقيادة الشرق الأوسط » .

وقد وجهت هذه الدعوة — لضمان استعباد أمريكا لمصر — قبل عشرة أشهر فقط من قيام ثورة عبد الناصر .

٢

أوضح عبد الناصر ، منذ مستهل ثورته ، أن القدر شاء لأمته أن تلعب دوراً هاماً ومستقلاً فى حياة الإنسانية وشئونها . وكان قد رفض رفضاً باتاً نظرية العزلة ، وربط مصير مصر ومستقبلها بما أسماه الحلقات الثلاث . فهو يقول فى كتابه « فلسفة الثورة » :

. « ولقد مضى عهد العزلة . .

« وذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة التى

تخطط حدود الدول تفصل وتعزل . .

« ولم يعد أمام كل بلد مفر من أن يدير البصر حوله ، خارج حدود بلاده ، ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه ، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره ، وكيف . . وكيف . .

« ولم يعد أمام كل دولة مفر من أن تجيل البصر حولها ، تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه ، وما هو مجالها الحيوى ، وميدان نشاطها ، ودورها الإيجابى فى هذا العالم المضطرب . . » .

ولم تستطع أى من الدول الغربية أن تفهم ما عناه هذا القول الواضح عن الدور المستقل الذى يراد من « مصر عبد الناصر » أن تلعبه . وكانت صورهم عن تبعية الحكومات العربية وخضوعها لهم ، ضخمة إلى الحد الذى حملهم على عدم تصديق ثورة عبد الناصر ، فى ادعائها العزم على العمل . وبدا أن هذه الدول عاجزة عن أن تفهم أن هذه الثورة ليست انقلاباً من انقلابات القصور ، وإنما هى نهاية حقبة وابتداء عهد جديد . . إذ خيل إليها أن هذه الثورة هى مجرد انقلاب قام به ضباط الجيش ، من طراز الانقلابات التى تخصصوا هم فى تنظيمها فى أجزاء أخرى من العالم . . . فلقد عاش النفوذ الأمريكى فى دول أمريكا اللاتينية على مثل هذه الانقلابات ، وكان لبريطانيا وفرنسا سجل طويل أيضاً فى تدبير مثل هذه الانقلابات ، للتخلص من الحكام الذين لا ترضيان عنهم فى آسيا الغربية . وقد جرت هذه اللعبة بشكل مفضوح ، أكثر من مرة ، فى (سوريا) ، بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد ظهر النموذج المؤلم لهذه العقلية الاستعمارية فى أجلى مظاهره ، فى المذكرات التى كتبها السير « أنطونى إيدن » فيما بعد . فلقد آمن ، بجماع عواطفه وقلبه ، أن وجود محمد نجيب كرئيس شكلى لمجلس قيادة الثورة ضمان لاستمرار الوضع الراهن . وعندما تبين له ، أى لإيدن ، أنه كان

مخطئاً فى رأيه ، وأن عبد الناصر هو المنبع الفعلى للمذهبية والعمل ، لم يستطع أن ينسى له ذلك . وأصبحت فكرة « القضاء على عبد الناصر » ، الكابوس المسيطر على أعصاب إيدن ، والذى لم يهدم فى النهاية إلا شخص إيدن نفسه .

ولقد تحدث « جون كامبل » — من رجال وزارة الخارجية الأمريكية فى تلك الأيام — عن هذه الفترة ، فقال : « إن حكومة عبد الناصر لم تختلف — فى قضايا السياسة الخارجية — اختلافاً كبيراً عن سابقتها » . وقد شرع عبد الناصر فى المفاوضات للجلاء عن قاعدة قناة السويس الحربية البريطانية ، وانتهت مفاوضاته — فى نظر الأمريكيين — على هذا الأساس من التفكير الخاطئ ، و « التمنيات » . وعندما اتفق على الجلاء فى أكتوبر عام ١٩٥٤ ، كانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتقد أن « مصر ستنضم إلى نظام الأحلاف الغربية التى كان العمل فيها يجرى على قدم وساق على الحزام الشمالى » .

وقد أقر « جون فوستر دالاس » ، صاحب نظرية هذا « الحزام » ، تقديم قرض بأربعين مليون دولار إلى مصر ، لإنفاقه فى الأغراض الاقتصادية . وسرعان ما أتبعه بعرض للعون العسكرى ، تطبيقاً لما يسمى « ببرنامج الأمن المتبادل» . وكان هنرى بايرود — سفير الولايات المتحدة فى القاهرة فى تلك الأيام — يعيش فى الوهم . . ولذا ، فعندما رفض عبد الناصر مشروع المعونة العسكرية المزعومة هذا ، لم يستطع بايرود أن يرى الأمور على حقيقتها .

لكن دالاس لم يكن بطيئاً فى فهمه كسفيره بايرود . وسرعان ما أشهر مسدسه ، وراح يضغط على عبد الناصر . وكان رفض عبد الناصر للمعونة العسكرية مصحوباً ببيان يقول : إن مثل هذا العون ، مع وجود « المستشارين » العسكريين الأمريكيين ، يتعارض مع سيادة مصر . وثار دالاس لنفسه من هذا البيان ، باللجوء إلى أساليب الضغط العنيف ،

فراح يدفع تركيا والعراق — وكانت الأخيرة أكثر الدول العربية الرئيسية إطاعة لأوامره — لعقد ميثاق عسكرى فى يناير من عام ١٩٥٥. وسرعان ما صدر الأمر إلى الباكستان (التى تعتبر أكبر الدول الإسلامية)، بالانضمام إلى الميثاق. وهكذا أقحم دالاس نفسه، وبصورة مباشرة، فى الحلقتين العربية والإسلامية اللتين كان عبد الناصر قد تحدث عنهما فى فلسفة الثورة. وراحت إسرائيل — بتحريض مكشوف من الأمريكيين — تهاجم قطاع غزة، وقد سلحها الغرب أقوى تسليح. وتركز أمل دالاس فى أن يذعن عبد الناصر أمام هذا الضغط السياسى، والدبلوماسى، والعسكرى!

وتبين عبد الناصر الأخطار الكامنة فى هذه التهديدات المخيفة، الصادرة عن واشنطن. وكان قد اتضح الآن أن ما يريده الغرب هو عزل عبد الناصر، أولا، عن الدول العربية الأخرى. وتضمنت الخطة الاستعمارية أنه فى حالة إخفاق هذه العزلة فى تحقيق الغرض منها، مع عبد الناصر، فإن الخطوة الثانية ستكون دفع إسرائيل إلى القيام بهجوم كبير على مصر. ولم يكن فى وسع مصر — فى تلك الأيام — أن تقف أمام مثل هذا الهجوم المشترك والمركز. فلقد أبقى الغرب العرب، عن عمد، فى حالة افتقار إلى السلاح. ورفضت الدول الغربية، المرة تلو المرة، الاستجابة إلى طلبات عبد الناصر لشراء السلاح من الغرب، وكان من الجلى أن الهدف الأول من هذه السياسة فى الإبقاء على مصر مفتقرة إلى السلاح، هو وضعها فى مركز لا تجد فيه مناصاً من الاستسلام لما يريدونه منها!

وكان رد ثورة عبد الناصر الفورى على هذا الوضع، تأكيد استقلالها الحديث الوجود، بمنتهى الجرأة والشجاعة. وقد وجد هذا الرد تعبيره فى صفقة الأسلحة التشيكية. ولكن لم يكد نبأ هذه الصفقة يعلن وينتشر، حتى سارع الغرب إلى إلقاء قفازه الحريرى، ومهاجمة عبد الناصر.

وانتهت الأيام التى كانت فيها واشنطن ولندن وباريس ، تتستر وراء أستار المنطق والعبارات المعسولة . وسرعان ما انضم إلى هذا الهجوم سيل من التمثيليات يقوم بها العملاء العرب والباكستان .

وفى مثل هذا الجو الملبد بالسحب ، تلقت القاهرة دعوة من مجموعة من الدول ، تتزعمها الهند ، لإشراك ثورة عبد الناصر مع الدول الحديثة فى آسيا وأفريقيا ، فى مؤتمر يعقد فى (باندونج) فى أبريل من عام ١٩٥٥ . وكان عبد الناصر يعيش آنذاك فى خضم صراع مرير ، لتثبيت أقدام مصر الحرة المستقلة . ولا ريب فى أن هذا الصراع يفسر تمام التفسير صفقة الأسلحة التى عقدها مع تشيكوسلوفاكيا . ولم يكد نبأ الدعوة ينتشر حتى سارع سفيرا بريطانيا وأمريكا فى القاهرة إلى استخدام كل حيلة ووسيلة ، لإقناع مصر بعدم الاشتراك فى مؤتمر باندونج .

وتتبين أهمية الأزمة التى واجهت مصر فى تلك الأيام ، والنضال الذى اضطرت إليه ، فى الخطاب الذى وجهه عبد الناصر إلى الشعب فى الثانى والعشرين من يوليو من عام ١٩٥٧ ، شارحاً فيه الأوضاع ، ومتحدثاً عما حققته الثورة فى الداخل والخارج ، وعن قضايا الساعة . وقد جاء فى هذا الخطاب :

« وفى نفس الوقت ، كتب علينا أن ندخل معركة رابعة فى حرب تثبيت الاستقلال ، هى معركة تحديد معالم شخصيتنا الدولية ، ورسم مسلكنا فى هذا العالم الذى زرعوه بالمشاكل من حولنا . .

« كنا نريد أن نكون أقوياء فى وطننا ، ندافع بكفاية عن حدوده ، وكنا نريد أن يكون ضميرنا الدولى يقظاً ، يشارك فى الدفاع بكفاية عن سلام العالم . .

« لم نكن نريد أن نسمع ضربات التهديد ، تدق أبوابنا ، ولا نستطيع للخطر الداهم علينا دفعاً ولا رداً .

« وكذلك لم نكن نريد أن نرى نيران الفتنة ، تندلع فى الأرض من حولنا ، وتحرق غيرنا ، وتحرقنا معهم ، دون أن يكون لنا نصيب فعال ، يصدر فى كل تصرفاته عن روح من عدم الانحياز ، تنشد العدل ، وتطلب السلام على أساسه .

« وهكذا تشابكت معركتان فى حرب تثبيت الاستقلال : الحصول على سلاح ، والاشتراك فى مؤتمر باندونج الذى جمع دول أفريقيا وآسيا » .

وهكذا كان قرار الاشتراك فى مؤتمر باندونج ، بمثابة انفصام كامل عن الماضى ، وبداية مستقبل جديد ومجهول ، وكانت الغاية منه كسر طوق الحصار والعزلة الذى تفرضه الدول الغربية على الشرق الأوسط . وكان هذا القرار يشبه من هذه الناحية قرار شراء السلاح من أية جهة تظهر استعداداً لبيعه . وكان الحظر الثلاثى على بيع السلاح إلى مصر — الذى تفرضه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا — جزءاً من سياسة تهدف إلى عزل الشرق الأوسط ، والإبقاء عليه تحت سيطرتها . وكان جزءاً من نفس الخطة الحمقاء التى أقنعت الدولتين الغربيتين بسحب وعودهما بمساعدة مصر اقتصادياً فى بناء السد العالى . ولا ريب فى أن صفقة عبد الناصر لشراء الأسلحة التشيكية ، وما تبعها من كسر للحظر من جانب الاتحاد السوفييتى وغيره من الدول الاشتراكية ، كانت تحدياً للغرب المتغطرس . . . بنفس الطريقة التى أحبط بها عبد الناصر — بما أجراه من تدبير خلاق مع الاتحاد السوفييتى ، أدى إلى تعاونه فى بناء سد أسوان العالى — سياسة « البلطجة » التى اتبعتها معه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . وقد قدر لصفقة الأسلحة واتفاق أسوان أن يسجلا انتصارين ضخمين لمذهب عدم الانحياز والتعايش السلمى الذى تنادى به الدول الأفريقية الآسيوية ، وتثبيتاً لدعائمه على صخرة الاستقلال العسكرى والاقتصادى لكل دولة من الدول .

وكان قرار عبد الناصر بأن يشترك مع الدول الأفريقية الآسيوية فى قضية واحدة ، توسعاً فى تحديه للغرب ، وتأكيداً لشخصية مصر الدولية المستقلة . وقد أوقف عبد الناصر رحلته إلى باندونج فى (دلهى الجديدة). وقدر للأيام القليلة التى قضاها مع نهرو أن تصبح من الأيام التاريخية الخالدة فى تاريخ التعاون الأفريقى الآسيوى . وقد رد نهرو ، وهو السياسى العجوز ، على جميع الأسئلة التى وجهها إليه الزعيم الشاب . وأضاء نهرو الطريق لعبد الناصر فى عدد من القضايا ، وأصبح يمثل له — كما دعاه فيما بعد — « المشعل » الذى يضىء السبيل لأفريقيا وآسيا والعالم . وقد سمع مؤلف هذا الكتاب من الرئيس عبد الناصر ، منذ تلك الأيام ، اعترافاً كريماً منه بفضل نهرو السياسى .

وعرض عبد الناصر ، بمنتهى الشجاعة ، على مؤتمر باندونج والعالم ، الصور الرئيسية الثلاث لسياسته الخارجية . وكانت الصورة الأولى ، تعهده باسم بلاده أن تشن الحرب بكل ما لديها من طاقات ووسائل على الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، وأن تكشف الأقنعة كلها التى قد يختفى الاستعمار وراءها ، محاربة إياه فى عرينه . ووعد — فى الصورة الثانية — بأن تعمل بلاده من أجل السلام ، لأن أجواءه وإمكانياته ، تؤلف الفرصة الوحيدة للتقدم القومى . وتحدث — فى الصورة الثالثة — عن التعاون الدولى من أجل رفاهية الشعوب كلها ، ووصفه بأنه بات يمثل كلاً واحداً غير مرئى ، يتطلب التعاون المشترك من الجميع لتحقيقه .

ولم يكن العنصر الثورى الجديد فيما قاله عبد الناصر وفعله فى باندونج ، يبرز فى المبادئ التى أعرب عنها ، وإنما فى الحقيقة الواقعة وهى تأكيده لتصميم مصر على استقلالها فى علاقاتها الدولية . وكان المحتوى الأساسى لما أعرب عنه من عقيدة وإيمان ، مشابهاً للأفكار التى كان نهرو قد أعرب عنها فى الحقبة السابقة . وعكست مواثيقه عن مناهضة الاستعمار ، والتعايش السلمى ، والتعاون البناء فى القضايا الاقتصادية ، التفكير

المسيطر فى أفريقيا وآسيا . ولم يكن هذا بالشىء الجديد على أى حال . ولكن ما أضفى على بياناته من أهمية خلاقة ، هو أنها تصدر عن « مصر عبد الناصر » ، التى تتعهد بالولاء لها ولما تنطوى عليه من مبادئ .

فلأول مرة فى تاريخ العرب الحديث ، بل منذ القرون الوسطى ، يقف زعيم عربى ، معتزاً بقوته التى يستند إليها ، ليعلن استقلال بلاده ، والدور الذى يحق لها أن تؤديه على صفحات التاريخ . وسرعان ما انطلقت مظاهر رد الفعل من أولئك الذين أفزعتهم أقواله . وانصبت نيران النقد الغربى على آخرين ، كنهرو مثلا ، ولكن عبد الناصر كان هدفها الرئيسى . فهو الذى رفع هذه المنطقة الهامة من حمأة المؤامرات الاستعمارية ، محطماً السلاسل القديمة التى علاها الصدأ من السجن التقليدى المفروض عليها ، ومعلناً بمنتهى الشجاعة والإيمان حق الأمة العربية فى الحرية ، على قدم المساواة مع الأمم الأخرى .

وعندما عاد عبد الناصر إلى القاهرة من باندونج ، راح يعلن — مساء التاسع عشر من مايو من عام ١٩٥٥ — إلى الجموع الحاشدة من مواطنيه التى استقبلته بالتأييد والحماس ، أنه سافر إلى المؤتمر ليعلن باسمهم : « أن مصر اليوم قد استقلت ، وأنها حينما تتكلم ، فهى تتكلم عن إرادتها ، وبوحى من ضميرها » .

ثم مضى يقول :

« إننى لم أترك هذا الوطن ولم أغادره إلى المناطق البعيدة ، إلا من أجل تحقيق أهدافكم ، وتثبيت مبادئكم ، وإشعار العالم أجمع أن مصر اليوم لها كيان مستقل وشخصية مستقلة ، وأنها حينما تتصرف من وحى هذا الاستقلال ، إنما تتصرف فى الداخل ، وهى كاملة الاستقلال . . وفى الخارج ، وهى تشعر أيضاً أنها كاملة الاستقلال . .

« لقد ذهبت لأعلن باسمكم أن مصر بعد أن ذاقت طعم

الحرية، ستعلن رأيها مستقلاً فى سبيل الحق ، وفى سبيل الحرية ، وفى سبيل تحرير الشعوب والإنسان » .

ولم يقف التحدى الجديد عند حدود مصر ، إذ بينما كان عبد الناصر يتحدث عن استقلال مصر فى علاقاتها الدولية ، كانت الأجزاء الأخرى من الوطن العربى تستقبل كلماته بالاعتزاز والإحساس بالكرامة . أجل ، لقد كان يتكلم فى الواقع باسم العرب جميعاً . وسرعان ما أصبح صوت عبد الناصر ، الصوت الصادق الذى يعبر عن الشعب العربى فى العراق ، وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، والعربية السعودية ، واليمن . وخرج الناس إلى الشوارع يتظاهرون فى المغرب العربى ، ولا سيما فى الجزائر ، وفى ليبيا والسودان ، تأييداً لبياناته . وهكذا تم إرساء القواعد المذهبية للوحدة العربية . وتجاوزت كلمات عبد الناصر حدود الوطن العربى أيضاً ، ليتردد صداها فى أنحاء أفريقيا . فمصر بلد عربى بقدر ما هى بلاد أفريقية ، وقد أصبحت فى الواقع رمز البعث الأفريقى الآسيوى ، ونقطة انطلاقه ، ودرعه الأمين الواقى .

وقد أذهل تحدى عبد الناصر أولئك الذين أرادوا أن يظل الشرق الأوسط سجناً لشعوبه ، وأثار أعصابهم . . فلم يمض عام ، حتى كانوا يخططون للثأر والانتقام . وانشغل إيدن فى الكتابة إلى أيزنهاور عن ضرورة « الإطاحة بعبد الناصر » . وأكثرت الصحف البريطانية والفرنسية من الحديث عن الحاجة إلى تزويد إسرائيل بمزيد من السلاح . واقترحت عدة صحف أمريكية أن يشد من أزر باكستان التابعة للغرب فى عقليتها ، لتكون الدولة « الإسلامية » التى تنافس مصر عبد الناصر . واعترف عبد الناصر — فى شهر مايو من عام ١٩٥٦ — بالصين الشعبية ؛ فردت لجنة الاعتمادات فى مجلس الشيوخ الأمريكى على الفور بإصدار قرار حظرت بموجبه تقديم أية معونة مالية لبناء السد العالى . وسرعان ما حذت بريطانيا حذوها .

وتركت هذه الإجراءات كلها ، آثاراً فورية هامة . فقد أثرت على مستقبل حلف بغداد ومصيره . . . وحفزت الاحتكارات البترولية على دراسة المستقبل على ضوء هذه السياسات الجديدة . . وأوعزت إلى « إيدن » بأن يطلب إلى قادة قواته المسلحة إعداد الخطط اللازمة للقيام بعمل عسكرى ضد مصر . لكن الأهمية الدائمة والحقيقية لهذه الإجراءات كانت تتمثل فى جهة أخرى : فلقد انتهى عبد الناصر من « الماضى الزائل والمنحل » ، وحقق لشعبه الكرامة والاحترام، محولاً بعمله هذا مجرى التاريخ لأمته .

وكان جواهر لال نهرو ، الهندى ، ونيكيتا خروشوف ، السوفييتى ، هما الوحيدين اللذين أدركا — بثاقب بصيرتهما — الأثر الحاسم الدائم لثورة عبد الناصر . وبالرغم من أن انطباعات هذا الأثر نفسه لم تكن قد اتضحت تمام الاتضاح بعد ، إلا أنهما تحدثا — بالوضوح المألوف عنهما — عن هذه الانطباعات ، وتعهدا بالتأييد الكامل لهذه المخاطرة الجديدة من جانب عبد الناصر .

٣

وقدر لمؤتمر باندونج أن يصبح الحاجز العظيم الذى يضع الحدود لعالمين ، فى أفريقيا وآسيا ، هما : العالم القديم والعالم الجديد . فقد وضع هذا المؤتمر حداً للحقبة الطويلة التى كانت فيها البلاد الأفريقية الآسيوية مجرد « حجارة » للشطرنج ، فى لعبة الدول الغربية العديدة . ولم يعد ثمة رجوع إلى الماضى من جانب أولئك الذين تعهدوا بالتزام البيان الذى صدر عن المؤتمر ، إذ أنهم وصلوا إلى النقطة التى لا ردة عندها ، وتحتم عليهم أن يرسموا مسيرهم المقبل على ضوء المبادئ العشرة التى وضعها المؤتمر كموجه للعمل فى المستقبل .

وكان مؤتمر باندونج – إلى حد كبير – تحدياً سياسياً ودبلوماسياً[١] للدول التى كانت تدعى لنفسها الحق الإلهى فى السيطرة على حياة البلاد الأفريقية الآسيوية . وكان ثمة مبدآن من المبادئ التى أقرها المؤتمر وتبناها ، يتناقضان تناقضاً أساسياً مع السياسة الغربية التى كان دالاس قد حددها ووضعها ، فلقد أعلن المؤتمر معارضته لوصول الحرب الباردة وتسللها إلى القارتين الآسيوية والأفريقية . وكان هذا يعنى فى الواقع المعارضة الصريحة لجميع الكتل العسكرية التى خلقها الغرب ، وكانت دول باندونج – من الناحية الثانية – قد ارتبطت بالنضال المقدس ضد الاستعمار ، ودفعها هذا بدوره إلى التصادم المباشر مع تلك الدول الغربية التى تسيطر على إمبراطوريات استعمارية واسعة .

ولعل من المهم أن نبين هنا ، أن هذين الاصطراعين بين الغرب من ناحية ، ودول باندونج من الناحية الأخرى ، لم يكونا أكثر ظهوراً وبروزاً فى أى يوم ، منهما فى ذلك الوقت الذى شرع فيه عبد الناصر فى تطوير سياسته الخارجية على ضوء إعلان مؤتمر باندونج . وقد تصور الغرب أنه – لاعتبارات استراتيجية قصيرة المدى ، وحسابات سياسية بعيدة المدى – لا يستطيع السماح لعبد الناصر بمواصلة السير فى الطريق التى اختطها لنفسه ولشعبه . ولما كان من المتعذر إلحاق الهزيمة بثورة عبد الناصر بوسائل التخريب الدبلوماسية ، فقد تقرر إغراقها فى الدماء . وهذا هو المعنى الصحيح للحرب الانتحارية التى خاضتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل فى العدوان على السويس .

وأسفر الغزو الثلاثى لمصر – الذى هدف إلى تحطيم ثورة عبد الناصر – عن نتيجة عكسية ، إذ أدى إلى توسع السياسة الدولية الجديدة التى تبناها عبد الناصر بعد مؤتمر باندونج ، من حيث المجال والحيوية . ووجد المظهر البارز لثورة عبد الناصر ، فى تلك الأيام الحرجة ، الفرصة لتأكيد وجوده . فلقد كانت بسالة الشعب المصرى السبب الرئيسى

فى هزيمة الغزاة ، ولكن تضحياته كانت ستزداد وتعظم ، لو أن الاتحاد السوفييتى لم يلوّح بقبضته الفولاذية القوية فى وجه المعتدين . وكان من الطبيعى فى مثل هذه الظروف أن تتجه سياسة عدم الانحياز المصرية إلى زاوية واحدة ، وأن تبدى إيثارها للكتلة السوفييتية . وبعبارة أخرى ، لو كان عبد الناصر قد تخلى عن سياسته غير الانحيازية فى تلك الأيام ، لما لامه أحد على ما يفعله .

لكن الأهمية السياسية الضخمة لذيول الغزو ، تبينت فى رفض عبد الناصر الانحراف قيد شعرة عن مبادئ باندونج . وهو لم يكتف فى الواقع بعدم التخلى عن هذه المبادئ ، وإنما لم يسمح لعواطفه ومرارة نفسه ، بأن تحيد بتفكيره عنها ، ولا ريب فى أن عبد الناصر قد خرج من تلك المحنة القاسية زعيماً عالميًّا عظيماً ، بالإضافة إلى بروزه باعتباره البطل الظافر للأمة العربية كلها . وقد توسعت آفاقه ، وتضاعفت أبعاد سياساته الدولية . وراح يتحدث بمناسبة الذكرى الأولى ليوم النصر فى مدينة بورسعيد ، فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٧ ، على النحو التالى :

« اليوم فى بورسعيد ، نتجه إلى العالم كله . . ونطالب بتثبيت قواعد العدالة وحق تقرير المصير . .

« نتجه من بورسعيد للعالم كله ، ونطالب بأن تعطى كل دولة مستعمرة استقلالها لتحكم نفسها بنفسها . . نطالب بالقضاء على التمييز العنصرى فى أفريقيا ، وأن يكون لأهل أفريقيا حق مساو لجميع السكان الموجودين فى بلدهم . .

« ومصر تطلب اليوم من العالم كله ، أن يعمل بكل طاقته ، من أجل دفع شبح الحرب . .

« ننظر اليوم من بور سعيد للعالم ، ونجد أن المحاولات التى بذلت لإعطاء أسلحة ذرية لدول أكثر ، ولتخزين الأسلحة

الذرية فى أوربا ، وفى تركيا . . نقول إن هذا يعتبر تهديداً لنا . « وإن مصر ، أيها الإخوة ، برغم ما قاسيناه ، تتبع سياسة عدم الانحياز ، سياسة الحياد الإيجابى ، لكى توسع معسكر السلام . . لأن العالم إذا انقسم إلى معسكرين ، وأصبحت دول العالم منقسمة ، جزء منها مع هذا المعسكر ، وجزء مع المعسكر الآخر ، فلا بد أن تقوم حرب . . ولا بد أن تقاسى البشرية الأهوال . . » .

وتبين أن المرحلة الجديدة التى آثر عبد الناصر القيام بها ، قد أخذت سيرها من بورسعيد إلى الوحدة العربية ، ومن الوحدة العربية إلى الأمم المتحدة ، ومن هذه إلى قارة أفريقيا الفسيحة الأرجاء . وقرر عبد الناصر ، فى الوقت الذى كان ممثلوه الدبلوماسيون الأكفياء ينفذون سياسته الجديدة بنجاح . . . وفى الوقت الذى طبقها هو فيه فى الوطن العربى بحيوية ونشاط . . . أن يمضى إلى الأمم المتحدة ليحضر الدورة التى عقدتها جمعيتها العامة فى عام ١٩٦٠ . ولا ريب فى أن الخطاب الذى ألقاه على ممثلى دول العالم فى السابع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٠ ، كان أوضح بيان وأكمله عن الدور التاريخى الذى كان قد نذر نفسه للقيام به . وقد تبين من هذا البيان السياسى أن ثورة عبد الناصر ، بعد أن مرت بتجربة قاسية ومريرة ، لتأكيد شخصيتها الدولية ، باتت على استعداد للإسهام فى حل المشاكل التى لا تنبع مباشرة من مصالحنا القومية ، فقد راح الرئيس العربى يقول للجمعية العامة :

« وإنى لأقول أمامكم هنا ، باسم الجمهورية العربية المتحدة ، وتعبيراً عن فكرها ، وضميرها ، إننا نؤمن أن مشكلة السلام والحرب ، ملك جميع الشعوب ، باعتبارها قدر شعوب الأرض جميعاً ومصيرها » .

وراح بعد ذلك يؤكد حق الشعوب الصغيرة كلها فى حل مشكلة

الحرب الباردة ، ويقول بشيء من الحسم الواضح : « ولا تملك الدول الكبرى وحدها كلمة السلام أو الحرب » .

وقد قاده هذا إلى معالجة مشكلتين فوريتين وعمليتين ، انبثقتا عن هذا الحديث ، وهما مشكلة نزع السلاح ، وإقامة التوازن الاقتصادى فى العالم . وكان نهرو من قبل يناضل فى سبيل هاتين المشكلتين دون عون أو مساعدة . وأضفى دخول عبد الناصر فى هذا الميدان عوناً جديداً وقوياً كل القوة للهند فى نضالها من أجل عالم يخلو من الحروب ، وتقوم فيه الدول المزدهرة بواجبها الخلقى فى معونة الدول الأخرى ، التى جمعت ثراءها وأقامت سلطانها على ما ابتزته منها . وقد أدى هذا الاتفاق فى الفهم إلى تعاون حتمى فى السياسة والعمل بين الهند والجمهورية العربية المتحدة . وقد حقق هذا وجود محور جديد للسلام ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، بين هاتين الدولتين .

وكان عبد الناصر قد فكر فى الحلقة الأفريقية ، حتى قبل أن تحقق ثورته انتصاراتها . وراح فور عودته من الأمم المتحدة يعمل على خلق إجراء جديد لنضال القارة الأفريقية ، فاتصل بعدد من قادة الشعوب والحكومات فى أفريقيا ، ممن يشتركون بوجه عام فى وجهة النظر الناصرية للعالم . وقد تم اجتماع هؤلاء القادة فى الدار البيضاء ، واشتهرت المقررات التى اتخذوها باسم « ميثاق الدار البيضاء » .

وقد أعلن اجتماع الدار البيضاء ، الذى عقد بين الرابع والسابع من يناير عام ١٩٦١ : « تصميم الدول المجتمعة على تحقيق النصر للحرية فى القارة الأفريقية كلها ، وإقامة صرح وحدتها » . وهكذا انتقلت الشعلة التى أضيئت فى مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ ، إلى القارة الأفريقية . وإذا كان جواهر لال نهرو هو أول من حمل شعلة الحرية إلى آسيا ، فإن عبد الناصر هو أول من مثل هذا الدور فى أفريقيا . وكان ميثاق الدار البيضاء بمثابة إنذار إلى الدول الاستعمارية بأن عبد الناصر ، وغيره

من القادة الذين اشتركوا فى الاجتماع ، قد حزموا أمرهم على تحرير الأراضى الأفريقية التى ما زالت تئن تحت نير السيطرة الأجنبية ، ومدها بالعون والمساعدات ، وتصفية الاستعمار بشكليه القديم والجديد ، وتصفية القواعد العسكرية التى تقيم فيها قوات أجنبية تهدد حرية أفريقيا ، وبذل الجهود المتكافئة لإنقاذ القارة الأفريقية من ألوان التدخل والضغط السياسيين.

وأكدت دول الدار البيضاء تصميمها على المحافظة على وحدتها فى الرأى والعمل فى الميدان الدولى ، وترسيخ أقدام هذه الوحدة . وكان تأكيدها بشكل خاص ، على وجوب المحافظة على استقلالها الذى حققته بعد جهود وتضحيات ، وعلى سيادتها وسلامة أراضيها ، وتعزيز السلام فى العالم عن طريق تبنى سياسة عدم الانحياز . . .

وهكذا عبرت رسالة عدم الانحياز البحار ، وقفزت فوق الأسوار التى أقامها الاستعمار ، وانتشرت فى القارة الأفريقية . وقد اعترف الأصدقاء والأعداء على حد سواء لعبد الناصر بالفضل فى هذا العمل ، ومجده نهرو كل التمجيد ، بل مجدته الدنيا الأفريقية الآسيوية كلها ، باستثناء بعض أتباع الاستعمار كالباكستان مثلا . وكان اجتماع الدار البيضاء التمهيد لمؤتمر أكبر لجميع دول أفريقيا عقد فى أديس أبابا فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٦٣ . وقد ارتضى المؤتمر مبادئ ميثاق الدار البيضاء ، وأقام منظمة دائمة مهمتها العمل على تشجيع الوحدة الأفريقية ، والتضامن الأفريقى ، والتعاون الاقتصادى بين دول القارة . وقد عاد مؤتمر أديس أبابا أيضاً فأكد هدفه نحو تصفية الاستعمار فى جميع صوره وأشكاله من القارة الأفريقية كلها . وقد أعقب هذا المؤتمر ، مؤتمر قمة آخر لرؤساء الدول الأفريقية عقد فى القاهرة ، وقد حدد أهدافه الرئيسية بأنها « تصفية آخر ما تبقى للاستعمار من صور فى أنجولا ، وموزمبيق ، وروديسيا الجنوبية ، وجنوب أفريقيا » ، كما أكد قيام جبهة أفريقية متحدة فى وجهات نظرها بالنسبة لمختلف المشاكل الدولية الرئيسية .

وغدت القاهرة ، منذ مؤتمر باندونج ، قاعدة التحرر العربى . كما غدت فى الوقت نفسه عاصمة الأمة العربية التى تسير ببطء — ولكن فى ثبات — فى طريق وحدتها ، وعاصمة الحرية الأفريقية أيضاً . وتحولت إلى قلعة للمناضلين الأحرار من كل مكان ، يؤمونها طلباً لمشورة عبد الناصر وعونه . وأصبحت المبادئ الجديدة والمتطرفة والأساسية التى جاء بها مؤتمر باندونج ، فى غضون ثمانى سنوات من انعقاده . القاعدة التى تقوم عليها سياسة الدول الأفريقية . وقد عمل عبد الناصر كثيراً على توسيع المنطقة التى تخفق فوقها أعلام جبهة السلام ؛ مما أدى فى الوقت نفسه إلى انكماش المنطقة التى تمتد إليها كتل الغرب العسكرية ، وتقلصها .

ولعل من العسير على المرء أن يقوّم الأهمية البارزة لثورة عبد الناصر ، وأثرها الدائم فى سير المصاير الإنسانية ، تقويماً كاملا ، وما زالت الأحداث قريبة كل القرب منا ، بحيث يصعب علينا أن نقضى بالعدل فى مهمة كهذه . لكن هناك حقائق كثيرة توحى بضخامة الأثر والنفوذ اللذين تركتهما ثورة عبد الناصر على تاريخنا المعاصر .

أولى هذه الحقائق ، أنه بالرغم من بقاء بعض جيوب للسيطرة الأجنبية فى الوطن العربى حتى اليوم ، فإن الشيء الذى لا يمكن نكرانه هو أن الوطن العربى قد انفصم عن الماضى الزائل والمنحل . ولقد تمكنت — أخيراً — هذه المنطقة الهامة من الناحية الاستراتيجية ، من تحرير نفسها . ولم تعد مجرد أرض تحتفظ بها هذه الدولة الاستعمارية أو تلك . وبات شعبها قريباً من أن يغدو سيد نفسه ، المطلق فى أرضه وأرض آبائه وأجداده . ولقد كان الصراع فى (اليمن) قضية اختبار ، إذ أن نهايته الموفقة أدت إلى تأكيد تحدى عبد الناصر ، باجتثاث السيطرة الأجنبية من جذورها فى سائر أرجاء الوطن العربى ، وبأن هذه الأرض العربية التى تعتبر قلب العالم كله ، لا بد أن تتوحد فى دولة عربية واحدة .

أما الحقيقة الثانية ، فتتعلق بالأثر الاقتصادى لهذا التطور فى سلطان الدول الغربية التى ألفت السيطرة على عالم الشعوب الملونة ، وهو أثر أحس به الغرب نفسه . ولم يعد الشرق الأوسط مجرد مصدر لسلطان هذه الدول الغربية وقوتها ، إذ أنها بدأت تدرك أنها إذا أرادت من ثروات هذا الشرق الطبيعية أن تغذى صناعاتها وغير صناعاتها ، فإن عليها أن توافق على أن تشترك فى هذه الثروات مع « أصحابها الحقيقيين » . ولا ريب فى أن الأمل فى إحراز تقدم فى طريق الوصول إلى هدف التوازن الاقتصادى فى العالم ، يقوم فى هذا الإدراك .

والحقيقة الثالثة ، أن الشرق الأوسط لم يعد يصلح — بعد أن تحرر من خدمة المصالح الاستعمارية — كنقطة وثوب للقوى العسكرية الاستعمارية . ولا ريب فى أن هذا الحياد الذى تحقق لهذه المنطقة ، قد أزال بصورة مطلقة فرص الاستعمار فى العودة إلى المناطق الآسيوية التى تقع إلى الشرق من قناة السويس .

أما الحقيقة الرابعة ، فهى أن الإسهام الفعلى لثورة عبد الناصر فى الدائرة الأفريقية ، قد ولد قوى جديدة فى القارة الأفريقية . وستؤدى روح الوحدة والحرية التى بثتها ثورة عبد الناصر فى الأرجاء الفسيحة من القارة الأفريقية ، إلى خلق اتجاهات جذرية وجديدة كل الجدة فى وجهات نظر الدول الأفريقية ، مما يؤدى إلى توسيع المنطقة التى تخفق فوقها بنود الحرية ، وإلى تقوية معسكر السلام وتعزيزه .

أما الحقيقة الخامسة والأخيرة ، فهى أن الإسهام الدينامى الفعال لثورة عبد الناصر ، فى القضايا العالمية بوجه عام ، وفى مشاكل السلام والحرب ، الحاسمة والهامة — بوجه خاص — فى عصرنا الذرى الذى نعيش فيه ، قد خفف من غذ الاتجاه الحربى فى سيره ، ومن سرعة القوى التى تتبنى الحرب . وبالرغم من صعوبة تقويم هذا الإسهام فى الوقت الحاضر ،

فإن من حق مؤرخى المستقبل أن يحكموا على ما أدته ثورة عبد الناصر فى هذا المجال ، وأن يروا فيه مأثرة مجيدة من أعظم المآثر التى تضمن الفخار لهذه الثورة .

وهناك قلة من الناس فى تاريخ العالم ، أدوا أدوراً حاسمة ، وتركوا آثاراً بالغة الأهمية والخطورة فى تحويل مجرى التاريخ الإنسانى . وسيظل اسم جمال عبد الناصر ، فى طليعة هؤلاء الناس ، مشرقاً وضاء .

فهرست

الصفحة

تقدمة المعرب ٥

الإهداء ١١

مقدمة ١٣

الفصل الأول

محتوى الناصرية ومفاهيمها ١٩

الفصل الثانى

الأرض لمن يفلحها ٤٥

الفصل الثالث

الهرم الأكبر فى أسوان ٦٧

الفصل الرابع

صورة الاشتراكية العربية ٩٧

الفصل الخامس

وحدة الأمة العربية ١٣١

الفصل السادس

تحول تاريخى جديد ١٦١

تم طبع هذا الكتاب على
مطابع دار المعارف بمصر

هذا الكتاب

« لا ريب عندى فى أن ما حققته الثورة الاشتراكية عظيم كل العظمة . فلم تعد مصر دسكرة من دساكر الاستعمار الأوربى فى الشرق الأوسط ، وإنما باتت ذلك النموذج الرائع من نماذج البناء الاشتراكى المناهض للاستعمار فى آسيا وأفريقيا ، معتزة بأنها الجمهورية العربية المتحدة ، قاعدة اختبار الاشتراكية ، ومركز تجاربها فى الوطن العربى ».

هذا ما قاله « كارنجيا » مؤلف هذا الكتاب الذى رسم فيه أصدق صورة وضعية يرسمها كاتب تقدمى عما حققته ثورة عبد الناصر من معجزات ، دفعت نهرو ، زعيم الهند الراحل ، إلى وصف قائدها الرئيس جمال عبد الناصر بأنه « أحد القلائل الذين غيروا مجرى التاريخ . . »

وهو كتاب رائع ، يصور الثورة الكبرى ، وحوافزها ، ومنجزاتها ، وتطلعاتها وآمالها . . كتاب لا غنى لكل عربى مؤمن عن قراءته .

ـــــــــــــــــــ

١٨

Bibliotheca Alexandrina
0684714
053
19
64